المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

المقاربة الجزائرية لبناء الأمن و السلم في الساحل الافريقي: دراسة حالة مالي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبة:
كداد وفاء

إشراف الأستاذ:
د. ناصر عامر

اسم ولقب الاستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د وهبي زكرياء	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د عامر ناصر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ.د هجيرةاوبعيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025 2024

بسم الله الرحمان الرحيم

وَوَصَّيْنَا الإنسان بوالديه حملته أمه وَهْنًا على وهنٍ وفصاله فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لي
ولِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ

شكر وتقدير

أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "عامر ناصر" الذي رافقني طيلة السنوات الخمس والذي لم يبخل على بعطائه ودعمه المتواصل وتوجيهاته السديدة ومتابعته المستمرة التي كان لها بالغ الأثر في استكمال وإنجاز هذا العمل فله كل التقدير والحب والاحترام

الى السادة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع وعلى جهودهم الكريمة السيد رئيس اللجنة المناقشة "سامي كعبش" والسيد الأستاذ والدكتور المناقش "زيام عبد النور"

الى كل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الى كل الزميلات والزملاء.

الإهداء

الى تلك التي حملتني وهنا على وهن، حبيبتي، رفيقة دربي، نوري، كياني ووجداني، الى التي ضحت بكل ما لديها في سبيل سعادتي، الى أمي وأماني

الى روح ابي الغالية، الى من تمنيت أن يقف مشاهدا اياي بفخر، رحمك الله واسكنك فسيح جناته.

حبيبي "بابايا" جدي نور عيوني الذي كان لي أبًا ثانيًا، وسندًا لا يُعوّض، الى أختي الكبيرة "مريم" التي لن أنسى فضلها على ومرافقتها لي طيلة المشوار شكرا حبيبتي، الى أختي الوسطى "ياسمين" يا ياسمين حياتي التي كانت سببا في وجودي هنا شكرا لأنك كنت دائمًا بجانبي، فأنت الأخت والصديقة ونعمة الله علي.

الى خالي "عمار طالبي" وزوجته، كيف لي أن أعبر لك عن امتناني وشكري لكونك السند في حياتي، الى خالتي نعيمة حبيبتي، الى كل افراد العائلة كل باسمه ومقامه

الى "حياة" رفيقتي

ملخص الدراسة:

يعتبر الامن القومي من أحد أبرز المواضيع التي يتناولها علم العلاقات الدولية الذي يعالج تحولات النظام الدولي وتداعياتها على امن الدول سواء في فترات قديمة اين كان الامن الصلب متمحور حول مركزية الدولة في باعتبارها الفاعل الأساسي في الساحة الدولية او الامن بمفهومه الحديث مع تعدد الفواعل وبروز أخرى غير دولية أصبحت تلعب دورا مهما في العلاقات الدولية وفي خلق تهديدات امنية، وفي ظل الفوضى والتجاذبات بين الدول يعرف النظام الدولي ظاهرة "المعضلة الأمنية " القائمة على فكرة غياب التواصل بين الدول ومنه غياب الثقة الامر الذي يدفع بالدول للتسلح ومحاولة كسب مزيد من القوة اما للهجوم او الدفاع عن نفسها في حالة الهجوم عليها

بالإسقاط على القارة الافريقية وبالتحديد غربها والتركيز على الامن القومي الجزائري، فموقعها الاستراتيجي جعل منها دولة مستقطبة تسعى كل الدول العظمى لاستغلال مكانتها وتمرير مصالحها، ليس الدول وفقط بل حتى الجماعات الإرهابية جماعات الجريمة المنظمة والعديد من الفواعل الأخرى، وبين هذا وذاك تسعى الجزائر لمحاولة بناء مقاربة أمنية التي من خلالها تحقق امنها مع ضرورة الحفاظ على مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية الراسخة التي تعتبرها الجزائر مبادئ مقدسة يستحيل المساس بها وقد شكلت الازمة في شمال مالي منذ استقلالها عن فرنسا حالة من غياب الاستقرار في الساحل الافريقي ككل وخلقت هواجس امنية الامر الذي جعل الدول في المنطقة تعاني من الانفلات الأمني وتسرب التهديدات، فالحدود لم تعد كما كانت سابقا وأصبح من السهل اختراقها، وباعتبار القرب الجغرافي بين مالي والجزائر وتشاركهما في الحدود كون ان مالي تمثل الجهة الجنوبية للجزائر وبالتالي فان الازمات التي تحدث في مالي تؤثر حتما على الامن القومي الجزائري، وقد خلقت الازمة شمال مالي تهديدا امنيا مباشرا لدى صانع القرار الجزائري لهذا فقد حاولت الجزائر التوسط لمرات عديدة بين الطرفين لإحلال الامن والسلم بينهما ومنه في منطقة الساحل الافريقي ككل

الى غاية تدخل الأطراف الخارجية التي جعلت من المنطقة اشد تعقيدا واضطرابا وبالتالي وجدت الجزائر نفسها امام مجموعة من المهددات التي تمس مباشرة الامن القومي الجزائري من حركات إرهابية او الشركات العسكرية الخاصة او حتى الدول التي تبحث عن موطئ قدم في المكان

:Abstract

National security is considered one of the most prominent topics addressed in the field of international relations, which deals with transformations in the international system and their implications for the security of states—whether in earlier times when security was “hard” and centered around the state as the primary actor on the international stage, or in its modern sense with the emergence of multiple actors, including non-state entities that now play significant roles in .international relations and in creating security threats

In light of the chaos and tensions among states, the international system is experiencing the phenomenon of the "security dilemma," based on the idea of a lack of communication and trust between countries. This absence of trust prompts states to arm themselves and seek more power, either to attack or to defend themselves in case of .attack

This leads us to focus on the African continent, specifically its western region, and on Algerian national security. Algeria’s strategic location has made it a focal point that major powers seek to exploit to serve their own interests—not only states, but also terrorist groups, organized crime networks, and other actors. Amid these challenges, Algeria strives to build a security approach that ensures its own safety while maintaining the principles of its deeply rooted security doctrine, .which it considers sacred and untouchable

The crisis in northern Mali, since its independence from France, has created a state of instability across the Sahel region and has

raised security concerns. As a result, states in the region suffer from security breakdowns and increasing threats, as borders are no longer as secure as they once were and have become easily penetrable. Given the geographic proximity between Mali and Algeria—and the fact that Mali forms Algeria's southern border—the crises in Mali inevitably impact Algerian national security.

The crisis in northern Mali has posed a direct security threat to Algerian decision-makers, prompting Algeria to mediate multiple times between the conflicting parties in an effort to restore peace and security in both Mali and the broader Sahel region. However, the involvement of external actors has further complicated the situation, making the region more volatile. Consequently, Algeria now faces a range of direct threats to its national security, from terrorist movements to private military companies, and even foreign states seeking a foothold in the region

مقدمة

تـدرس العلاقـات الدوليـة الامـن باعتبـار ان الدراسـات الأمنيـة قائمـة علـى تحليـل العلاقـة بـين الوحـدات الدوليـة ولتفسـير حـالات الحـرب والسـلم وكـذلك التجاذبـات بـين مختلـف الـدول التـي تسعى لكسب الرهانات وأخرى تسعى للحفاظ على مكانتها في ظل النظام الدولي الفوضوي.

ولعـل فتـرة نهايـة الحـرب البـاردة وانهيـار الاتحـاد السـوفياتي مقابـل انفـراد الولايـات المتحـدة الامريكيـة بالهيمنـة علـى السـاحة الدوليـة كـان مـن أبـرز الاحـداث التـي سـاهمت فـي دخـول حقبـة زمنيـة جديـدة مـع فواعـل جديـدة التـي أصـبحت تنـافس وتفـوق الـدول فـي تأثيرهـا، حتـى ان التهديـدات لـم تعـد دوليـة او صـلبة قائمـة علـى المواجهـة المباشـرة فقـط بـل تجـاوزت الصـلب الـى المـرن وشـهدت الـدول القـوة الناعمـة التـي مـن خلالهـا تسـتطيع ان تلعـب فـي ميـزان القـوى دون الحاجـة لاسـتعمال لغـة الحديـد، وفـي خضـم كـل هـذه الاحـداث والتغيـرات التـي طـرأت علـى بنيـة النظـام الـدولي أصـبح هنـا وجـه اخـر للمواجهـات التـي لـم تعـد تماثليـة بـل لا تماثليـة وهـي تلـك التـي تكـون بـين جماعـات لا تملـك طـابع الـدولي مثـل الجماعـات الإرهابيـة او جماعـات الجريمـة المنظمـة او حتـى جماعـات الاتجـار بالمخـدرات التـي تعمـل علـى تحقيـق مصـلحتها مقابـل المسـاس بـأمن الدول.

أمـا بالنسـبة للأمـن القـومي الجزائـري فتقـوم العقيـدة الأمنيـة الجزائريـة علـى مجموعـة مـن المبـادئ التـي تعتبرهـا راسـخة لا يمكـن المسـاس بهـا او تغييرهـا بـل تراهـا مقدسـة لا يجـدر النظـر فـي أمرهـا او محاولـة تغييرهـا وتسـعى الجزائـر فـي ظـل البيئـة الأمنيـة الهشـة التـي تحـيط بهـا لمحاولـة بنـاء العديـد مـن المقاربـات الأمنيـة القائمـة علـلا مبـادئ العقيـدة الأمنيـة والتـي مـن خلالهـا تحـافظ علـى امنهـا ومكانتهـا، كمـا عرفـت الجزائـر فـي فتـرة التسـعينات ظـاهرة الإرهـاب مـا خلـق لهـا هـاجس أمنـي ودفعهـا لبنـاء مقاربـة امنيـة تمكنهـا مـن السـيطرة عليـه وتتخـذ جميـع الإجـراءات الازمـة ، هـذا ودون اهمـال دور الـدول المجـاورة لهـا بـدءا بالصـراع المغربـي الجزائـري منـذ حـرب الرمـال ودعـم النظـام المغربـي للحركـات الانفصـالية فـي منطقـة القبائـل وصـولا الـى التواجـد الإسـرائيلي على الأراضي المغربية ما دفع بالجزائر لقطع العلاقات مع النظام المغربي.

هـذا مـن جهـة مـن جهـة أخـرى لا يمكـن اهمـال دور دول السـاحل الافريقـي بـالعودة للحتميـة الجغرافيـة وبالتـالي باعتبـار القـرب الجغرافـي ووجـود حـدود بـين الجزائـر وكـل مـن النيجـر ومـالي والـدور الـذي تلعبـه هـذه الـدول فـي التـأثير علـى الامـن القـومي الجزائـري سـواء مـن خـلال الإرهـاب او الهجـرة الغيـر شـرعية وحتـى ظـاهرة الجريمـة الغيـر منظمـة او الانقلابـات، لـيس دول السـاحل الافريقـي فقـط بـل حتـى دول الجـوار مثـل الأوضـاع فـي ليبيـا بعـد احـداث الربيـع العربـي وسـقوط نظـام القـذافي والتـداعيات التـي خلفهـا والتـي سـببت العديـد مـن المشـاكل الأمنيـة وفتحـت المجـال

امـام المزيـد مـن التمـردات التـي شـكلت خطـرا امنيـا فيمـا بعـد علـى الجزائـر وعلـى الامـن الإقليمـي ككل

إشكالية:

فـي ظـل التـوترات التـي تشـهدها منطقـة السـاحل الافريقـي عامـة ودولـة مـالي علـى وجـه الخصـوص وفـي إطـار المجريـات والتعقيـدات الأمنيـة التـي تعرفهـا البيئـة الافريقيـة الراجعـة للانقلابـات العسـكرية ووجـود الجماعـات المسـلحة وفواعـل أخـرى، تسـعى الجزائـر لمحاولـة الحفـاظ علـى امنهـا واسـتقرار المنطقـة ككـل مـن خـلال بنـاء مقاربـات امنيـة فعالـة وناجحـة للحـد مـن زحـف التهديـدات نحوهـا، كمـا لا تـزال تسـعى للإبقـاء علـى مكانتهـا وانتماءهـا للعمـق الافريقـي خاصـة بعـد انقـلاب مـالي الأخيـر الـذي أثـر سـلبا علـى العلاقـات الماليـة الجزائريـة، الـى هنـا ونطـرح الإشـكالية الجوهرية التي تتمحور حولها الدراسة:

كيـف اسـتطاعت الجزائـر ان تبنـي مقاربـة امنيـة وتكييـف العقيـدة الأمنيـة الجزائريـة فـي ظـل الازمة المالية؟

الأسئلة الفرعية

- ✓ كيـف تنظـر العقيـدة الأمنيـة الجزائريـة لمفهـومي الأمـن والسِّـلم لتفسـير تعاملهـا مـع أزمات الساحل الافريقي؟
- ✓ مـا مـدى فعاليـة المقاربـات الجزائريـة فـي بنـاء الأمـن والسِّـلم بمـالي فـي ظـلّ التنـافس الدولي وتصاعد دور الفواعل غير الدولِية؟
- ✓ كيـف تتـأثّر الاسـتراتيجية الجزائريـة فـي مـالي بتقـاطع جـذور الأزمـة الداخليـة والتدخلات الخارجية؟
- ✓ مـا دور الجزائـر فـي بنـاء دولـة مـالي مـا بعـد الأزمـة، وكيـف يمكـن تعزيـز رؤيتهـا المستقبلية لتحقيق استقرار دائم في المنطقة؟

الفرضية الرئيسية

تسـهم المقاربـة الأمنيـة الجزائريـة متعـددة الأبعـاد، القائمـة علـى التـوازن بـين الثوابـت والمتغيـرات، فـي تعزيـز الأمـن والسِّـلم فـي مـالي بعـد الأزمـة، مـن خـلال اسـتراتيجياتها السياسـية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في بناء دولة مستقرة وفاعلة في المنطقة

الفرضيات الفرعية:

- ✓ في ظل التهديدات المتواجدة في الساحل الافريقي وخاصة مالي باعتبارها المجال الحيوي للجزائر وجدت هذه الأخيرة نفسها محاصرة وغير قادرة على تبني مقاربة امنية تحقق من خلالها الامن والاستقرار القومي
- ✓ تُؤثر العوامل الجيوبوليتيكية والتدخلات الخارجية بشكل مباشر على فعالية المقاربات الأمنية الجزائرية في معالجة الأزمة المالية."
- ✓ تُساهم استراتيجيات الجزائر في دعم بناء الدولة المالية في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحقيق السِّلم المستدام.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: كشف الجوانب غير المعروفة في بناء الدولة الماليّة فرغم أنّ أدبيّات الساحل ركّزت على الأمن والإرهاب، بقيت الآليات الدقيقة لبناء المؤسّسات الماليّة شبه مُهملة لهذا فيفتح هذا البحث المجال امام العديد من التساؤلات التي من خلالها نصل لفهم الازمة في مالي وتحليلها وحتى إيجاد حلول.

تفكيك الاعتبارات الكامنة خلف مسار البناء فالدراسة لا تكتفي بوصف الأحداث، بل تشرح الدوافع العميقة التي توجّه صُنّاع القرار الماليين، وكيف تسعى النخبة الحاكمة لموازنة مطالب الطوارق مع تماسك الدولة

وكذلك الاعتبار الجيوبوليتيكي ورغبة باماكو في استرضاء فرنسا لضمان الدعم العسكري مقابل الانفتاح مؤخّراً على روسيا لزيادة الدعم

التقرب أكثر من مناطق النجاح والإخفاق من خلال المقاربة الجزائرية لبناء الامن في المنطقة ودراسة الخُطط المُعلَنة بالنتائج الميدانية، إخفاقات كغياب الرقابة على الموارد الطبيعية في الشمال، ما أعاد إنتاج التمرّد

تقدير استغلال الفرص والإمكانات مقابل القيود فتحليل الفرص (الدعم الأمني، احتياط الذهب والقطن، المبادرات الإقليمية) والقيود (الفساد، البنية القَبَلية، انعدام الأمن) يسمح ببناء نموذج يربط بين الموارد والنتائج، فيُظهر لماذا تُهدر بعض الفرص بينما تُستثمر أخرى هذا يُغني الأدبيات المقارنة حول «لعنة الموارد» و«الدولة الهشّة«

توضيح استمرار الإرث الاستعماري

بحفرٍ تـاريخيّ يمتـدّ مـن مـؤتمر بـرلين إلـى اتّفـاق الجزائـر 2015، تشـرح الدراسـة كيـف أنّ البُنـى الإداريـة والحـدود المصـطنعة مـا زالـت: تخلـق تفاوتـاً مجاليّـاً بـين الجنـوب الزراعـي والشـمال الصحراوي.

تُبـرّر تـدخّلات خارجيـة تحـت شـعار «اسـتكمال مهمـة بنـاء الدولـة (mission civilisatrice)بوجه جديد

. ربـط تحـدّيات النظـام الـدولي بعمليـة البنـاء عبـر دمـج نظريـات الاعتمـاد المتبـادل والأنظمـة المعقـدة، تُظهـر الدراسـة أنّ: تغيّـر ميـزان القـوى (انسـحاب عمليـة برخـان، دخـول فـاغنر) ليس مجرّد سياق، بل مدخل هيكلي يعيد تشكيل أولويّات البناء

الضـغوط الاقتصـادية (قـروض صـندوق النقـد، تقلـب أسـعار القطـن) تتـداخل مـع الأمـن، فتفرض على باماكو إصلاحات قد تُضعف شرعيتها شعبياً(

الأهمية العملية:

تـوَفِّر الدراسـة سـرديّة تاريخيّـة . سوسـيولوجيّة دقيقـة لمسـار بنـاء الدولـة الماليّـة منـذ الاسـتقلال إلـى اليـوم، مـع تفكيـك العُقَـد البنيويّـة التـي مـا زالـت تُعيـق ترسـيخ مؤسّسـات حديثـة (التجزئـة الإثنيّـة، تركيبـة الجـيش، الاقتصـاد الريعـيّ القـائم علـى القطـن والـذهب). بهـذا تُغلـق فجـوة معرفيّـة فـي الأدبيّـات التـي غالبًـا مـا تختـزل مـالي فـي ملفَّـي الإرهـاب والانقلابـات العسـكريّة، فتُعيـد تركيز الاهتمام على الديناميّات الداخليّة للبناء المؤسَّسيّ وكيف تتقاطع مع الضغوط الخارجيّة.

كمـا تُظهِـر الدراسـة بجـلاء أنّ نجـاح أو فشـل بنـاء الدولـة فـي مـالي لـيس شـأناً ماليّـاً صـرفاً، بـل ملـفّ أمـن قـوميّ جزائـريّ يحـدِّد منسـوب الاسـتقرار علـى الحـدود طـول 400 1 كـم، ويـؤثِّر فـي حركـة التجـارة المشـروعة وغيـر المشـروعة، ويُرسـم نطـاق عمـل الجماعـات المتطرِّفـة وشبكات التهريب التي تخترق الجنوب الجزائريّ

إضـافة الـى ذلـك يفـرض علـى الجزائـر، صـاحبة عقيـدة "لا تـدخّل عسـكريّ مباشـر خـارج الحـدود"، ابتكـار أدوات دبلوماسـيّة وأمنيّـة مرِنـة تُـوازِن بـين احتـرام السـيادة الماليّـة وحمايـة عمقهـا الاستراتيجي

اهداف الدراسة:

1. توضيح الأسس النظرية للأمن والسلم في السياق الجزائري-الإفريقي

الفصل الأوّل يربط بين المفاهيم الكلاسيكية للأمن والسلم ويبين خصوصية العقيدة الأمنية الجزائرية. هذا يسمح بفهم كيف تتبنّى الجزائر نظريات الواقعية والليبرالية مع بعض، ويبيّن أين تختلف أو تتقاطع مع الأدبيات العالمية. أهمّية هذه النقطة أنّها تمدّنا بإطار مرجعي الذي بإمكاننا ان نبني عليه تحليلات واقعية لسياسات الجزائر في الساحل.

2. الكشف عن البعد الجيوبوليتيكي لأزمة مالي وانعكاساتها المتعدّدة

من خلال الغوص في جذور الأزمة، الاستعمار، والتفاعلات الداخلية-الخارجية، الدراسة توضّح ان الأزمة المالية ليست محلّية فقط بل مرتبطة بخرائط القوة في الساحل والفضاء المتوسطي. هذا التحليل يساعد صانعي القرار ليفهموا العوامل التاريخية والاقتصادية التي تغذّي اللا-استقرار، ويقدّم خلفية ضرورية لأي مساعي وساطة أو تدخل.

3. إبراز دور الجزائر كفاعل أمني محوري في الساحل

الفصل الثاني يشرح بالتفصيل العقيدة الأمنية الجزائرية، أدواتها الدبلوماسية والعسكرية، والتحديات التي تواجهها، الأهمية هنا تكمن في تقييم قدرة الجزائر على الحفاظ على أمنها القومي وفي نفس الوقت الإسهام في استقرار الجوار، خاصّة مع تصاعد أدوار قوى أجنبية (فرنسا، روسيا، الصين)، النتائج المتوقعة تقدّم توصيات لتحسين فعالية المقاربة الجزائرية وتجنّب تضارب المصالح الدولية.

4. تقييم تأثير التدخّلات الخارجية والفواعل غير الدولية

بتحليل الإرهاب، الجريمة المنظمة، والشبكات العابرة للحدود، الدراسة توضّح كيف ان هذه العناصر تزيد تعقّد المشهد الأمني الأهمية تتجلّى في صياغة سياسات متكاملة تجمع بين الأمن الصلب (العسكري) والأمن الإنساني (التنموي) لمواجهة هذي التهديدات بشكل شامل.

5. استشراف سيناريوهات بناء الدولة في مالي

الفصل الثالث يقترح ثلاث سيناريوهات مستقبلية (خطي، إصلاحي، كارثي) ويربطها بتداعيات محتملة على الجزائر والمنطقة. أهمية هذا الاستشراف أنّه يوفّر أداة إنذار مبكّر لصانعي السياسات، ويمكّنهم من إعداد خطط استباقية للتعامل مع كل احتمال، خاصة فيما يخص أمن الحدود، تدفّق اللاجئين، والأسواق الموازية.

6. مساهمة علمية ومنهجية

الدراسة تجمع بين التحليل المفاهيم، التاريخي، والجيوبوليتيكي مع تطبيق نماذج نظرية متنوعة. هذا يثري الأدبيات الأكاديمية حول الأمن الإقليمي ويبني جسر بين الدراسات الأمنية التقليدية والمقاربات النقدية المعاصرة، ما يفتح آفاق لبحوث لاحقة حول ديناميكيات الساحل الإفريقي.

أسباب اختيار الموضوع:

الموضوعية: تتبع أهمية الموضوع من المكانة الجيوستراتيجية لمالي في قلب الساحل؛ فاستقرارها أو اضطرابها ينعكس مباشرة على الحدود الجزائرية وعلى الشبكات التجارية والطاقة العابرة للصحراء. يضاف إلى ذلك اتساع رقعة التهديدات اللامتماثلة—من إرهاب عابر للحدود وجريمة منظّمة إلى حضور مرتزقة أجانب—ممّا يجعل بناء مؤسّسات ماليّة فعّالة ضرورة أمنية إقليمية. كما يشهد الساحل تحوّلًا في ميزان القوى الدولي بعد تراجع الدور الفرنسي وصعود روسيا والصين، وهو تحوّل يستدعي تحليلًا علميًّا دقيقًا لتداعياته. وعلى الصعيد المعرفي، ما تزال الأدبيّات القائمة تركّز على الجوانب العسكرية أو الإنسانية وتغفل التناول المتوازن لعملية بناء الدولة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يخلق فراغًا بحثيًّا واضحًا. وأخيرًا، يتسم الملف بملاءمة زمنية قوية؛ إذ ما تزال الانقلابات المتتالية واتفاق الجزائر لعام 2015 قضايا حيّة توفر بيانات حديثة، بينما تحتلّ وساطة الجزائر في مالي أولوية في سياستها الخارجيّة، الأمر الذي يزيد من قيمة أي دراسة تضيء فرص هذه الوساطة وتحدّياتها، وبالتالي فان الموضوع يصب مباشرة في كل ما يتعلق بالأمن القومي الجزائري الطرق التي تنتهجها الجزائر والمقاربات التي تسعى لبنائها لمحاولة احلال الامن والسلم في الساحل الافريقي اضافة الى ذلك لا يمكن اهمال دور القوى الخارجية العظمى التي تسعى للبحث عن موطئ قدم في الساحل وبالتالي فقد فتحت الازمة في مالي المجال تتوافد القوى الأجنبية الخارجية، ولم تعد الازمة داخلية او خاصة بالمنطقة فقط بل أصبحت تتنافس وتلعب فيها القوى العظمى مثل روسيا، الولايات المتحدة، والصين والعديد من الدول الاخرى

الذاتيــة: انطلق اختياري لهذا الموضوع من اهتمامي الأكاديمي الطويل بقضايا الأمن بكل أنواعه الامن الصلب او الموسع، وكذا الإقليمي وتمحور كذلك حول الدراسات الأمنية خاصة بالقارة الافريقية وبناء الدولة في إفريقيا وبالتحديد في منطقة غرب افريقيا وباعتبار ان الجزائر ضمن دول منطقة شمال غرب افريقيا وتتمحور اهتماماتي خاصة بالأمن القومي الجزائري وكل ما تعلق بالأمن الجزائري من رهانات ومهددات او حتى نزاعات حيث بدت مالي

حالة نموذجية لاختبار ما اكتسبته من معارف وتطويرها. كما ترجع رغبتي في الخوض في هذا الملف أوّلًا إلى مساري الأكاديمي: منذ سنوات وأنا أبحث في قضايا الأمن الإقليمي في إفريقيا، فاطّلعت على وفرة الدراسات التي تتناول الإرهاب والانقلابات، بالمقابل وجدت شحًّا في الأبحاث التي تُفكّك لبناء الدولة بعد الصراع. هذا الفراغ حرّك فضولي العلمي، خصوصًا وأنني أنطلق من أساس نظري متين في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي يُمكّنني من تقديم قراءة مركّبة تتجاوز التفسيرات السطحية دراسات جزائرية،

ثانيا، تحرّكني دوافع مهنية واستشارية واضحة: أطمح إلى أن يصبح هذا البحث مرجعًا يُستند إليه في صياغة سياسات جزائرية وإفريقية أكثر فعالية تجاه الساحل، وهو ما يفتح لي آفاق عمل في مؤسّسات بحثية أو هيئات إقليمية. ثالثا، يحفّزني شغف فكري بابتكار نموذج تحليلي يزاوج بين الأمن الإنساني والجيوبوليتيك والهوية؛ فأنا أؤمن أنّ التداخل بين هذه الحقول هو مستقبل الدراسات الإفريقية، وأرى في مالي مختبرًا حيًّا لاختبار هذا الطرح. أخيرًا، تدعمني رغبة شخصية في ترك أثر علمي ملموس: أود أن أساهم في نقل النقاش حول الساحل من مستوى التناول الإعلامي العابر إلى تحليل علمي عميق يمكن أن يستفيد منه كل باحث وصانع قرار يهتم بمستقبل المنطقة.

مناهج الدراسة:

الوصفي: قبل الخوض في ديناميكيات بناء الأمن، من الضروري وضع منطقة الساحل الإفريقي في قالبها الطبيعي والبشري. يمتد الساحل كتلّة جغرافية شبه-قاحلة تفصل الصحراء عن إفريقيا الرطبة، ويضم دولًا تتشابك فيها الحدود القَبَلية أكثر مما تفصلها الخطوط الاستعمارية المرسومة. إن توصيف الخصائص الطبوغرافية (صحاري مترامية، أحزمة سافانا، مسالك تجارة تاريخية) يفسّر سهولة عبور الجماعات المسلّحة وشبكات التهريب. أما الروابط التاريخية فتعود إلى ممالك ما قبل الاستعمار (غانا، مالي، صنغي) التي رسّخت انسيابًا ثقافيًّا-دينيًّا يعقّد أيّ مشروع لبناء دولة حديثة إن لم يستوعبه. وبالانتقال إلى البنية الاقتصادية، يتّضح ارتهان معظم دول الساحل لاقتصاد ريعي أحادي—قطن أو ذهب أو يورانيوم—يصنع تبعيّة خارجية مزمنة ويضعف قدرة الحكومات على تمويل الخدمات الأساسية، ما يغذّي الاحتجاج وانقلابات العسكر. هذا الوصف التفصيلي يوفّر «الخريطة الخلفية» التي لا غنى عنها لفهم كل توازن أمني لاحق

منهج دراسة الحالة

تتبنّى الدراسة حالة مالي باعتبارها تجسيدًا حيًّا لكل إشكالات الساحل: تعدّد هويّاتي، مركزية هشّة، موارد طبيعية غير مُقنَّنة، وتدخّل خارجي متقلّب، فبنقل المفاهيم المجرّدة— كالأمن الإنساني، الدولة الهشّة، ونقمة الموارد—إلى وحدة تحليل ملموسة، يصبح بالإمكان اختبار صلاحية هذه النظريات وتعديلها وفق خصوصيات الساحل. منهج الحالة يسمح أيضًا بتتبّع التطوّر الزمني للأزمة المالية: من تمرّد جماعات الشمال إلى تدخل «برخان»، ثم انسحاب فرنسا وصعود فاغنر، وصولًا إلى الانقلابَيْن (2020، 2021). هذا التتابع يكشف كيف تؤدّي الفجوات المؤسسية إلى دوّامة عنف يصعب كسرها دون هندسة أمنية-تنموية متزامنة

كما تكتسب المقاربة أهميتها التطبيقية عندما تُقاس انعكاسات الحالة المالية على الجزائر ذات حدود برّية تتجاوز ألفًا وأربعمئة كيلومتر. فالعقيدة الأمنية الجزائرية، المبنية تقليديًّا على مبدأ «اللا-تدخّل العسكري المباشر خارج الحدود» و«تصدير الحلول السياسية»، تواجه اليوم اختبارات قاسية: انتشار جماعات متشدّدة عابرة، تحويل مسالك تهريب الكوكايين وسلاح ليبيا نحو الصحراء الجزائرية، واحتمال تدفّق موجات لجوء إذا تعمّق الانفلات في مالي. تُحلّل الورقة تفاعل هذه التهديدات مع تحوّلات داخلية مثل تنمية الجنوب الكبير وبرامج الطاقات المتجدّدة، لتبيّن أنّ استقرار مالي ليس خيارًا تضامنيًّا فحسب بل شرطٌ سابقٌ لأمن الجزائر الاقتصادي والاجتماعي.

إضافة الى ذلك يعتمد البحث على منهج دراسة الحالة بوصف مالي «مختبر الساحل» الذي تلتقي فيه كل تعقيدات المنطقة. تبدأ المعالجة بتقييد الحالة زمنيًّا بين 2012 و2025، أي من تمرّد الطوارق وسيطرة الجماعات المسلّحة على الشمال إلى الانقلابَيْن المتتاليَيْن ثم الانفتاح على الشراكة الروسية وانسحاب بعثة MINUSMA؛ كما تُضبط جغرافيًّا بتركيز خاص على أقاليم كيدال وغاو وتمبكتو حيث تتقاطع الحدود بنشاطات التهريب والتطرّف وتشابك المصالح الجزائرية. بعد تحديد هذه الحدود، تُصاغ أسئلة إرشاديّة دقيقة مثل: ما القيود البنيويّة التي عطّلت بناء المؤسسات؟ وكيف تداخلت مع تدخّل القوى الخارجية لتعيد إنتاج الهشاشة؟ وما أثر ذلك على العقيدة الأمنية الجزائرية؟ للإجابة، يبني الباحث «سلسلة أدلة» ثلاثية المصدر تجمع مقابلات شبه-مهيكلة مع مسؤولين ماليين وضباط أمميّين ودبلوماسيين جزائريين، وملاحظات ميدانية مباشرة أو عبر شركاء محليّين، إضافةً إلى وثائق رسمية (اتفاق الجزائر 2015، بيانات مجلس الأمن) وتقارير بحثية متخصّصة. تُفرز البيانات داخليًّا وفق نموذج «الدولة الهشّة» الذي يقيس الأمن والشرعية والقدرة، ثم يُستخدم التتبّع الزمني

(process-tracing)لرسم آليات سببية واضحة تربط أحداثًا مثل احتلال الشمال أو وصول فاغنر بالمخرجات المؤسسية. بعد ذلك تُشبك نتائج مالي مع معطيات عن تهريب السلاح والمخدرات وتحركات الجماعات عبر الحدود الجنوبية للجزائر، بما يُظهر كيف تتجاوز الأزمة حدودها لتصبح متغيّرًا حاسمًا في معادلة الأمن الجزائري، يُوفّر هذا المنهج عمقًا تفسيرِيًّا يتجاوز الوصف السطحي، ويمنح الدراسة صلابة أكاديمية وقيمة تطبيقية لصُنّاع القرار في المنطقة

الأدوات البحثية: أعتمت هذه الدراسة بالإضافة الى المناهج البحثية على جملة من الأدوات التي ساهمت في ابراز دور الازمة المالية بل وتداعياتها على الامن القومي الجزائري وكيف يمكن للجزائر ان تكيف من عقيدتها الأمنية في ظل التطورات الراهنة في الساحل الافريقي، ومثلت مجموعة الوثائق والاتفاقيات منذ 1960 الى اليوم أداة بحثية التي من خلالها تم تحليل الاحداث عن طريق قراءة ما بين سطور تلك الوثائق وربطها بالأحداث في تلك الفترة.

مجالات الدراسة

المجال الزماني: تمتد الدراسة على المدى الزمني الذي يبدأ من سنة 1960، تاريخ استقلال جمهورية مالي عن الاستعمار الفرنسي، باعتباره نقطة الانطلاق في تشكل الدولة المالية الحديثة، وتطور العلاقات الجزائرية–المالية في سياق إقليمي ودولي معقّد. وتولي الدراسة اهتمامًا خاصًا بالفترة التي أعقبت اندلاع الأزمة الأمنية والسياسية في مالي عام 2012، حيث تصاعدت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، وبرز الدور الجزائري كفاعل رئيسي في محاولات احتواء الأزمة وبناء مسار للسلام، كما تمتد الدراسة إلى الواقع مع انفتاح زمني نحو المستقبل في إطار رؤية استشرافية ترصد آفاق المقاربة الجزائرية لبناء الأمن والسلم في الساحل الإفريقي، استنادًا إلى المتغيرات الإقليمية والدولية.

المجال المكاني: تغطي الدراسة منطقة الساحل الإفريقي، باعتبارها فضاءً جيوسياسيًا هشًا يعاني من أزمات متعددة الأبعاد (أمنية، إنمائية، وسياسية)، مع تركيز خاص على دولة مالي كدراسة حالة، بحكم كونها تمثل إحدى أبرز بؤر التوتر في المنطقة، ولأنها شكلت محورًا رئيسيًا في المقاربة الجزائرية لبناء السلم من خلال الوساطة، اتفاق السلام، والدور الدبلوماسي والأمني الذي اضطلعت به الجزائر

الدراسات السابقة:

بما ان الموضوع يتناول الامن القومي الجزائري وتأثير الازمات في الساحل عليه خاصة ازمة مالي حول انفصال إقليم الشمال مع التركيز على الاحداث الأخيرة من الانقلاب على الحكومة المالية وبالتحديد التصعيد الذي جري بعد احداث اختراق الطائرة المسيرة للمجال الجوي الامر الذي اعتبرته الجزائر تهديدا لأمنها القومي فكان من الصعب إيجاد دراسات سابقة تطرقت لهذه الزاوية من الموضوع فتعتبر الدراسة التي قمت بها من أول الدراسات خاصة وأنها لم تتوقف عند الوصف والتحليل بل حاولت من خلالها ان أرسم وابني رؤية مستقبلية والتي من خلالها حاولت طرح العديد من السيناريوهات حول مستقبل الازمة في مالي

صعوبات الدراسة: ولعل من أبرز ما واجهته أثناء عملية البحث هو الشح في الموارد الرسمية التي تمكن الباحث من الوصول مباشرة للمصدر الأصلي، او صعوبات في الاقتراب من مراكز البحث او حتى المراكز الأمنية باعتبار ان الموضوع حساس يتعلق بالأمن القومي الجزائر، وحتى صعوبة الوصول صعوبة الحصول على المراجع الحديثة

هيكلة الخطة:

الفصل الأول:

يبدأ البحث بتعريف وتوضيح مفهومي الأمن والسلم ليتسنى بناء دراسة متماسكة. ثم يستعرض الإطار النظري الذي يعتمد عليه في فهم العقيدة الأمنية الجزائرية، مستنداً إلى النظريتين الواقعية التي تركز على القوة والمصالح، واللبرالية المؤسساتية التي تؤكد على أهمية التعاون الدولي. كما يعرض الفصل الجوانب الجغرافية والسياسية لمنطقة الساحل ومالي لفهم خلفيات الأزمة بشكل دقيق. أخيراً، يناقش نماذج مختلفة لحل النزاعات مثل نظرية الدولة الفاشلة وأثر الموارد الطبيعية في النزاعات

الفصل الثاني:

ينتقل البحث إلى دراسة الأزمة في مالي من جذورها التاريخية إلى أبعادها السياسية، المجتمعية، الأمنية والعسكرية. كما يناقش دور الجزائر في مواجهة هذه الأزمة من خلال استراتيجياتها الأمنية التي تجمع بين الثوابت والمتغيرات. يتناول الفصل كذلك التأثيرات الخارجية، خاصة التنافس الدولي بين قوى كبرى كفرنسا وروسيا والولايات المتحدة والصين، وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي. إضافة إلى ذلك، يستعرض دور الفواعل غير الدوليين مثل الجماعات الإرهابية وشبكات الاتجار بالمخدرات في تعقيد الوضع الأمني.

الفصل الثالث:

يركز الفصل الأخير على عملية إعادة بناء الدولة في مالي، بدءاً من تعريف مفهوم بناء الدولة ووظائفها الأساسية. ثم يبحث الأبعاد السياسية والأمنية لعملية البناء، مع التركيز على دور المؤسسات. كما يتناول البعد الاجتماعي والاقتصادي وأهمية مشاركة المجتمع والمؤسسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار والتنمية. أخيراً، يقدم تحليلاً لسيناريوهات مستقبلية مختلفة للأزمة في مالي، من سيناريو خطي بسيط إلى سيناريو إصلاحي، وصولاً إلى سيناريو كارثي، مع توضيح انعكاسات كل منها على المستوى

خطة المذكرة:

مقدمة.

الفصل الأول: الامن والسلم الإطار المفاهيمي

المبحث الأول: ضبط المفاهيم

المطلب الأول: مفهوم الامن

المطلب الثاني: مفهوم السلم

المبحث الثاني: الإطار النظري للعقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: النظرية الواقعية كتفسير لبناء المقاربة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية المؤسساتية

المبحث الثالث: ضبط ايتيمولوجي

المطلب الأول: الساحل الافريقي رؤية جيوبوليتيكية

المطلب الثاني: الطبوغرافيا في مالي

المبحث الرابع: مقاربات حل النزاعات

المطلب الاول: مقاربة الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: مقاربة نقمة الموارد

الفصل الثاني: جيوبوليتيك الازمة في مالي

المبحث الأول: دراسة الازمة في مالي

المطلب الأول: جذور الازمة المالية

المطلب الثاني: الاستعمار الفرنسي في مالي منذ مؤتمر برلين

المطلب الثالث: أبعاد الازمة في مالي

المبحث الثاني: الدور الجزائري والازمة المالية

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير

المطلب الثاني: المقاربات الجزائرية لبناء الامن

المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية لأداراه النزاع في مالي: دراسة في التطور

المبحث الثالث: جيوسياسية التنافس الدولي في منطقة الساحل الافريقي

المطلب الأول: التواجد الفرنسي في المنطقة

المطلب الثاني: التدخل الروسي في مالي وتداعياته على العلاقات الجزائرية الروسية

المطلب الثالث: تأثير التنافس الصيني الأمريكي على الازمة في مالي

المبحث الرابع: دور الفواعل غير الدولية في منطقة الساحل الافريقي "مالي"

المطلب الأول: تأثير الجماعات الإرهابية على النزاع في مالي

المطلب الثاني: الجريمة منظمة وشبكات الاتجار بالمخدرات

المطلب الرابع: تداعيات الفواعل غير الدولية على الامن القومي الجزائري

الفصل الثالث: الوضع في مالي المستقبل والمالات

المبحث الأول: عملية بناء الدولة

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة

المطلب الثاني: وظائف الدولة

المبحث الثاني: البعد السياسي والأمني لعملية بناء الدولة في مالي

المطلب الأول: البعد السياسي ودور المؤسسات

المطلب الثاني: البعد الأمني

المبحث الثالث: البعد الاجتماعي والاقتصادي لعملية بناء الدولة في مالي

المطلب الأول: دور الجانب المجتمعي في بناء الدولة في مالي

المطلب الثاني: دور المؤسسات الاقتصادية في تفعيل عملية بناء الدولة

المبحث الرابع: الوضع في مالي المستقبل والمالات

المطلب الأول: السيناريو الخطي

المطلب الثاني: السيناريو الكارثي

المطلب الثالث: السيناريو الإصلاحي

الخاتمة.

الفصل الأول: الامن و السلم الاطار المفاهيمي

تمهيـــد: فـي الفصـل الأول، يُقـدّم الإطـار المفـاهيمي لموضـوعي "الأمـن" و"السـلم" عبـر تحليـلٍ دقيـق ومنهجـي. يُفهـم الأمـن، بحسـب الدراسـات المعاصـرة، علـى أنـه القـدرة علـى حمايـة القـيم الوطنيـة والوجـود مـن كـل تهديـدات، سـواء كانـت عسـكرية أو اجتماعيـة أو اقتصـادية، مـع إدراك أن الشـعور الأمنـي يتضـمن بعداً ذاتيـاً يتعلـق بـ«راحـة البـال .«أمـا السـلم، فـلا يُختـزل فـي غيـاب الحـرب فقـط (السـلم السـلبي)، بـل يمتـد إلـى تحقيـق العدالـة والاسـتقرار المؤسسـي، أي مـا يُعـرف بالسـلم الإيجـابي، ويتأسّـس الإطـار النظـري للعقيـدة الأمنيـة الجزائريـة علـى مدرسـتين الأولـى الواقعيـة، التـي تعتبـر الدولـة الفاعـل المركـزي، وقـدرتها علـى التـأثير العسـكري وتحقيـق التـوازن فـي بيئـة دوليـة فوضـوية؛ والثانيـة الليبراليـة المؤسسـاتية، التـي تـرى أن المؤسسـات والتعـاون الـدولي والشـفافية تُسـهم فـي تقليـل النزاعـات وتعزيـز الأمـن المشـترك. كمـا ينـاقش الفصـل السـياق الجيوبـوليتيكي لمنطقـة السـاحل وخاصـة مـالي، حيـث تجتمـع عوامـل الجغرافيـا الطبوغرافيـة مـع هشاشـة مؤسسـية، مـا يهيـئ الأرضـية لظهـور مفـاهيم الدولـة الفاشـلة ونقمـة المـوارد كنمـاذج تحليليـة لصـراع النفـوذ والسـيطرة علـى المـوارد الطبيعيـة .يعـد هـذا الإطـار نقطـة انطـلاق حيويـة لفهـم كيـف تـؤثر المحـددات النظريـة والجغرافيـة علـى بنـاء العقيـدة الأمنيـة فـي السـياق الجزائـري، ولفتح آفاق لتطبيقات منهجية قادرة على مواجهة التحديات الراهنة في الإقليم.

المبحث الأول: ضبط المفاهيم

المطلب الأول: مفهوم الأمن

التعريـــف اللغـــوي للأمـــن: أمـن ومعنـاه الطمأنينـة الضـمان الكفالـة الضـامن، وهـي تـدابير تتخـذ للوقاية من دائرة التجسس والتخريب وحفظ الامن [1]

اصطلاحا:

كمـا ورد فـي القـرآن الكـريم: وهـذا فـي قولـه تعـالى " فليعبـدوا رب هـذا البيـت الـذي أطعمهـم مـن جوع وآمنهم من خوف [2]

هنـا نـرى أن مفهـوم الامـن اقتـرن بـالخوف وبالتـالي الامـن عكـس الخـوف وأن يكـون الانسـان آمنـا أي ألا يشعر بالفزع والخوف

[1] المورد الأكبر، منير البعلبكي، (لبنان: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، س 2005) ص1657
[2] سورة قريش، الآية 02

باللغة الإنجليزية:

The activities Evolved in protecting a country or person against attack …danger

National security is the defense of a country against something bad [1] that might happen in the future

Barry Busan: there was more lot of talks about societal security and identity and nationalism and all of those kind if things religion to war talk about economic and environmental security

ربط باري بوزان مفهوم الامن بالتهديد وركز على المفهوم الموسع للأمن خاصة بعد فترة نهاية الحرب الباردة حيث لم تعد الدولة وحدها مركز التحليل والفاعل الأساسي والاوحد بل أصبحت هناك فواعل فوق وتحت قومية، هذا من جهة من جهة أخرى زادت التهديدات وتغير مفهوم الامن وحتى مصدر التهديد

وأصبحت الدولة في بعض الأحيان تشكل مهددا لهذا فمفهوم الامن يبقى مرهون القضايا الدولية والدول وحتى الحقبة الزمنية

الامن لدى منظمة الأمم المتحدة:

تهدف منظمة الأمم المتحدة لحفظ الامن الدولي وهذا بالانطلاق من تعريف الامن بما يلي:

الامن عبارة عن انماء العلاقات بين الدول والامن على أساس حق تقرير المصير والمساواة بين الشعوب

بتحقيق التعاون الدولي بين الدول على حل المسائل الدولية بمختلف أنواعها يتحقق الامن

وكذا حماية حقوق الانسان والحريات [2]

التعريف الاجرائي:

لا يمكن وضع تعريف واحد جامع شامل للأمن، لكن ما يمكن أن يتفق عليه هو أن الامن عكس الخوف

[1] Oxford Advanced lerners dictionnaire, Edition 7 page 1321

[2] موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة مصطفى قانصو للطباعة والتجارة، الطبعة الخامسة، س2009) ص 360

بمعنى الطمأنينة والراحة أمات إذا تحدثنا عن الامن بالنسبة للدول فنقصد به حالة الاستقرار في ظل نظام دولي فوضوي متغير لا يعرف الثبات

وإذا قلنا دولة آمنة فهذا يعني أنها تعيش جالة استقرار بعيدا عن الحروب، كما لا يمكن حصر الامن في المجال العسكري القائم على القوة الصلبة بل يمكن أن يعرف الامن انطلاقا من الجانب الاقتصادي، الثقافي، الهوياتي أو حتى البيئي أو الصحي

وبالتالي كلما تغيرت زاوية النظر والتهديدات تغير معها مفهوم الامن

المطلب الثاني: مفهوم السلم

لغة: السلم من الفعل سلم بمعنى توخى الحذر والسلم من الطمأنينة، راحة البال، الوئام

وهو حالة تمتنع فيها الحرب ويحل محلها السلم والتفاهم بين الناس وعكسه الاخلال بالسلم

ويكون السلم في حالة مودة وصداقة [1]

اصطلاحا:

يهدف السلم للتغلب على حالة الحرب هذا ما طرحه المفكر ايمانويل كانط في فكرة تشكيل دول أوروبا للاتحاد الأوروبي كجمعية فيدرالية يتم فيها حل النزاعات وتحقيق السلم [2]

السلم هو الاستقرار الذي تشهده العلاقات الدولية سواء كلها او جزء منها ويمنع السلم وقوع الحرب لكن لا توجد حالة السلم المطلق [3]

التعريف الاجرائي: لا يمكن فصل كل من مفهوم الامن عن السلم لأن السلم هو الحالة الدائمة للاستقرار وهو استمرارية ونتيجة للأمن، في العلاقات الدولية لا توجد حالة السلم المطلق ودائما ما تكون هناك قطيعة سواء بالحروب او النزاعات خاصة وأن الدول في طبيعتها تبحث عن القوة والمصلحة وبالتالي إذا كانت الحرب ستجعل منها قوة مهيمنة سيدفعها هذا الامر بالضرورة لكسر حالة السلم والامن

[1] البعلبكي، مرجع سابق، ص 1335

[2] موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ناظم عبد الواحد الجاسور، (لبنان: دار النهضة العربية، س2008) ص344

[3] موسوعة الميسر للمصطلحات السياسية، إسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي، (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، س(2005 ص 126

The Noun Peace Can be used to talk about a peaceful state or situation, peacefulness is not a common word, it means the quality of being peaceful

[3] Peace is not evolving or causing argument or violence it is wishing to live in peace with others

ولـم يشـهد النظـام الـدولي علـى مـر الأزمنـة والعصـور حالـة السـلم المطلـق الـذي يقـوم علـى تحقيـق أمـن كـل الـدول والعـيش فـي نظـام دولـي يحقـق العدالـة الدوليـة. الامـر الـذي يجعـل هـذه المصـطلحات مثالية

المبحث الثاني: الإطار النظري للعقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: النظرية الواقعية كتفسير لبناء المقاربة الأمنية الجزائرية

الحديث عن الواقعية في العلاقات الدولية يقودنا بالضرورة للعودة إلى اللبنة الأولى لهذه الأفكار، ويعتبر ثيوسوديدس Thucydides

أحد أول المنظرين للفكر الواقعي والذي ينطلق من فكرة الطبيعة البشرية للإنسان المتمحورة حول المصلحة الذاتية بغض النظر عن كل الاعتبارات الأخلاقية والدينية وحتى القيمية مادام هناك مصلحة تحقق

ففي ظل غياب سلطة فوق الفرد القادرة على وضع القوانين سيكون هناك عجز على ضبط السلوكيات ومنه تزيد أنانية الافراد وسعيهم لتحقيق المصلحة

ولعل ما يدفع الدول لتعظيم قوتها هو خوفها من فقدانها وبالتالي تجد الدول نفسها أمام محاولة اللعب في ميزان القوى إما محاولة الحفاظ على مكانتها أو الصعود لتصبح أحد الأقطاب في النظام الدولي، تركز الواقعية على أولوية المصلحة الوطنية على المصلحة الجماعية وترى أن النزاعات بين الدول سببها تضارب المصالح، وبالتالي يمكن أن نصل للقول بأن الدول في نظر الواقعية كيانات طاغية [1]

كما لا يمكن فهم وتحليل السياسة الخارجية للدول بعيدا عن النظرية الواقعية، التي لا تنفك تربط تحركات الدول بالطبيعة الانانية التي قيدت الانسان والدول على التصرف بسلوك معين دون الاخر كما تركز على العقلانية فترى الواقعية أن الدولة فاعل عقلاني وحتى قرارات الحرب التي تتخذها الدول تكون عقلانية كونها تسعى لتحقيق المصلحة كونها الهدف الأعلى للدولة [2]

[1] دابغ باتشور، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، س 2013) ص 28-27
[2] سكوت بورتشيل، نظريات العلاقات الدولية، (المركز القومي للترجمة) ص 78

كما ترى الواقعية الكلاسيكية أن الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي التي لها سيادة من الناحية القانونية حتى في ظل ظهور فواعل أخرى غير دولية تلعب في الساحة الدولية فهذا لا يعني انها في نفس مستوى الدول من جهة ومن جهة أخرى تبقى لا تملك حق احتكار العنف الشرعي.

كما ترى الواقعية الكلاسيكية أن أسس الصراع بين الدول راجع للطبيعة الانانية للإنسان وهذا ما طرح في أفكار **كوتيلا** المفكر الهندي الذي كان بمثابة الانطلاقة الأولى للأفكار الواقعية وكذا مع **هوبز وميكيافيلي**

amekaivell Hobes andهذا بالنسبة للفرد الذي تمثل الانانية فيه من أحد أبرز الثوابت التي تدفعه للتصارع والدخول في حروب للهيمنة وتحقيق المصلحة هذا ما يدفع الدول في إطار السياسة الدولية للحروب من أجل السلطة، ما ينتج عنها ميزان القوى الذي تلعب فيه القوى العظمى على منع صعود قوى أخرى

وبالتالي يكون مسار النظام الدولي كله مرهون بالتحالفات والرهانات التي من خلالها تسعى الدول للهيمنة، وتنحصر الأداة لتحقيق السيطرة أو كسب النفوذ في القوة العسكرية هذا ما يدفع الدول دائما لمحاولة تعزيز قواتها العسكرية وعقد صفقات التسلح، الامر الذي ينجم عنه بالضرورة

بمعنى نظام العون الذاتي الذي يعزز فردانية الدول في النظام الدولي Self-help system [1]

ولعل ما جعل الواقعية أكثر فعالية كون أنها كانت قادرة على تفسير الواقع خاصة وأنها قائمة على رؤية الواقع كما هو وليس كما يجب أن يكون، وهذا ما نراه في الحربين العالميتين الأولى والثانية وكيف تصارعت الدول فيما بينها محاولة التوسع وتعظيم النفوذ مثل ألمانيا، بريطانيا، وحتى الإمبراطورية النمساوية.

كما لا يمكن الحديث عن النظام الدولي خارج إطار المصلحة سواء البقاء وتعزيز الامن أو زيادة القوة والتوسع في مناطق خارج حدود الدولة

تنقسم الواقعية لشقين الكلاسيكية القائمة على أنانية الدول في حين أن الواقعية الجديدة أو ما يعرف بالبنيوية التي تعتبر أن سبب الصراع والحروب هو الفوضى في النظام الدولي الذي يدفع بالدول إلى اكتساب مزيد من القوة لمحاولة الحفاظ على مكانتها في ظل هذه الفوضى، هذا وبالإضافة الى

[1] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 9

المعضلة الأمنية التي تركز على غياب الثقة والتواصل بين الوحدات السياسية يؤدي بها بالضرورة الى الدخول في سباقات نحو التسلح ومنه تزيد الصراعات

وبالتالي نلاحظ أن الواقعية تركز على الصراع والفوضى والحرب بين الفاعل الرسمي والاساسي في النظام الدولي ألا وهو الدول سواء بتبني الموقف الدفاعي كما طرحه المفكر **كنيث والتز waltz k الذي** يعطي شرعية للنزاعات والحروب لكن في إطار الدفاع الشرعي للدول، بمعنى أن تكتسب الدولة القوة التي تخول لها الدفاع عن نفسها وفي حالة رد الفعل فقط

في حين أن التيار الهجومي والذي أسس له المفكر **جون ميرشايمر mherchimer G** يركز على أن تكون الحرب فعل وليست رد فعل وألا تضع الدولة لنفسها حدا للتسلح لأنه الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من الهيمنة في الساحة الدولية

بالنسبة للنظرية الواقعية كتفسير لبناء المقاربة الأمنية الجزائرية، لابد من الإشارة لان الامن القومي الجزائري لا يقوم على الجانب الصلب فقط بل يتعدى أمن الفرد والمجتمع من كل التهديدات ويشمل كذلك كل المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المحيطة به التي تضمن أمنه

ولعل ما زاد من الخلافات بين الدول وتضارب السياسات هو اختلافها في ضبط مفهوم الامن القومي وكذا اختلاف التهديدات من فاعل لآخر كل هاته العوامل تعيق سهولة تحديد مفهوم معين للأمن والبحث فيه

كما تختلف مصادر التهديد من دولة لأخرى حسب إدراك صانع القرار وبنية المجتمع دون اهمال طبيعة النظام الدولي ومكانة الدولة فيه والدور الذي تلعبه.

في فهم الامن القومي الجزائري: لا يمكن ضبط تعريف للأمن القومي الجزائري أو حصره في مجال دون الآخر فالدراسات الأمنية تختلف حتى في نظرتها للأمن وفي تحديد مستوياته وحتى في دراسة مصادر التهديدات، فيرى المفكرون الغربيون أمثال **جوزيف ناي Ney j وروبرت كوهين R kiouhan**

أن الامن القومي منبثق عن الحرب الباردة في حين يرى **ويليام تيلر Teller W** أن مفهوم الامن القومي أصبح يستخدم بعد الحرب العالمية الثانية

ما يمكن فهمه أن الامن القومي يتعدى المفهوم الصلب أو التهديدات العسكرية خاصة بعد الحرب الباردة وظهور ما يعرف بتوسع مفهوم الأمن

في حين ان الدراسات العربية وإن لم تكن كثيرة الا أنها حاولت قولبة مفهوم الامن وارتبط الامن القومي لدى الكتاب العرب بالسياسة الخارجية للدول، مشاكل التنمية القومية، فعلى سبيل المثال لات الحصر كتب **سمير خيري** عن الامن القومي بناء على مصالح الاستراتيجية للدولة ونطاقها الحيوي

إذا تحدثنا عن الجانب العسكري فلا بد من التطرق للمدرسة الاستراتيجية والتي تقوم على فكرة القوة العسكرية لتحقيق أمنها وكسب مصالح أو منع التدخل الخارجي سواء من قبل دولة او مجموعة من الدول وهذا ما شهده النظام الدولي في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، لذلك نجد أنصار الطرح الواقعي بشقيه الكلاسيكية او الجديدة يركزون على الجانب العسكري كعامل رئيسي لتحقيق أمن الدول ليس هذا فقط بل لتشكيل قوة الدولة

هنا يركز المفكر **هانس مورغا نثو merghanthou H**على عامل القوة ويعتبرها أساس بناء العلاقات الدولية في الوقت الحاضر كما يرى أنها أساس تفسير العلاقات بين الدول على الرغم أن القوة الصلبة تمثل عامل الحسم إلا أنها وحدها غير كافية على تفسير الظواهر والتفاعلات بين الدول كون أن الاحداث في الساحة الدولية تقوم على جملة من العوامل الأخرى فلا يمكن نفي وجود علاقات شراكة أو تعاون بين الوحدات السياسية لذلك يجب التعامل بحذر مع معطيات البيئة الدولية وكذا المدرسة الواقعية خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث التي تعتبر فيها التهديدات معقدة والتي يمكن أن تصبح فيها الدولة بحد ذاتها مهددا للفرد [1]

بالنسبة للأمن القومي الجزائري يمكن اعتبار أن فترة العشرية السوداء نقطة انطلاقة للباحثين في الدراسات الأمنية حول الامن القومي الجزائري أين تم إعادة صياغته بعيدا عن المغالطات التي يمكن أن تقع فيها الدولة كالفاشلة أو المارقة ولعل ما اتفق عليه هو حماية الوطن من الخطر

لذلك فقد اقتصر دور وزارة الدفاع على الاهتمام بالحفاظ على سيادة الدولة الكاملة، كما تركز الامن القومي الجزائري على معرفة الدولة لمصادر التهديد التي من خلالها تحدد قدراتها وتبني علاقاتها

أما فيما يخص الواقعية الكلاسيكية إذا حاولنا أن نفسر من خلالها الامن الجزائري أولا الواقعية تركز على دور الدولة كفاعل أساسي يسعى لكسب القوة محاولة الحفاظ على أمنها وعلى استقرارها هذا ما نراه في الدولة الجزائرية التي استمدت قوتها من العامل التاريخي الا وهو بيان اول

[1] وليد عبد الحي، فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع س 2015) ص 73_ 70

نوفمبر والذي من خلاله تم اندلاع الثورة التحريرية الكبرى التي نادت بضرورة استعمال القوة وحمل السلاح لحماية التراب الوطني والقضاء على الاستعمار[1]

بالنسبة للواقعية البنيوية التي تركز على بنية النظام الدولي الفوضوية التي تدفع الدول للصراع من اجل إما الحفاظ على وجودها أو الهيمنة هذا ما شهدته الجزائر هنا يمكن العودة لما أطلق عليه المعضلة الأمنية التي تركز على غياب التواصل والثقة بين الدول يدفع بها للدخول في سباق نحو التسلح وهو ما جعل الجزائر تدخل في سباق نحو التسلح مع المغرب فكلما عقدت الجزائر صفقة أسلحة مع روسيا كلما هدد هذا المغرب الامر الذي يدفع بهذه الأخيرة للسعي من أجل زيادة القوة وبالتالي زيادة الفوضى في المنطقة المغاربية وكذا الإقليم الجزائري, خاصة بعد اتفاقية المغرب مع الكيان الصهيوني التي أدت لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وغلق الحدود

من خلال الاعتماد على زاوية نظر واقعية يمكن أن نرى أن الجزائر قد بنت عقيدتها الأمنية بالاعتماد على ركائز بيان اول نوفمبر كنقطة انطلاقة سواء جبهة او جيش التحرير الوطني، أما بالنسبة لباقي الدول متشاركة الحدود مع الجزائر كتونس المغرب ليبيا موريتانيا وحتى مالي والنيجر فيجب الاخذ بعين الاعتبار أن كل ما يحدث في هذه الدول من نزاعات وانقلابات فهو ينعكس بالضرورة على الامن الجزائري بدا بالنزاع في ليبيا وكيف هددت قوات اللواء خليفة حفتر الامن القومي الجزائري بعد الانتفاضات في الدول العربية سنة 2011الامر الذي أدى الى انتشار ظاهرة الإرهاب والقوات المسلحة والمتمردة وانقلابات في كل من النيجر ومالي ومنه تهديد الامن القومي الجزائري خاصة وأن الحدود أصبحت هشة ولم تعد كما كانت سابقا, هذا وبالإضافة الى الأوضاع في منطقة الساحل الافريقي التي أدت بصانع القرار الجزائري للأمر بحشد قوات خاصة في الجنوب الجزائري تخوفا من تفاقم الازمة في مالي التي تتشارك حدودها الشمالية مع الجزائر دون اهمال دور القوات الخارجية التي تزيد من الفوضى في المنطقة وتهدد أمن الدول وخاصة الامن الجزائري.

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية المؤسساتية

بدءا بالمذهب المثالي والذي يعتبر فكرة متطرفة كون أنه يرى أن العالم مثالي خال تمام من الحروب وأن كل الوحدات السياسية تعيش سلاما دائما واستقرار مطلق، ترى النظرية المثالية أن الانسان بطبيعته محب للتعاون والسلم هذا الامر الذي ينطبق على الدول وما برز بعدها في مبادئ **وردرو ويلسون W wellson** الأربعة عشر

[1] المرجع نفسه، ص 75

بالنسبة للبرالية ترى ان النظام الدولي لا يقوم على الدول فقط باعتبارها الفاعل الأساسي والاوحد في الساحة الدولية كما ترى الواقعية، بل العلاقات الدولية يمكن ان تكون في إطار مؤسسات دولية إقليمية او عالمية من شأنها تعزيز التعاون بين الدول والتقليل من الحروب فعلى سبيل المثال دور هيئة الأمم المتحدة في إحلال السلم والامن الدوليين وبالتالي لا يمكن فصل العلاقات الدولية عن الفواعل الأخرى الغير دولاتية التي لها اهمية بالغة في نشر التعاون الدولي.

كما سبق أن تطرقنا في النظرية الواقعية إلى دور الجانب العسكري والقوة الصلبة في رسم العلاقات في ظل الفوضى التي يشهدها النظام الدولي الامر الذي يؤدي الى ضرورة الدخول في حروب لتحقيق المصلحة، فإن النظرية اللبرالية كذلك تركز على المصلحة بالنسبة للدول لكن من منظور آخر وجانب مغاير هو الجانب الاقتصادي كون ان العلاقات الدولية لم تعد كما كانت سابقا ولم يعد الجانب العسكري وحده المحدد الأساسي لطبيعة العلاقات الدولية بل أصبحت هناك محددات أخرى كالاقتصادية الصحية البيئية وغيرها التي من خلالها يتم بناء العلاقات بين الدول وترسم السياسة الخارجية من خلالها

كما لا تنفي اللبرالية فكرة المصلحة لكن تركز على المصلحة الجماعية هذا ما شهدته الساحة الدولية في أوروبا عندما قررت مجموعة من الدول الأوروبية أت تعمل على تحويل النزاع الممتد بين ألمانيا وفرنسا لبناء أرضية مصالح مشتركة ومنه تحقيق مصلحة كل دول أوروبا عن طريق العمل على تكريس نموذج التكامل بالمرور بالعديد من المراحل وصولا الى ما يعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي هنا نرى تجليات الجانب الفعال للنظرية اللبرالية على ارض الواقع

لا ترى اللبرالية أن هناك ميزان قوى في النظام الدولي بل هناك تفاعلات دولاتية بين الوحدات السياسية وفق قواعد وقوانين النظام الدولي والمؤسسات الدولية، هذا وبالإضافة الى أن فكرة السيادة المطلقة لم تعد كما كانت قديما أو كما تركز عليها الواقعية ففي ظل وجود منظمات دولية وعلاقات فوق قومية لا يمكن أن تحافظ الدول على سيادتها المطلقة أو أن تبقى في عزلة دون أن نتخرط في المؤسسات او المنظمات وبالتالي لا اراديا تجد الدول نفسها تكرس جزءا منم سيادتها لغرض المصلحة الجماعية [1]

ولعل ما أعطي اللبرالية صبغة السلم والامن والتعاون الدوليين أنها تجلت بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة أين سقط الاتحاد السوفييتي وبقي العالم تحت حكم غربي وبالتالي سطرت المنظمات الغربية أو يمكن القول العالمية على النظام الدولي كما ساهم هذا في بروز ما يعرف بنظام

[1] بيليس، **مرجع سابق**، ص 314

دولـي جديـد وسـعي كـل الـدول للانضـمام تحـت لـواء هـذا النظـام، إذن اللبراليـة هـي نظـام عـالمي جديـد يهدف لمحاولة تكييف العلاقات الدولية بحيث يتحقق الاستقرار أولا ثم السلم

إضـافة لهـذا تطـرح النظريـة اللبراليـة فكـرة الـديمقراطيات بمعنـى أن الولايـات المتحـدة الامريكيـة دولـة ديمقراطيـة منهـا انبثقـت الأفكـار الليبراليـة وعلـى كـل الـدول الأخـرى أن تكـون ذات نظـام ديمقراطـي تفاديا لوقوع نزاعات مع الدول الغير ديمقراطية أو الدول ذات الأنظمة المغلقة [1]

لهـذا دائمـا مـا كانـت تسـعى الولايـات المتحـدة للتـدخل فـي عـدة دول بهـدف إحـلال السـلم والامـن الـدوليين أو محاربـة الأنظمـة الدكتاتوريـة المغلقـة وهـذا مـا يبـرر التـدخل الأمريكـي باسـم النـاتو فـي ليبيـا وكـذا فـي العـراق دول أخـرى، إذن وبمقاربـة ليبيراليـة يمكـن القـول بـان الليبراليـة تـرى أن أسـاس السـلم والامـن فـي النظـام الـدولي الفوضـوي هـو التعـاون القـائم بـين الـدول الديمقراطيـة كـون أنهـا تسـعى للحفـاظ علـى الوضـع المسـتقر ولا تهـدف للتغييـر فـي ميـزان القـوى او السـماح بلعـب أدوار تهـدد مـن الامـن الدولي، هذا وبالإضافة الى وجود نظام دولي موحد ليبيرالي رأسمالي

أمـا بالنسـبة للجزائـر وكيـف يمكـن أن تتبنـى المقاربـة اللبراليـة لمحاولـة إحـلال السـلم فـي المنطقـة وتعزيـز التعـاون فـي السـاحل الافريقـي بحيـث أنهـا تحمـي أمنهـا وتكـرس الامـن فـي المنطقـة، إذا تحـدثنا عـن بنـاء منطقـة السـاحل وتبنـي نضـرة ليبيراليـة بمـا يتماشـى مـع خصوصـيات المنطقـة فهـذا يـؤدي أولا لحـل النـزاع فـي المنطقـة عـن طريـق تقـديم مسـاعدات ومحاولـة اسـتيعاب الأقليـات الموجـودة فـي مـالي مـع مراعـاة كـذلك الجانـب العرقـي الهويـاتي هـذا مـن جهـة مـن جهـة أخـرى الاعتمـاد علـى النظـام الـديمقراطي وخاصـة مـن خـلال تكـريس دور المؤسسـات فـي صـنع السياسـات العامـة وحتـى الخارجيـة وان لا تبقـى القرارات والسلطة في يد شخصيات معينة التي تحتكرها

[1] حليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا، (بيروت: منشورات الحلبي ال حقوقية2011) ص 244

المبحث الثالث: ضبط ايتيمولوجي

المطلب الأول: الساحل الافريقي رؤية جيوبوليتيكية

أصـــل التســـمية: اختلفـت تسـمية السـاحل الافريقـي وتعـددت وهـذا لاخـتلاف الأزمنـة والعصـور وحتـى الـدول وعرفـت بتسـميات عـدة أبرزهـا: بـلاد السـودان، بـلاد السـيبة، الصـحراء الكبـرى، السـاحل الافريقي وحتى السهل الافريقي

بـدءا بـبلاد السـودان: كانـت هـذه التسـمية تطلـق علـى الجغرافيـا العازلـة بـين الأفارقـة البـيض والسـود بمـا تشـمله مـن بـلاد المغـرب العربـي وافريقيـا السـوداء التـي كانـت فيهـا مملكـة غانـا ابـان الفـتح الإسلامي لغرب افريقيا والتي كانت عاصمتها اودغست.

مـن ناحيـة أخـرى هنـاك مـن اعتمـد تسـمية بـلاد السـيبة والتـي تعبـر عـن المنـاطق الصـحراوية الجنوبية الخارجة عن حكم السلطان وهذا خلال العهد العثماني

إضـافة الـى ذلـك نجـد تسـمية الصـحراء الكبـرى كـون انهـا أكبـر صـحراء فـي العـالم تقـع شـمال قـارة افريقيـا تمتـد مـن المحـيط الأطلسـي غربـا حتـى البحـر الأحمـر شـرقا تمثـل حـاجزا طبيعيـا بـين شـمال افريقيـا ووسطها وتمتد الصحراء الكبرى على طول 3000كلم

بعـدها السـاحل الافريقـي: يعبـر مصـطلح السـاحل عـن شـاطئ أي شـاطئ البحـر لكـن مـع إضـافة مصـطلح الافريقـي والصـحراوي ليـدل علـى منطقـة شـمال غـرب افريقيـا ومصـطلح السـاحل الافريقـي ارتـبط بالوجود الفرنسي في المنطقة اما الساحل الصحراوي فيقصد به المزج بين الصحراء والساحل

فـي جـين ان هنـاك مـن اعتبـره السـهل: ظهـر هـذا فـي الكتابـات العربيـة القديمـة والمخطوطـات التـي ارخـت لتـاريخ المنطقـة فـي القـرنين السـابع والثـامن مـيلادي وكـان يطلـق علـى المنطقـة السـهل الافريقي [1]

تاريخ المنطقة:

كانـت امبراطوريـة سـانغاي فـي جنـوب الصـحراء الكبـرى مـع بدايـة التوسـع الأوروبـي فـي المنطقـة فـي القـرن الخـامس عشـر ايـن كانـت المنطقـة ملتقـى للطـرق التجاريـة والمبـادلات فـي العديـد مـن السـلع والخدمات أبرزها الذهب العاج الملح المحاصيل الزراعية الخ...

[1] مشتور صيفي، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الحوار الافريقي. ص 216-217

كانت الحياة في مماليك افريقيا الغربية حياة حضارية بالرغم من ان غالبية السكان يشتغلون الزراعة الا انهم كإنو يعيشون في المدن

اتسمت العلاقات بين المماليك قبل تواجد الاستعمار بالتجارة التي كانت نشطة بين الشرق والغرب وحتى

الشمال، وانقسم السكان الى طبقتين طبقة الحكام وعلى راسها الملوك ورجال البلاط والعسكريين وطبقة الكادحين الفقراء الذين يدفعون الضرائب

من جهة أخرى كانت هناك مناطق افريقية معزولة يغيب فيها الملك التي يسود فيها النظام القبلي التقليدي المتعلق برابطة الدم [1]

[1] رؤوف عباس حامد، تاريخ افريقيا الحديث، (جامعة القاهرة: كلية الآداب) ص 11- 18

الجدول رقم01: العرق والدين في الساحل الافريقي

الدولة	العرق	الدين
مالي	المانـــــديكا- البامبـــــارا- الطوارق- الفلان	الإسلام (سني، صوفي) مع اقلية مسيحية
النيجر	الهوســـــــا- الزرمـــــــا- الطوارق- الفلان- التوبو	الإسلام (سني) مع اقلية مسيحية
تشاد	العرب- التوبو- السارا الرغاوة	الإســـــلام (ســـــني) مـــــع أقليات مسيحية ورواحيه
بوركينافاسو	الموســـــــي- الفـــــــلان- ابوبو- الجورما	الإسلام (سني) أقليـــات مســـيحية واديـــان محلية
موريتانيا	العـرب- البربـر- الزنـوج- الافارقة الفـــــــلان- الولـــــــف- السونينكي	الإسلام (سني مالكي)

1

2

3

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[2] بيانات من ابنك الدولي حول التضاريس والمناخ في الساحل

[3] https://www.pewresearch.org/regions-countries/middle-east-north-africa/

الجدول رقم 02: الخصائص الطبيعية لدول الساحل الافريقي:

الدولة	المناخ	التضاريس	الموارد الطبيعة
مالي	صحراوي في الشمال سافانا وجاف في الجنوب	صحراء واسعة أراضي منبسطة وانهار	ذهب يورانيوم ملح
النيجر	صحراوي في الشمال وجاف في الجنوب	صحراء واسعة أراضي منبسطة, نهر النيجر	ذهب يورانيوم نفط
تشاد	صحراوي في شمال سافانا جافة واستوائي في الجنوب	بحيرة التشاد, سهول, مناطق جبلية (تيبستي)	نفط ذهب قطن ملح
بوركينافاسو	سافانا جافة ومناطق جد استوائية	سهول, أراضي مرتفعة, أنهار	ذهب قطن فوسفات
موريتانيا	صحراوي في الشمال وشبه جاف في الجنوب	صحراء كبرى, سواحل محيطية وهضاب	حديد ذهب نحاس

الخريطة رقم 01: الإقليم المناخية في غرب افريقيا

[1]

تُظهر هذه الخريطة البنية التضاريسية لغرب إفريقيا، حيث تبرز الهضاب الواسعة في الداخل مثل هضبة فوتا جالون، وسلاسل جبلية محدودة مثل الأطلس في الشمال الغربي، إلى جانب الامتداد

[1] https://www.facebook.com/ismail.encyclopedia2018/posts/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%81%D8%B1%DB%8C%D9%82%DB%8C%D8%A7-climate-of-africa%D8%AA%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-/971285986409887/

الصحراوي شمالًا والسهول الساحلية جنوبًا. كما توضح مواقع الأنهار الكبرى مثل نهر النيجر ونهر السنغال، والتي تلعب دورًا محوريًا في النشاط البشري والزراعي

الموقع الفلكي والجغرافي للساحل الافريقي:

الساحل شريط جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي غربا الى البحر الأحمر شرقا تقدر مساحته بثلاث ملايين كلم مربع، أما بالنسبة للموقع الفلكي فيقع الساحل الافريقي بين خطي العرض

درجة شمالا ومناخه متغير بين الشبه الجاف جنوبا وجاف شمالا 12 و22

الخريطة رقم 02: الموقع الفلكي والجغرافي للساحل الافريقي

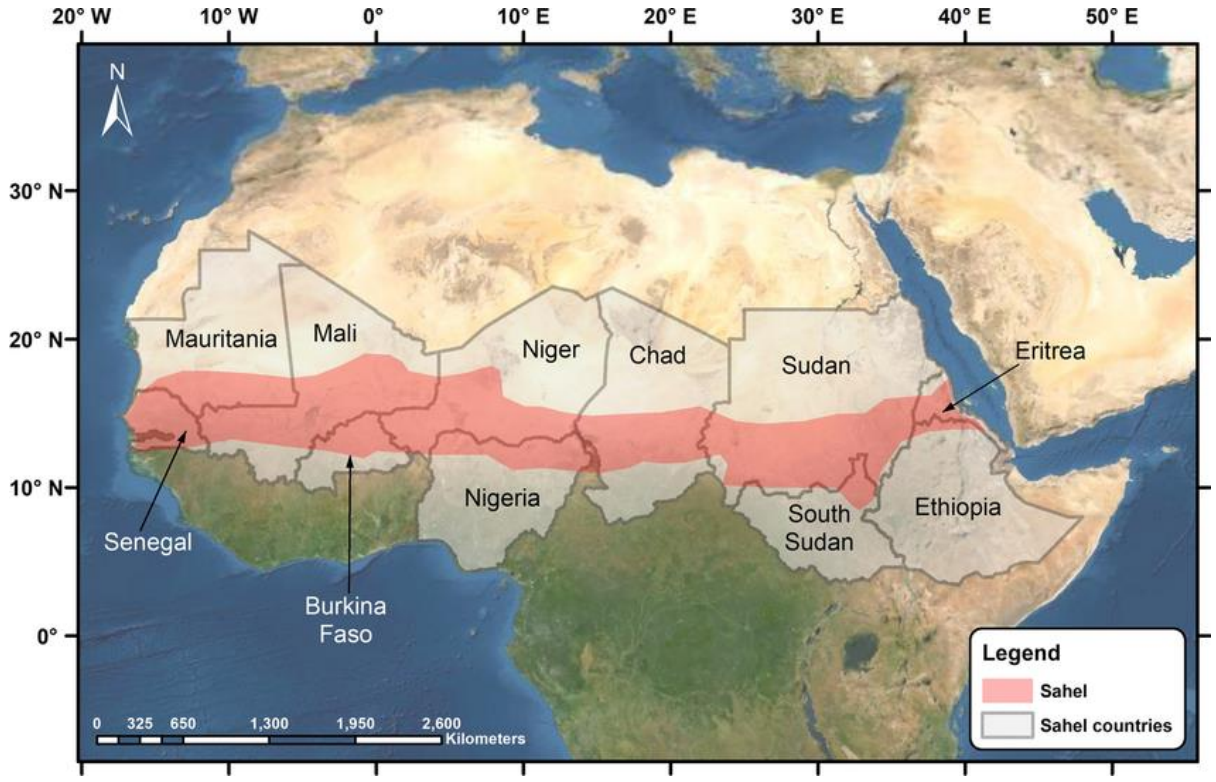

1

تبيّن هذه الخريطة الموقع الفلكي والجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، وهي المنطقة الانتقالية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وشمال الغابات الاستوائية في غرب ووسط إفريقيا. من الناحية الفلكية،

[1] https://www.worldatlas.com/regions/sahel-of-africa.html?

يمتد الساحل بين دائرتي عرض تقريبًا 12° و18° شمال خط الاستواء، ما يضعه ضمن المنطقة المدارية الحارة. أما من الناحية الجغرافية، فهو يمتد من الغرب عند المحيط الأطلسي في السنغال حتى الشرق عند حدود السودان وتشاد. تُظهر الخريطة الدول التي يمر بها هذا الشريط، مثل مالي، النيجر، بوركينا فاسو، وتشاد، وتُوضح كذلك خصائصه المناخية كالجفاف وتذبذب الأمطار، مما يجعله منطقة حساسة بيئيًا ومعرّضة للتصحر

جيوبوليتيك الساحل الافريقي:

لا يمكن فهم العلاقات الدولية وتحركات الدول في الساحل الافريقي بعيدا عن فهم المنطقة وجغرافيتها ومناخها لمعرفة كيف يمكن ان يؤثر هذا الجانب على الامن في المنطقة ومنه على العلاقات بين هذه الدول

فالدول لابد من ان تأخذ في عين الاعتبار موقعها الجغرافي والدول المجاورة لها لكي تكون قادرة علا رسم سياسة عامة فعالة وكذا سياسة خارجية تحقق بها امنها وتضمن مصالحها خاصة وان الجغرافيا من العوامل والمؤشرات الثابتة

بالنسبة لدول الساحل الافريقي فيعتبر الموقع الجغرافي والتقارب بين الدول التي تعتبر حبيسة هو العائق الذي أدى الى سرعة انتشار التهديدات ك الإرهاب الجريمة المنظمة الاتجار بالمخدرات والجماعات المسلحة والعديد من المشاكل الأمنية الأخرى

فاذا تحدثنا عن المناخ في الساحل الافريقي الذي يعتبر جاف في اغلبية المناطق لدول المنطقة مما يؤدي لنقص المياه وبالتالي الحياة الاجتماعية الصعبة التي تدفع بالعنصر الديمغرافي للهجرة سواء لصحراء الجزائر او ليبيا او لجنوب القارة الافريقية الامر الذي يخلق هواجس امنية لذه الدول ويؤثر على العلاقات بينها

كما تؤدي المشاكل المناخية لعرقلة سيرورة الأنظمة والبرامج التنموية وبالتالي خلق أزمات جيواستراتيجية في الساحل

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الحياة الاقتصادية لسكان الساحل الافريقي خاصة مالي والنيجر لا تزال تعتمد على التجارة التقليدية والترحال والرعي، وهذا الامر يختلف من منطقة لأخرى في الدولة الواحدة مما يزيد من الفروقات في المجتمع الامر الذي يؤدي الى حدوث انشقاقات في المجتمعات

ظلت منطقة الساحل ولفترات طويلة بعيدة عن الأنظار الدولية خاصة في فترة الحرب الباردة اين كانت العلاقات الدولية مقسمة لكتلتين بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية الى غاية نهاية الحرب الباردة اين ظهر نوع جديد من المهددات في الساحة الدولية خاصة الإرهاب والذي تزامن من جهة أخرى لبروز فواعل غير دولية ما نتج عنه توجه القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية للمنطقة [1]

دون اهمال دور الفواعل الخارجية التي دائما ما تحاول إيجاد وسيلة للبقاء او الدخول من ثم خلق النزاعات او تمويل جماعات ودعمها للانفصال او محاولة الإدارة بالنزاعات في المنطقة وهذا لمنع والاحلال دون قيام تكتل وتعاون بين دول افريقيا وخاصة دول الساحل الامر الذي إذا تحقق سيؤدي بالضرورة لخروج القوى العظمى من المنطقة

في رؤية مغايرة تبدو لنا القارة الافريقية محط انظار العديد من الدول خاصة الغربية التي دائما ما تحاول إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة، يمكن ان نرى كيف ساهمت نهاية الحرب الباردة لخلق نزاعات جيوسياسية في افريقيا بل ووضع أنظمة امنية جديدة من خلال محاولة عولمة الامن والتهديدات هذا الامر يبرز مخاطر تواجد فواعل خارجية في المنطقة

وفي ظل نظام دولي احادي القطبية تتنافس وتتصارع العديد من الدول للدخول في الرهانات الدولية وكسبها ومن ثمة زيادة قوتها ونفوذها، لكن الأوضاع اليوم تثبت ان النظام الدولي يمكن ان يسير نحو التعددية القطبية بمعنى بروز اقطاب جديدة منافسة ومعادية للولايات المتحدة ك الصين وروسيا

وفي إطار هذه الفوضى والتغيرات لابد من ان تعمل الدول الافريقية عامة ودول الساحل الافريقي على وجه الخصوص على محاولة توحيد سياساتها وتشكيل دفاع موحد، [2]

وبما ان الدراسة قائمة على الامن الجزائري في المنطقة فلا بد من التطرق لجيو بوليتيك الجزائر في المنطقة وكيف يمكن ان يؤثر الساحل الافريقي على الامن القومي الجزائري وعلى السياسة الخارجية الجزائرية سواء إقليميا او دوليا خاصة مع تواجد القوات الأجنبية في الساحل وفي الحدود الجزائرية المالية، لهذا فالجزائر دائم ما تلجأ لمحاولة إحلال الامن والسلم في المنطقة والدخول في شراكات ووساطات لوضع الاستقرار في المنطقة لان غياب الامن في الساحل يؤدي للمساس ب الامن القومي الجزائري، ونظرا للقرب الجغرافي بين الجزائر ودول الساحل فهناك مجموعة من

[1] كريم مصلوح، الامن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) س2014 ص 41 ,40 ,39
[2] حمدي عبد الرحمن، افريقيا وتحولات النظام الدولي، (مصر: المصرية العامة للكتاب) س2016, ص 50

التحديات الجيوبوليتيكة التي تواجه صانع القرار الجزائري أبرزها المشاركة في إحلال السلم وإقامة حوارات مع دول المنطقة ومحاولة بناء أرضية صالحة تحقق مصالح كل الدول [1]

هذا من جهة من جهة أخرى لا يمكن ان ندرس التنافس الصيني الأمريكي على الهيمنة الدولية والتصارع من اجل كسب مناطق نفوذ وزيادة بل وتعظيم القوة دونة التطرق الى المناطق التي تسمح لهما بالهيمنة على النظام الدولي، ومن أحد اهم هذه المناطق قارة افريقيا التي شهدت اقبال وبنسب كبيرة للقوى الغربية فمثلا نجد كل من روسيا والصين والولايات المتحدة وحتى فرنسا قد وضعوا لأنفسهم قواعد عسكرية بهدف بسط النفوذ وأصبحنا نتحدث عن جيوبوليتيك القوى الكبرى في افريقيا وتحديدا الساحل الافريقي

سواء تواجد بشكل مباشر او عن طريق جماعات مسلحة او شركات عسكرية خاصة مثل ما تقوم به روسيا في مالي عن طريق فاغنر [2]

اذن تعتبر منطقة الساحل الافريقي محط انظار للعديد من الدول، والامر الذي زاد من تكالب الدول عليها هو هشاشة الأنظمة في دول الساحل والنزاعات

المطلب الثاني: مالي طبوغرافيا

الموقع الجغرافي: تقع دولة مالي شمال غرب القارة الافريقية، يحدها من الشمال الشرقي الجزائر ومن الشرق النيجر ومن الجنوب بوركينافاسو وساحل العاج وغينيا، ومن الغرب كل من السنغال وموريتانيا وبذلك فهي دولة داخلية حبيسة ليس لها اطلالة على المياه ويتركز معظم سكانها قرب نهر النيجر

الموقع الفلكي: تقع بين خطي عرض 10و25 درجة شمالا

المساحة: تقدر مساحة دولة مالي ب 1,248,574كلم مربع، مساحة اليابس 1,22 مليون كلم، ومساحة المياه 20الف [3]

أطوال حدودها البرية مع الدول المجاورة:

مع الجزائر: 1359 كم.

[1] سليم جداي، "التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر في منطقة الساحل", **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، م9, ع1 (س2021.28.12)، ص323

[2] سعيدة بن رقرق، "البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي الصيني الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي" **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، م7 , ع1 (س02,10,2021) ص 442

[3] عبد الحميد دشو، القارة السمراء، (حلب: الأصيل للطباعة) س 2022ص257

مع بوركينافاسو: 1325 كم.

مع غينيا: 1062 كم.

مع ساحل العاج: 599 كم.

مع موريتانيا: 2236 كم.

مع النيجر: 838 كم.

مع السنغال: 489 كم[1]

[1] محمد بن عبد الله احمد, مالي السمات الجغرافية, في: https://qiraatafrican.com/encyclopedia/mali/ml-geo/ تاريخ الاطلاع 07.03.2025

الخريطة رقم 03: الموقع الفوالجغرافي لدولة مالي

المصدر: https://ar.maps-mali.com/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9

التضاريس والأرض: تتألف معظم أراضي مالي من سهول منبسطة متموجة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقاليم طبيعية رئيسية: الصحاري القاحلة المغطاة بالرمال في الشمال، والسهول شبه الصحراوية في الوسط، والأراضي العشبية المنبسطة في الجنوب، والتي تتميز بجفافها وانعدام الغطاء النباتي. وتنتشر في مالي بعض التلال والمرتفعات الجبلية الوعرة، خاصة في المناطق الشمالية والجنوبية، حيث يبلغ أعلى ارتفاع فيها عند قمة جبل همبوري تندو في الجنوب، بارتفاع 1,133 مترًا فوق مستوى سطح البحر.

أما على الصعيد المائي، فتجري في مالي نهران رئيسيان: نهر السنغال، الذي ينبع من غينيا جنوبًا ويجري عبر الحدود الشمالية الغربية نحو السنغال، ونهر النيجر، الذي يعبر وسط البلاد ويُعدّ أهم مجرى مائي مستخدم للنقل. ورغم اتساع أراضيها، فإن مالي تمتلك مساحة محدودة من الأراضي الصالحة للزراعة، إضافةً إلى بعض الغابات والأحراش

المنـاخ: يتغير المناخ في مالي من منطقة الى أخرى، ففي الشمال تتميز مالي بمناخ جاف وحار ويتحول الى شبه مداري في الوسط ثم الى مداري في الجنوب

تنتشر في تلك المنطقة السافانا المدارية، حيث يمتد الفصل المطير المعتدل من شهر جوان إلى نوفمبر يليه .فصل بارد وجاف من نوفمبر حتى فيفري، ثم فصل حار وجاف يستمر من فيفري إلى جوان[1]

دون اهمال دور المناخ في خلق مشاكل بيئية ومن ثم اجتماعية وحتى صحية التي من شأنها عرقلة سيرورة السياسة العامة في الدولة بل وفي كل طول المنطقة، وبالحديث عن هذا لابد من التطرق الى فيضان نهر النيجر عام 2020 الذي يمر على مالي حيث أدى إلى خسائر بشرية وأضرار مادية واسعة. تأثرت آلاف الأسر، وتعرضت العديد من المنازل للدمار، إضافةً إلى الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية، مما تسبب في خسائر اقتصادية كبيرة. كما توضح الفقرة أن بعض المناطق كانت الأكثر تضررًا مقارنة بغيرها[2].

العناصر الطبيعية لمالي:

مالي من الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي تُساهم بشكل كبير في اقتصادها، إلا أن معظمها يُستغل من قبل شركات أجنبية، خاصة الفرنسية والصينية، إضافةً إلى بعض المصالح المحلية ومن أبرز الموارد في مالي نجد:

. **الـذهب** هو المورد الأكثر أهمية، حيث تُعد مالي ثالث أكبر منتج له في أفريقيا بإنتاج يبلغ 61.63 طنًا سنويًا، ما يمثل 7% من الناتج المحلي الإجمالي و70% من حجم الصادرات. تسيطر شركات أجنبية، مثل **Barrick Gold** و**B2Gold** الكندية، على صناعة التعدين، بينما تحصل الحكومة المالية على نسبة صغيرة من العائدات.

[1] دشو، مرجع سابق، ص 261
[2] بتبيري بالاس, حالة المناخ في افريقيا, https://digitallibrary.un.org/record/3949016/files/1320312A.pdf تم الاطلاع في (08,03,2025)

أما **اليورانيوم**، الذي تُقدَّر احتياطياته بحوالي 100 مليون طن، فيتركز في منطقة كيدال، وهو مورد استراتيجي نظراً لاستخدامه في الطاقة النووية، لكن استغلاله محدود بسبب الاضطرابات الأمنية.

الفوسفات، الذي يُستخدم في صناعة الأسمدة والزراعة، يُنتج بكمية تصل إلى 150 ألف طن، مع احتياطيات تبلغ 20 مليون طن، لكن استغلاله لا يزال محدودًا مقارنة بالطلب العالمي. أما **الملح**، الذي له أهمية تاريخية في تجارة الصحراء الكبرى، فإنتاجه يبلغ 6 آلاف طن سنويًا مع احتياطيات تُقدَّر بحوالي 53 مليون طن، وهو قطاع يخضع غالبًا لسيطرة تجار محليين وشركات صغيرة.

في قطاع المعادن الصناعية، تُنتج مالي حوالي 36 ألف طن سنويًا من **الجرانيت**، وهو مهم لصناعة البناء والتشييد. كما تُعرف البلاد بوفرة **الكاولين**، وهي مادة تُستخدم في الصناعات الدوائية والسيراميك. أما **الحجر الجيري**، الذي يُستخدم في صناعة الإسمنت، فتُقدَّر احتياطياته بـ 200 ألف طن، وهو تحت سيطرة بعض الشركات المحلية.

أما **البوكسيت**، وهو مادة أساسية لإنتاج الألمنيوم، فتُقدَّر احتياطياته بـ1.2 مليار طن، خاصة في منطقة تومبوكتو، وهو مورد استراتيجي تجذب اهتمام الشركات الصينية بشكل خاص. وأخيرًا، تُقدَّر احتياطيات **الحديد** بحوالي 2 مليار طن، لكنه غير مستغل بالكامل بسبب نقص البنية التحتية اللازمة لاستخراجه وتسويقه.

بشكل عام، تُساهم هذه الموارد في الاقتصاد المالي، لكنها تُستغل بشكل كبير من قبل الشركات الأجنبية، في حين تعاني البلاد من ضعف الاستفادة المحلية بسبب عدم تطوير الصناعات التحويلية، مما يجعل مالي تعتمد على تصدير المواد الخام بدلاً من تصنيعها محليًا[1].

التركيبة البشرية:

فكرة التركيب الاثني من اهم ما تناوله الباحثين والمفكرين في دراسة الجماعات والأقليات داخل الدولة

الاثنية: هي كل جماعة متميزة عن الأخرى بالعرق واللغة والدين ونمط الحياة ويتم استخدامه للتعبير عن الاختلاف في المجتمع

[1] محمد بن عبد الله، مرجع سابق

بالنسبة لمالي يكشف التاريخ عن حضور كبير للإثنيات في شكل تركيبة اجتماعية ويعود وجود الاثنيات في مالي الى فترات قديمة وقبل تأسيس الدولة المالية وبالتالي فالاثنيات في مالي لها عمق تاريخي ووجودي لهذا لا يمكن لها ان تتخلى عن جذورها واصولها وهو امر متعلق بالحفاظ على الهوية والتضامن وحماية الذات

بداية الهجرات: اختلفت الاثنيات والجماعات على ارض دولة مالي باختلاف الأزمنة والعصور فعرفت هجرات لأقوام متعددين وكذا عمليات الاستيطان التي خلفت التنوع الاثني، وتركت هذه المجتمعات صفاتها وبصمتها على المجتمع المالي

لا يوجد تاريخ واحد متفق عليه حول الحلقات البشرية الأولى، فقد تعددت وتنوعت القراءات حول التاريخ القديم لمنطقة الساحل الافريقي خاصة مالي لكن اتفق العديد من المؤرخين على انه عام

وبعد ان بحث علماء غربيين مختصين سنة 1931 عثروا على بقايا بشرية رجحوا ان الانسان عاش في حدود 4400 سنة قبل الميلاد

وهناك اجماع ان أولى الجماعات هي **أسيلار وكاكولو اول** من سكن مالي وكذلك جماعة **واغادو**

في حين ان هناك من يرى ان جماعة **سارا كولي** التي قدمت من حوض نهر النيل الى الساحل وعلى مر العديد من العصور والحقب الزمنية سكن مالي العديد من الشعوب والاقوام أدى تمازجها وتقاربها الى تكوين صورة عن الشعب المالي الحالي الذي يضم العديد من الإثنيات وهي مقسمة الى مجموعتين

المجموعة الأولى: العرق الأسود او الزنوج

جغرافيا تنتشر هذه المجموعة في غرب افريقيا خاصة في المنطقة الواقعة بين الأطلسي والنيجر، هم من أكثر الاقوام استقرارا في المنطقة حيث ساهم عدد كبير منهم في بناء مملكة مالي

لقد انتشر الإسلام في المنطقة عن طريق الفتوحات الإسلامية فكانوا اول من أسلم ومن اهم صفاتهم: طول القامة، حسن المظهر، يملكون للجياد والاغنام

نظامهم قبلي وبالتالي فهم منقسمون في شكل قبائل التي تتشابه مع بعضها البعض وتتميز كل قبيلة او جماعة بحرفة خاصة بها كل حسب موقعه وهي كالتالي: [1]

[1] فاطمة الزهراء يوسفي، **الانقسامات في مالي وانعكاساتها على الامن والاستقرار في الساحل الافريقي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2021)، ص 97 .93

✓ **قبيلـة البـامبرا:** هـم اغلبيـة سكان مـالي يشكلون الثلث مـن اجمـالي سكان الدولـة مـا يعنـي 37,3% مـن مجمـوع السـكان العـام، نزحـوا مـن سـاحل العـاج نحـو غـرب مـالي رفضـا لسـيطرة **المانـدينغا** ومـع بدايـة القـرن 17مـيلادي وصـلوا لمـالي واسـتقروا هنـاك علـى ضـفاف نهـر النيجـر فـي ولايتي **سيغو وينونو**، وكذا في شمال باماكو في منطقة **باليغو** واسسوا امارة **سيغو** الشهيرة

✓ **قبيلة ما لينكي او مان دينكا:** تستقر هذه القبيلة في الجنوب الغربي لمالي

وفـي منطقـة الحـوض أعـالي نهـر النيجـر، تمثـل 7%مـن السـكان المـالينكي هـم **ورثـة إمبراطوريـة مـالي** العريقـة (القـرن 13–16م)، والتـي أسسـها الملـك الأسـطوري **سُـوْنْجَاتَا كيتـا** عـام 1235م بعـد هزيمتـه لسوسـو فـي معركـة كيرينـا عـد سـقوط الإمبراطوريـة، تفرقـت قبائـل المـالينكي فـي غرب إفريقيا، لكنهم ظلوا محافظين على تقاليدهم ولغتهم[1]

✓ قبيلـة سـاراكولي او السـونونكي: أصـلهم مـن شـمال افريقيـا مـن سـلالة هجينـة مـع الشـعوب البربريـة الافريقيـة وهـذا بـدليل ان الاسـم الـذي يطلـق علـيهم سـاراكولي يعنـي الرجـال البـيض، ويشـكلون نسـبة 9%مـن سـكان دولـة مـالي، هنـاك مـن يـرى انهـم تهـاجنوا مـع الصـنهاجية فـي موريتانيـا يتمركـز اغلـبهم فـي المنـاطق السـاحلية فـي الحـدود مـع موريتانيـا بالتحديـد فـي منـاطق يلمـاني، نيـورو، تـارا وهـم مـن أهـم الأعـراق والاقـوام الممارسـة للتجـارة كمـا سـاهموا فـي نشـر الإسـلام وبعـد سـقوط امبراطوريـة غانا انتشروا في كل مناطق غرب افريقيا

✓ **السـونغاي:** يعيشـون فـي الحـدود مـع النيجـر كـان هـذا الشـعب يحكـم مملكـة سـونغاي التـي كـان نفوذهـا ممتـد علـى كافـة غـرب افريقيـا متخـذين تمبكتـو عاصـمة لهـم حتـى تـم اسـتقلالها سـنة 1591وهـم مقسـمون الـى سـادة ويشـكلون نسـبة 6%مـن اجمـالي سـكان مـالي وهـم كمـا يلـي: الصـيادون وهـم سـادة المـاء، الـذين يمارسـون الزراعـة وهـم سـادة الأرض، والصـيادون وهـم سـادة الغابـة، يتمركـزون في تمبكتو وهم كثيرون الاحتكاك بالطوارق والمغاربة

✓ **الـدوغون والهـامبي:** أصـولهم مـن مدينـة تشـتيت الموريتانيـة واتخـذوا مـن المغـارات والوافـد المائيـة مـأوى لهـم يشـكلون 6.5%مـن أجمـالي سـكان مـالي، لا يزالـون متمسـكين بعلاقـتهم مـع الطبيعـة التي تعتبر تجسيد للقوة الربانية

✓ **السـونونغو والمانينكـا:** تتمركـز فـي **سـان وسيكاسـو وكوتيـالا** علـى الحـدود البوركينابيـة والماليـة والعاجيـة أعـالي نهـر النيجـر وأعـالي نهـر الفونتـا يشـكلون نسـبة 3%مـن سـكان مـالي، تقـوم معتقداتهم الدينية على عبادة أرواح الاسلاف من الأجداد

[1] المرجع نفسه, ص 88

✓ **البوبـــو:** تقطـن هـذه القبيلـة فـي المنطقـة الممتـدة بـين بوركينـا فاسـو ومـالي يحـدها مـن الشـرق الرافـد الأسـود لنهـر الفولتـا ومـن الغـرب نهـر البـاني الـذي يشـكل الرافـد الغربـي لنهـر النيجـر، تاريخيـا تـم حصـرهم مـن قبـل مقـاتلي البامبـارا والسـونونكي فـي هـذا الحيـز الجغرافـي الضـيق ويشـكلون اليوم قرابة 2%من اجمالي سكان مالي

✓ **المانـــدنجو:** هـم قبائـل رعويـة يعيشـون حيـاة قبيلـة، يعتبـرون مـن مؤسسـي دولـة مـالي الإسـلامية اسـتوطنوا المنـاطق الممتـدة بـين **نهـر النيجـر والمحـيط الأطلسـي،** وصـولًا إلـى المرتفعـات العليـا لـوادي السـنغال يتركـز وجـودهم فـي منطقـة جغرافيـة واسـعة تمتـد بـين **السـاحل الصحراوي شمالًا والغابات الاستوائية جنوبًا،** مع انتشار شرقي يصل إلى منطقة **باوله**

✓ **قبيلـة الماركـا** (Marka)مـن مؤسسـي **مملكـة غانـا،** التـي كانـت أول تعبيـر عـن توسـع شـعوب المانـدينغ. وعلـى مـر الـزمن، تفرقـت هـذه القبائـل، ويُعتقـد أن بعضـها غيـر أسـماءه. جغرافيًـا، تعيش الماركا حاليًا على **السواحل الغربية لإفريقيا،** وقد توغلوا جنوب **الصحراء الكبرى.**

✓ اعتنقـوا الإسـلام فـي وقـت مبكـر وأسـهموا فـي نشـره فـي **السـودان الغربـي،** وينتمـي إلـيهم **السـونينكي والسـاراكولي** فـي مـالي. بسـبب الانـدماج الثقـافي القـوي، يصـعب تمييـزهم عـن بعضـهم الـبعض، كمـا تبنـوا لغـات الجيـرام، مثـل **البمبـارا، والسـونغاي، والمانـدينغو** .ينتشـرون فـي مختلـف أنحـاء مـالي، لكـنهم يتركـزون بشـكل خـاص فـي منطقتـي **كـايس ونيـورو** غـرب الـبلاد، ويُقـدر عـددهم بحوالي

745,002 نسمة.

✓ **التكارنـة** :مزيج من **الزنـوج والبـولا(Bella)** ، يتحـدثون لغـة **البـولار،** ويُقدر عددهم بنحـو **317,316نسـمة،** ويسـتوطنون الأقسـام الغربيـة مـن مـالي، خاصـة بـين **كـايس ونيـورو،** إضـافةً إلـى بعض المناطق الشمالية. جميعهم مسلمون ويعتمدون على **الزراعة المستقرة.**

✓ **الموسـي** :**(Mossi)** مجموعـة عرقيـة تقطـن جنـوب مـالي قـرب حـدود **بوركينـا فاسـو،** ويُقدر عـددهم بنحـو **542,261نسـمة** .تضـم أيضًـا **البوبـو،** الـذين يشـكلون حـوالي **1.2%**مـن سـكان الـبلاد. نشـاطهم الأساسـي **الزراعـــة،** ويعتنـق معظمهـم المعتقـدات التقليديـة، حيـث يقدسـون **الأسلاف ويعبدون الشمس والقمر.**

✓ **البرنـو** :ينحـدرون مـن **إقلـيم برنـو** شـمال شـرقي **نيجيريـا،** ويتواجـدون أيضًـا فـي **غربـي بحيـرة تشـاد،** بينمـا هـاجرت بعـض جماعـاتهم إلـى مـالي. يتـألفون مـن عـدة أصـول عرقيـة، منهـا

الكنـوري، الكـري، الكرنبـة، المنكـة، والمنـدرة .جميعهم **مسـلمون** ولعبـوا دورًا بـارزًا فـي نشـر الإسـلام بين القبائل الوثنية المجاورة، ويتحدثون عدة لغات، أبرزها **الكنوري**.

- ✓ **التوكلـور** :أصـلهم مـن **السـنغال**، لكـن بعضـهم انتقـل إلـى مـالي، حيـث يعملـون فـي **الزراعة والصناعات التقليدية**، مثل **الحدادة، صناعة الجلود، والفخار**، ويعتنقون الإسلام.
- ✓ **المـوش** :مـوطنهم الأصـلي هـو **فولتـا العليـا**)بوركينـا فاسـو حاليًـا(، وانتقـل بعضـهم إلـى مالي. معظمهم وثنيون ويعتمدون على **الزراعة وبعض الحرف اليدوية**.

أقليات عرقية أخرى في مالي:

إلـى جانـب المجموعـات العرقيـة الكبـرى، توجـد بعـض الأقليـات الفرعيـة التـي تنتمـي إلـى **العـرق الزنجي**، ومنها:

الـدورا، ويسـتوطنون فـي **نيـورو وكـايس غـرب مـالي**، ويتحـدثون نفـس لغـة **السـونينكي والخاسونكي(Khassonké)** ، التي تنتشر شرقي البلاد.

هـذه التركيبـة العرقيـة تعكـس **التنـوع الثقـافي واللغـوي** فـي مـالي، حيـث تتعـايش مختلـف الشـعوب مع تاريخ طويل من التداخل والتأثير المتبادل[1].

المجموعة الثانية: الطوارق ونظرة تاريخية

يعـود أصـلهم لقبائـل صـنهاجة البربريـة ويطلـق علـيهم اسـم القبائـل الملثمـين فـي الصـحراء الكبـرى، اختلطـوا بـالعرب فأصـبحوا جـزءا مـنهم فعـرف الجميـع باسـم طـوارق الصـحراء لطالمـا كـان الطـوارق، هـؤلاء البـدو الصـحراويون الـذين أطلقـت علـيهم الأسـطورة لقـب "**الرجـال الـزرق**"لغـزًا محيـرًا فـي تـاريخ شـمال إفريقيـا. أصـولهم ضـاربة فـي القـدم، تعـود إلـى زمـن الفراعنـة أو ربمـا إلـى الشـعوب التـي سـكنت الصـحراء الكبـرى قبـل أن تخترقهـا القوافـل العربيـة. إنهـم امتـداد لأمـة أمازيغيـة قديمـة، لكنهـا صـنعت لنفسـها هويـة متميـزة، حيـث لـم تكـن يومًـا جـزءًا مـن إمبراطوريـات كبـرى، بـل كانـت قـوة فـي حـد ذاتهـا، تحكـم الصـحراء ولا تخضع لأحد.

عنـدما اجتـاح الإسـلام شـمال إفريقيـا، لـم يكـن الطـوارق بمنـأى عـن تـأثيره. اعتنقـوه، لكـنهم لـم يـذوبوا فـي مـدن العـرب ولا انصـهروا فـي ممـالكهم. ظلـوا متمسـكين بلغـتهم، **التماشـق**، يكتبونهـا بحـروف **التيفينـاغ**، محتفظـين بتقاليـدهم التـي لـم تهزمهـا القـرون. كـانوا جنـودًا فـي معـارك الفـتح، وتجـارًا فـي دروب

[1] المرجع نفسه، ص 89

الصحراء، يسيطرون على الطرق التي تربط بين **تمبكتو**، **وبين غاو وطرابلس** .بفضلهم، عبر الإسلام والصوفية إلى أعماق إفريقيا، كما عبر الذهب والملح والعاج من قلب القارة إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط

لكن الزمن لم يكن رحيمًا بهم. حين جاء الاستعمار الفرنسي، حملوا سيوفهم للدفاع عن أرضهم، لكن الصحراء وحدها لم تكن كافية لصد الجيوش الحديثة. قاوموا، ثم هُزموا، ووجدوا أنفسهم موزعين بين حدود دول جديدة لم تكن تعترف بوجودهم. بعد الاستقلال، ظنوا أنهم سينالون حقهم، لكنهم وجدوا أنفسهم أكثر تهميشًا من ذي قبل، غرباء في أوطان كانوا سادتها

لثام الطوارق:

- **لحماية من الأرواح الشريرة** :يعتقد الطوارق أن اللثام يحميهم من تسرب الأرواح الشريرة إلى أجسادهم عبر مداخل الجسم، مثل الفم والأنف
- **التكيف مع البيئة الصحراوية** :يُعتبر اللثام وسيلة لحماية الوجه والرأس من العوامل المناخية القاسية في الصحراء، كالعواصف الرملية، والحرارة الشديدة صيفًا، والبرد القارس شتاءً

هذا اللثام الأزرق أصبح رمزًا لهوية الطوارق، حيث يُضفي عليهم هالة من الغموض والتميز، ويُبرز ارتباطهم الوثيق بتقاليدهم وبيئتهم الصحراوية[1]

موطنهم: يستوطن الطوارق مساحة شاسعة من الصحراء الكبرى، تمتد عبر عدة دول، حيث يشكلون امتدادًا طبيعيًا لحضارتهم العريقة. يشمل موطنهم التقليدي جنوب الجزائر، في مناطق الهقار والتاسيلي، وأزواد في شمال مالي، إضافة إلى شمال النيجر حيث تنتشر قبائلهم بين أغاديس وتاهوا. كما تمتد تجمعاتهم إلى جنوب غرب ليبيا، خاصة في منطقة غات، وتصل إلى شمال بوركينا فاسو، حيث يحتفظون بوجودهم رغم التغيرات السياسية والحدود الحديثة التي فرضتها القوى الاستعمارية

هذه الأرض القاحلة، التي يراها الآخرون مجرد فضاء ممتد من الرمال والجبال الصخرية، هي في نظر الطوارق موطن الحياة، حيث تعايشوا مع طبيعتها القاسية، مستفيدين من مسالكها السرية وواحاتها الخفية التي لا يعرفها إلا أبناؤها. فالصحراء ليست عقبة في طريقهم، بل ميدان رحب

[1] عمر الانصاري، الرجال الزرق الطوارق الأسطورة والواقع، (بيروت: دار الساقي) س2006, ص 64

لحـريتهم، ومسـاحة مترامية الأطـراف تـربطهم بطريـق القوافـل، حيـث ازدهـرت تجـارتهم عبـر القـرون، وجعلتهم سادةً للصحاري، وحماةً للطرق المؤدية إلى قلب إفريقيا [1]

التركيبـة القبليـة للطـوارق: يتكـون المجتمـع الترقـي مـن فئـات مختلفـة مقسـمة الـى طبقـات مثـل النظـام الاقطـاعي فـي أوروبـا الـذي يشـمل طبقـة مـالكي الأراضـي والطبقـة الكادحـة هـو الامـر نفسـه بالنسـبة للطـوارق لكـن التقسـيم يختلـف وهـو مغلـق نوعـا مـا ووراثـي بمعنـى لا يمكـن ان يكـون فيـه محاولـة للتغييـر وهو مقسم كالتالي:

1. طبقة النبلاء او السادة ويطلق عليهم ايماجغن
2. طبقة الاتباع وهي الطبقة الغارمة أي ما تعرف بايمغاد
3. طبقة الحرفيين او طبقة الصناع التقليديون ويطلق عليهم اينادن
4. طبقة الحرطانيين وهم المزارعين
5. طبقة العبيد ويطلق عليهم اسم اكلان

توزيع الطوارق عبر الدول: مقسمة بشكل عام الى الطوارق الشمالية والطوارق الجنوبية

الطـوارق الشـمالية يتوزعـون فـي هقـار الجزائـر الـى مدينـة غادمـاس بليبيـا ومجموعـة مـن المنـاطق المجاورة في ليبيا

امـا طـوارق الجنـوب فهـم مقسـمون الـى عـدة مجموعـات ابتـداء مـن ادرار الـى جنـوب غـرب الهقـار وكـذا فـب غـرب وجنـوب النيجـر ومدينـة تمبكتـو فـي شـمال شـرق مـالي عنـد منعطـف نهـر النيجـر بمـالي وتمتد الى موريتانيا لكن بصفة قليلة [2]

تضـم مـالي لـيس وحـدها فقـط بـل افريقيـا ككـل وخاصـة منطقـة السـاحل الافريقـي محـل الدراسـة العديـد مـن الاثنيـات والاعـراق التـي تعتبـر مـن أبـرز المكونـات المجتمعيـة والتـي يعـود وجودهـا فـي الأراضـي الافريقيـة سـواء عـن طريـق الفتوحـات الإسـلامية او انتقـال البـدور الرحـل مـن منطقـة الـى أخـرى عبر الأزمنة والعصور قبل وجود الدول في حد ذاتها وقبل ما يعرف بالحملات الاستعمارية

ولعـل مـا جعـل القـارة الافريقيـة تعـاني مـن حالـة التهمـيش والفقـر وغيـاب التنميـة والامـن هـو لـيس التنـوع فـي حـد ذاتـه لكـن مـا هـو مترتـب علـى سـوء الادراك بضـرورة تحقيـق المصـلحة الجماعيـة علـى

[1] محمد السعيد القشاط، الطوارق عرب الصحراء الكبرى، (القاهرة: مركز الدراسات وأبحاث شؤون الصحراء) س 2001, ص 22

[2] اامزاره هزيرة، ازمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي بين المخاطر الأمنية وأزمة الانفصال مالي أنموذج، **مجلة افاق للعلوم، ع10,** جانفي 2018, ص 290,291

حساب مصلحة الأقليات او القبائل، ضف الى ذلك التواجد الغربي والاوروبي في المنطقة سمح لها بان تكون مسرح لإدارة النزاعات وإيجاد موطئ قدم لها في افريقيا وبالتالي عملت على إبقاء ذلك النوع من النزاعات القائم على الاثنيات، لكن ما يجب ادراكه ان الاختلاف والتنوع ليس نقطة ضعف للدولة بل سوء الإدارة وغياب الوعي في مناطق معينة جعل من الهوية قضية

المبحث الرابع: مقاربات حل النزاع

المطلب الأول: مقاربة الدولة الفاشلة

أولا لابد من ضبط وفهم معنى الدولة الفاشلة

المفهـــوم: الدولــة الفاشــلة هــي الدولــة الغيــر قــادرة علــى ان تحــافظ علــى مكانتهــا فــي النظــام والمجتمـع الـدولي، وقـد اسـتعمل هـذا المصـطلح للمـرة الأولـى فـي عهـد الـرئيس بيـل كلينتـون فـي منتصـف تسـعينات القـرن العشـرين ان أشـار مقـال فـي مجلـة السياسـة الخارجيـة عـام 1993 مشـيرا الـى مجموعـة من الدول مثل: السودان الصومال ليبيريا وكمبوديا

تعـاني الـدول الفاشـلة مـن العديـد مـن الثغـرات التـي جعلـت منهـا دولـة غيـر قـادرة علـى ممارسـة نشـاطاتها ومـن أهـم هـذه الإخفاقـات نجـد: عـدم القـدرة علـى احكـام السـيطرة علـى المجتمـع الخـاص بهـا، الانفلات الحكومي، الانهيار الاقتصادي

تكـون هـذه الـدول غيـر قـادرة علـى تـوفير الامـن والاسـتقرار داخليـا فـدائما مـا تكـون الـدول الفاشـلة تعاني من انقلابات او حروب أهلية فضلا عن معاناة مؤسساتها من الضعف الهيكلي والوظيفي

تعتبـر الـدول الفاشـلة ناقلـة للنزاعـات والأزمـات لأنهـا تكـون مهيـأة وخصـبة لنشـوب الحـروب او الازمـات خاصـة فـي ظـل ضـعف المؤسسـات والمجتمـع المـدني وكـذا غيـاب الـولاء للدولـة علـى حسـاب الجماعات

ممـا يـؤدي بسـرعة انتشـار هـذه الازمـات التـي سـرعان مـا تصـبح اقليمـا ومـن ثـم دوليـا وتصـبح مهددة للسلم والامن الدوليين [1]

حـدد نـاعوم تشومسـكي **Noam Chomsky** فـي كتابـه مجموعـة مـن المعـايير التـي نقـيس بهـا فشـل الدولـة مـن عدمـه بأنهـا الـدول التـي تعجـز عـن حمايـة مواطنيهـا مـن العنـف او الخطـر سـواء داخليـا او خـارجي، ويميـز تشومسـكي فـي كتابـه بـين الديمقراطيـة كصـورة فقـط او كممارسـة فعليـة بعـدها يطبـق الامـر علـى الـدول الفاشـلة التـي يعتبرهـا دول شـكليا تـدعي انهـا ديمقراطيـة فـي حـين انهـا فـي الحقيقـة لا تعتـرف بمبـادئ الديمقراطيـة ولا تعطـي مؤسسـاتها الحـق فـي الممارسـة الفعليـة، ضـف الـى ذلـك انتهـاك القوانين الدولية واللجوء الى استعمال القوة بدلا من الحلول الدبلوماسية

يشـير الـى عـدة امثلـة فـي كتابـه عـن الـدول الفاشـلة ولعـل أبرزهـا هـي الولايـات المتحـدة الامريكيـة التـي تظهـر سـمات الفشـل فيهـا لـيس مـن خـلال مؤسسـاتها بـل مـن خـلال سياسـتها العدوانيـة تجـاه الـدول

[1] اسعد طارش عبد الرضا، الدولة الفاشلة دراسة حال الدول العربة الفاشلة، (العراق: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، س2016) ص41

الأخرى وكذامن خلال محاولتها كسب العديد من الرهانات دون الاخذ في عين الاعتبار قوانين القانون الدولي

العراق وأفغانستان بعد التدخل الأمريكي الذي أدى الى زيادة العنف والفوضى ومنع من إمكانية إقامة دول ديمقراطية كاملة السيادة والعديد من دول العالم الثالث التي تعاني من الفشل بسبب التدخلات الخارجية التي دائما ما تعمل على البقاء لأجل السيطرة على الموارد او زيادة القوة ومن ثم فشل وضياع هاته الدول

لا يحصر **تشومسكي** الدول الفاشلة في الضعيفة فقط بل يرى انه حتى الدول القوية يمكن ان تكون فاشلة [1]

الدولة الفاشلة في افريقيا: ارتبط الامر بفترة نهاية الحرب الباردة اين أصبح هناك توسيع لمفهوم الامن ولم يعد مرتبط بالدول لوحدها باعتبارها وحدة التحليل الأساسية بل أصبحت هناك عدة فواعل غير دولية تلعب في النظام الدولي وتؤثر على الامن كما غيرت من زاوية النظر بالنسبة للدول فيما يخص الامن في المقابل تغير مفهوم التهديد الذي لم يعد يرتبط التهديد التقليدي او الحروب التقليدية بل أصبحت هناك جماعات إرهابية او حركات انفصالية والعديد من المهددات الأخرى التي خلقت هواجس امنية عديدة

ومن هنا انطلق مفهوم الدول الفاشلة في افريقيا خاصة بعد تفشي ظاهرة العنف الداخلي هذا وبالإضافة الى العديد من مؤشرات الفقر والمجاعة والامية التي تشير الى فشل الدول الافريقية في إقامة نموذج الدولة الناجحة القادرة على إبقاء حالة الامن والاستقرار، وتعتبر ظاهرة الدول الفاشلة من أكثر الظواهر تعقيدا في العلاقات الدولية لان العديد من الدول تستعمل هذا المصطلح مع وجود العديد من التداخلات والتعقيدات ولعل ما جعل الدول الافريقية تعاني من الفشل هو الدول في حد ذاتها بعد الاستعمار, فبعد نجاح العديد من حركات التحرر في اخراج الاستعمار الأوروبي وجدت هاته الدول نفسها مهدمة سياسيا امنيا عسكريا اقتصاديا والاهم ثقافيا وهوياتيا لان الاشكال فيما بعد اصبح انفصال الهويات بسبب وجود ظاهرة الاقصاء

كما لا يمكن اهمال ان الاستعمار ترك وراءه العديد من السياسات التي جعلت منه موجودا بطريقة غير مباشرة، وهذا عن طريق اجبار هاته الدول والزامها بتبني النظام الديمقراطي واللبرالية والرأسمالية دون مراعاة خصوصيتها وإمكانية عدم توافق الأنظمة الغربية مع الدول الافريقية، خاصة

[1] نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، س2007) ص8

بعد اعتماد ما يعرف بصندوق النقد الدولي الذي يرغم الدول الافريقية على الاقتراض بعدما يتدخل في سياساتها الداخلية ومنه تحقق هذه الدول مصلحتها

صفات الدولة الفاشلة:

- غياب السيادة الكاملة على كل الإقليم
- الحروب الاهلية والانقسامات
- الفجوة الكبيرة بين السلطة الحاكمة والمجتمع
- النزاعات الاثنية والهواتية
- غياب التنمية وزيادة الفقر

ومنذ نهاية الحرب الباردة، حلت سياسات التحرير الاقتصادي محل الاقتصاد الريعي في إفريقيا، مما أدى إلى مشكلات في الدول الأضعف التي فقدت الدعم المالي من القوى الكبرى. تسبب هذا في تراجع سيطرة الحكومات على المناطق الموالية سابقًا وصعّب بناء اقتصاد قوي أو ديمقراطية حقيقية. ونتيجة لذلك، تصاعد السخط الشعبي، مما أدى إلى انتفاضات أو صراعات مسلحة. في النهاية، أصبحت ظاهرة الدول الفاشلة في إفريقيا نتيجة طبيعية للظروف التاريخية وسياق الحرب الباردة، حيث كانت القارة ساحة لصراع القوى العظمى وضحية للعولمة[1].

لمحاولة فهم مقاربة الدولة الفاشلة عامة وفي افريقيا والساحل بصفة خاصة لابد من القاء الضوء على العديد من المتغيرات التي تعتبر بمثابة جوانب وزوايا مختلفة تساعدنا على فهم فشل الدول الافريقية او الأنظمة في هذه الدول وكذلك السبب وراء عجز هذه الدول على ان تكون تقوية او ان تنافس في النظام الدولي او حتى ان تمثل قطبا في الساحة الدولية

لا يمكن اهمال دول صانع القرار والذي من سماته الانفراد بالسلطة وهذا ما حدث ولا يزال يحدث في العديد من الدول الأفريقية مثل ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي لم تعد دولة ذات سيادة كاملة على كل الإقليم وتفشت فيها ظاهرة الإرهاب خاصة بعد احداث الربيع العربي متفاقمة لتمس كل دول المنطقة مثل مالي النيجر وغيرها من الدول الأخرى، وبالتالي لا يجب اهمال دور شخصية صانع القرار والنخبة الحاكمة التي لا تسمح بتفعيل دور المؤسسات وبالتالي تخلق فجوة بين النخبة الحاكمة من جهة والمجتمع من جهة أخرى

[1]حسن عبد الحليم محمد، محمود أبو العنين، **الدولة الفاشلة جنوب الصحراء منظور انساني وأمني دراسة في المفاهيم والمؤشرات**، مجلة الدراسات الافريقية، م45, ع1, ص615,619

هـذا وبالضـافة الـى دور الـوعي السياسـي والمجتمعـي لـدي المـواطنين فـي الـدول الافريقيـة التـي دائمـا مـا تبـدي ولاءات للقبيلـة او الهويـة علـى حسـاب الـولاء للدولـة، خاصـة وان المجتمعـات الافريقيـة لا تـزال ذات طبيعـة قبليـة مثـل مـالي ليبيـا النيجـر تشـاد بوركينـا السـودان رونـدا وبرونـدي والعديـد مـن الـدول الأخرى التي لا تزال تعاني من الانقسامات داخل المجتمع

المطلب الثاني: مقاربة نقمة الموارد

تشـكل المـوارد الطبيعيـة عنصـرا مهمـا فـي زيـادة قـوة الـدول ورفـع اقتصـادها خاصـة اغـذا كانـت الدولـة منتجـة وليسـت مسـتهلكة فقـط، فمنـذ الثـورة الصـناعية وظهـور الـنفط كنقطـة قـوة وضـغط بالنسـبة للـدول أصـبحت العلاقـات الدوليـة والظـواهر مـن نزاعـات وحـروب وحتـى شـراكات تقـم علـى أسـاس هـذه الموارد التي تحقق بها الدول مصلحتها وتكسب رهانات في ظل نظام دولي فوضوي

ولعـل مـا يجـب مناقشـته هـو كيـف أصـبح هـذا المـورد نقمـة ومشـكلة بالنسـبة للـدول المنتجـة التـي وبـالرغم مـن امتلاكهـا للـنفط او البتـرول والعديـد مـن المـوارد الأخـرى كالـذهب واليورانيـوم الـخ لا تـزال دول تعاني من تهميش وفقر وأزمات امنية واقتصادية

ويمكن تفسير هذه الإشكالية بالانطلاق من مجموعة من الأصعدة

الاقتصـــادي: ففـي ظـل تقلـب الأسـعار النفطيـة فـي الأسـواق العالميـة بالمقابـل سـوء تسـيير الـدول المنتجـة للمـورد فـي حـد ذاتـه وبالتـالي لا تكـون هـذه الـدول هـي المسـيطرة علـى الأسـعار خاصـة إذا اعتمـدت فـي اقتصـادها علـى نشـاط واحـد وهـو الـنفط هنـا سـتكون سياسـتها الاقتصـادية والبـرامج التنمويـة مرهونة بتقلبات الأسعار الامر الذي يخلق لها ازمة اقتصادية في حال انخفاض أسعار الموارد

السياســـي: ضـعف الاقتصـاد والمؤسسـات الاقتصـادية يـؤدي الـى تفـاقم الازمـة علـى الصـعيد السياسـي وبالتـالي خلـق حالـة مـن انعـدام الاسـتقرار بمعنـى تراجـع الممارسـة السياسـية للمـواطنين وغيـاب الـوعي الامـر الـذي يـؤدي الـى زيـادة حـالات الاخـتلاس والنهـب مـن طـرف جماعـات حاكمـة او أقليـات مسيطرة على المورد او حتى حركات إرهابية، وبالتالي يكون الوضع مهيئ للازمات حول الموارد

دون اهمـال قضـية التمسـك بـالحكم فـي الـدول الريعيـة التـي تـرفض السـماح بتكـريس التـداول السـلمي علـى السـلطة، وبطبيعـة الحـال يفـتح المجـال امـام الجهـات الأخـرى المعارضـة الرافضـة للنظـام وتكون الموارد اما الخصخصة وتسيطر عليها الجماعة او الجهة ذات النفوذ.[1]

[1] كريم محمد خيضر، مفارقة الوفرة النفطية في افريقيا، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع6 , فيفري2015, ص 70

الهوياتي: إذا حصصنا الحديث عن الدول الافريقية فسنجد انها دول تتميز بالوفرة في العديد من الموارد مقابل انها دول ذات طبيعة قبيلة لا تزال تعني من الانقسامات الهوياتية والحركات الانفصالية

وفي ظل ما يعرف بنقمة الموارد فالدولة الافريقية هي من أكثر الدول التي تعاني من هذه الإشكالية لأنها تتميز بالعديد من الانقسامات والهويات داخل الدولة الواحدة ما يعني ان المورد إذا وجد في منطقة التي تسيطر عليه القبيلة التي تنتمي بهذه المنطقة، وهنا تقع أزمة الاحتكار وتقصى أقليات على حساب الأخرى ومنه تنشأ الحركات الانفصالية التي تطالب بالانفصال فقط لأنها تمتلك المورد او لأنه تم اقصاءها من حقها في المورد

ان إفريقيا تمتلك ثروة طبيعية هائلة، حيث تشكل مواردها حوالي 33% من إجمالي الموارد العالمية، كما أنها تُنتج أكثر من 70% من المعادن الضرورية للصناعات المتقدمة، مثل اليورانيوم للطاقة النووية، البلاتين للمجوهرات والصناعات، والنيكل للفولاذ المقاوم للصدأ والبطاريات. بالإضافة إلى ذلك، تملك القارة كميات ضخمة من الذهب، الألماس، النفط، والغاز.

رغم هذه الثروات، تعاني القارة من الفقر والتخلف الاقتصادي، حيث يعيش 40% من سكانها تحت خط الفقر

يعود ذلك بشكل رئيسي إلى عدة عوامل أبرزها:

- **الفساد** :انتشار الفساد يعرقل التنمية ويهدر الموارد ليس هذا فقط فاذا تحدثنا عن الفساد فلا بد من الإشارة الى اختلاس المال العام والرشوة الامر الذي يؤدي الة غياب النزاهة والشفافية وبالتالي غياب الدور الفعال في المؤسسات الامر الذي يزيد من النزاعات داخليا والانقسامات هذا من جهة من جهة أخرى يؤدي الفساد الى هروب الاستثمار الأجنبي الذي يعزز التنمية ومن ثم الاستقرار
- **سوء الإدارة** :عدم وجود خطط اقتصادية واضحة يُضعف قدرة الدول على استثمار ثرواتها بفعالية كما لا يمكن انكار ان العديد من الدول الافريقية تعاني من غياب التخطيط الاستراتيجي طويل المدى الذي يمكنها من بناء برامج تنموية اقتصادية وحتى اجتماعية التي تساعد في النهوض بالدولة، كما لا يمكن ان تكون هناك إدارة فعالة في ظل غياب صناع قرار يسعون لتحقيق المصلحة العامة على حساب الخاصة

- **التبعيــة الاقتصــادية** :اعتمـاد معظـم الـدول الإفريقيـة علـى تصـدير المـواد الخـام بأسـعار منخفضـة بـدلًا مـن تطـوير صـناعات محليـة تحقـق قيمـة مضـافة التـي تسـاهم فـي التقليـل مـن نسـبة الاسـتيراد ومنـه التبعيـة كمـا تزيـد مـن اسـتقلالية الدولـة اقتصـاديا وسـعيها نحـو التحـرر الاقتصـادي الذي يترتب عنه فيما بعد السياسي والأمني [1]

[1] لماذا تفشل افريقيا في الاستفادة من مواردها، في: عربية SKY NEWS، 17,03,2025 https://www.skynewsarabia.com/world/1573096-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%A7%D9%95%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%8

الفصل الثاني

الفصل الثاني: جيبوتيتيك الازمة في مالي

منذ استقلالها في عام 1960 شهدت مالي سلسلة أزمات سياسية وأمنية متكررة، تمثّلت بانقلابات عسكرية واستعصاء الأوضاع في الشمال بسبب الجماعات المسلحة، هذه التحديات أفضت إلى تفاقم الانقسامات الإثنية والمناطقية بين الجنوب المتطور نسبياً والشمال المهمّش اقتصادياً واجتماعياً.

التدخلات الفرنسية المتعاقبة على مدى العقود، بحجة مكافحة الإرهاب واسترجاع السيطرة، أسهمت في تعميق الاستياء الشعبي وظهور اتهامات بالهيمنة النيوكولونيالية. ومع تراجع دور فرنسا، توسع نفوذ فواعل دولية أخرى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة، مما جعل مالي جزءاً من لعبة جيوسياسية تنافسية واسعة

هذه البيئة المعقدة تشكّل خلفية أزمات متداخلة في مالي، تتقاطع فيها العوامل المحلية بما فيها الهوية والتنوع الاقتصادي بما فيها الفقر وهشاشة المؤسسات مع التنافس الدولي، لتبدو الأزمة المالية – بمعناها الواسع – نتاج تراكم تاريخي يُحتّم فهمه تمهيداً لاستشراف دور الجزائر الجيوسياسية في معالجة هذه الأزمة.

المبحث الأول: دراسة الازمة في مالي

المطلب الأول: جذور الازمة المالية

بالحديث عن جذور الازمة المالية لا بد من التطرق لمجتمع الطوارق ودراسة الجانب الاثني في المنطقة، كما يجب فهم النزاع من العوامل البنيوية ومحاولة بناء مقاربة اثنية مجتمعية من خلالها يطرح النزاع ويتسنى لنا تحليل الازمة في مالي

مجتمع الطوارق في حد ذاته متميز وهذا ما أدى الى اختلاف الكتاب والمؤرخين حوله فهم ليسوا سودا حتى ينسبوا للسودان او للسود كما ان لغتهم ليست العربية حتى ينسبوا الى العرب، سكناهم الصحاري والقفار الشيء الذي يزيد احتمالية كونهم بربر

أصلهم عند المفكرين العرب: بما أن الطوارق يقطنون بلاد البربر شمالا بمعنى شمال افريقيا وكذلك بلاد الزنوج جنوبا، وبما انهم ليسوا سود فهم ليسوا من اهل السودان اذن هناك احتمالين

أولهم: أنهم من أهل العرب المهاجرين الى المغرب العربي وأجبرتهم الظروف على اللجوء الى المناطق الجنوبية للصحراء

يـرى المؤرخـون الافارقـة أن الطـوارق عـرب اكتسـبوا اللغـة العربيـة فتـرة تواجـدهم فـي الـيمن مـرورا بالسودان ثم صحراء افريقيا ونادرا ما يكون هناك طارقي لا يفقه في نسبه وسلالته وانتمائه اليها

ولعـل مـا رفـع المشـاكل الاثنيـة للسـقف هـو الاسـتعمار الأوروبـي الـذي قـام بالعديـد مـن البعثـات فـي القـرنين الثالـث والرابـع عشـر مـيلادي فصـد فهـم طبيعـة المجتمـع الافريقـي ومحاولـة إيجـاد بعـض الثغـرات التي من خلالها يستطيع احكام قبضته على الدول الافريقية [1]

الازواد: لا يمكـن إيجـاد تعريـف واحـد جـامع مـانع لمـن هـم الازواد او مـاذا نقصـد بـإقليم الازواد او حتـى البحـث فـي اصـولهم دون الوقـوع فـي مفارقـات التـي بإمكانهـا ان تحيلنـا عـن الحقيقـة، ولطالمـا اختلـف البـاحثون مـن العـرب او الغـرب حـول أصـلهم ويعـود هـذا الامـر لشاسـعة المنـاطق التـي يقطنونهـا او الـى تعـدد الهجـرات نحـو المنطقـة أي صـحراء افريقيـا، بالإضـافة الـى تنـوع اللهجـات وحتـى العـادات والتقاليد

حاول الباحث الفرنسي **بوسبيه BOUSSIBET**تفصيل وتقسيم مصطلح الازواد الى كلمتين

أزوا: وتعني المسقي الدائري من الخشب مؤنثها **تزوا** والذي هو عبارة عن اناء أصغر

ينطلـق **ابـــن خلـــدون** فـي قـراءة أخـرى للسـاحل والصـحراء مـن تعريـف الازواد بـالعودة للموقـع الجغرافـي فيـرى ان ازواد تختلـف تسـميتها مـن مكـان لأخـر، ففـي النيجـر مـثلا تسـمى **ازواغ** امـا طـوارق مالي فيسمونها ازواد

وتشـير الكلمـة فـي مجملـه الـى السـهول كـول اتـن كلمـة **ازواغ** تعنـي السـهل ويقصـد بـه السـهل الممتد من البحر الأحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا [2]

الازواد_الازواغ_الازواك: هـــي التســمية التـــي تطلــق علـــى ســكان الجنـــوب الغربـــي للصـــحراء الكبرى فـي افريقيـا وتشـمل أجـزاء مـن: شـمال مـالي فـي منطقتنـي كيـدال غـاو وتمبكتـو، وشـمال النيجـر فـي منطقتي تاهاوا واغاديس، بالإضافة الى أجزاء من جنوب الجزائر وتعتمد دولة مالي على اسم أزواد

ظهـرت حركـة ازواد للإعـلان عـن قيـام مـا يعـرف ب: **الحركـــة الوطنيـــة لتحريـــر الازواد** المسـتقلة عـن مـالي ذات هويـة **تارقيـــة،** يتشـكل إقلـيم ازواد مـن عـدة اثنيـات وقبائـل أبرزهـا **ايفوغـاس وبلبتيـل** التـي تطالـب بالانفصـال عـن شـمال مـالي، امـا القبائـل الأخـرى فهـي رافضـة للحـرب، بـدأت العمليـات المسـلحة بـين حركـة ازواد وحكومـة مـالي فـي سـتينات القـرن الماضـي بالضـبط 1963 عنـدما انـدلعت اضـطرابات

[1] **الأنصاري، محمد الشيخ. "الطوارق: الأصل والموطن ".**مجلة روافد للبحوث والدراسات، العدد 1، 2015، ص. 63–64.

[2] هنيدة سميرة، بوسالم مريم، حركة ازواد وتداعياتها على الامن في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة قسنطينة 3 (كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية) ص11

بين جماعة ازواد والحكومة المالية وهذا بمطالبة حركة ازواد الانفصال عنها ومحاولة تأسيس دولة خاصة بها في شمال مالي وهذا لعدة اعتبارات

هدأت الأوضاع لفترة قصيرة اين بدأت الانتقادات توجه للحكومة المالية وللنظام باعتبار انهم مضطهدون وأن الازواد يعانون من التهميش والاقصاء في جميع الأصعدة سياسيا واقتصاديا تنمويا واجتماعيا، ورغم غياب المواجهة العسكرية المباشرة من الساحة الا ان الشحنات بقيت في تزايد وتبادل الاتهامات تارة وتارة أخرى تعقد اتفاقيات بين الطرفين، لكن الازواد اعتبروا ان هذه الاتفاقيات ماهي الا لكسب مزيد من الوقت ولن تطبق على ارض الواقع [1]

تهدف حركة ازواد لتمثيل سكان شمال مالي وحماية حقوقه ومصالحه وتتشكل من عدة اثنيات وجماعات التي ترى ان شمال مالي موطن والطوارق والعرب

تضم المنطقة عدة حركات مثل: الحركة الوطنية لتحرير ازواد، الحركة العربية الازوادية، والمجلس الإسلامي الأعلى [2]

[1] الشروق اونلاين، الازواد من قبائل مهاجرة الى دولة تعلن استقلالها، نشر في 06.04.2012 تم الاطلاع في 16.04.2025
https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86#google_vignette

[2] Middle East on line ، حركة الازواد تشكل جبهة واحدة في مواجهة الجيش المالي، 04.12.2024 تم الاطلاع بتاريخ 04.17.2025
https://middle-east-online.com/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

الخريطة رقم 04: الأوضاع في شمال مالي 2013

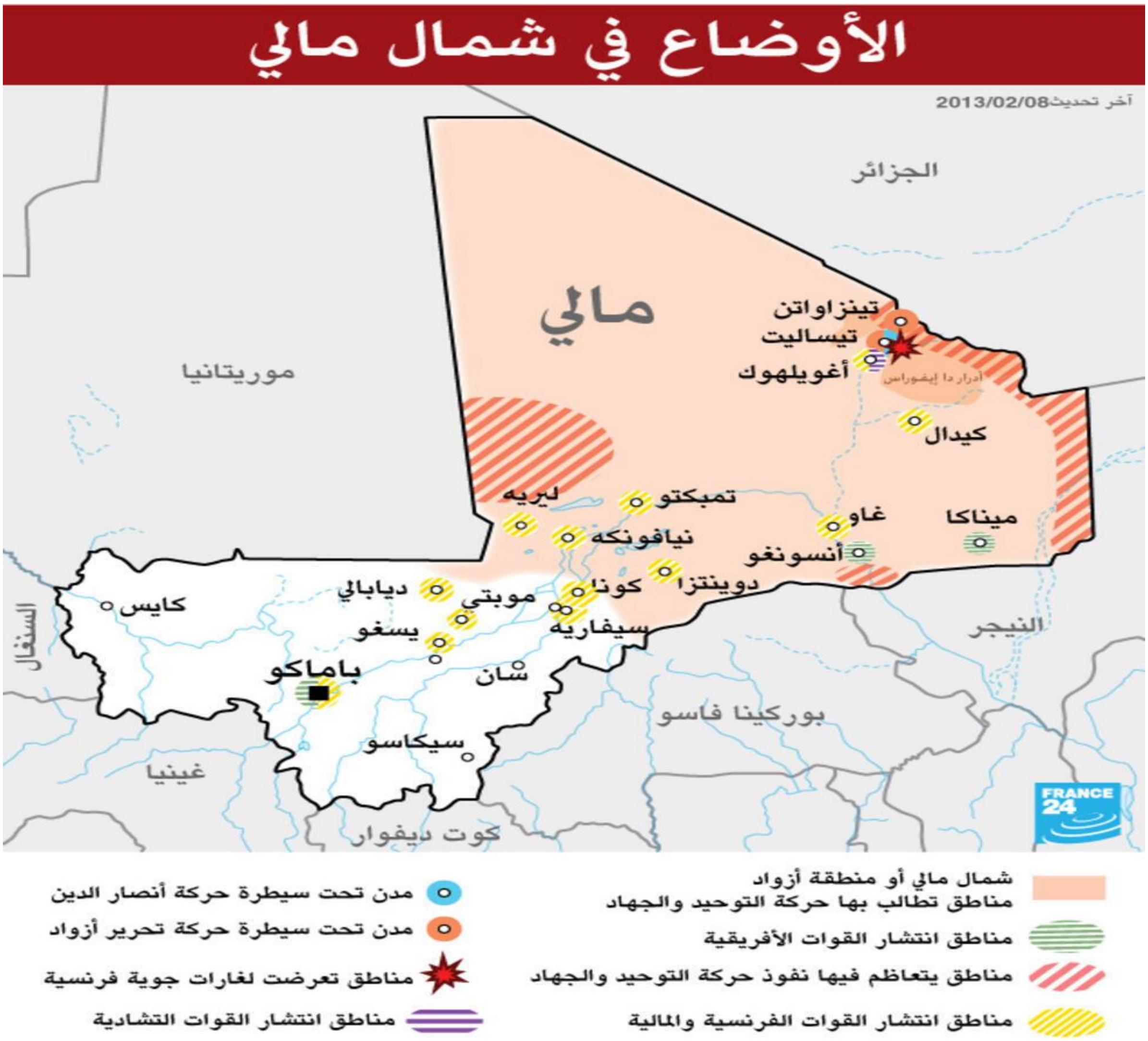

المصدر:

https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fwww.france24.com%2Far%2F20130131-%25D8%25AA%25D8%25B1%25D8%25A7%25D9%2588%25D8%25B1%25D9%258A-%25D8%25A3%25D8%25B2%25D9%2588%25D8%25A7%25D8%25AF-%25D8%25AA%25D8%25AD%25D8%25B1%25D9%258A%25D8%25B1-%25D9%2585%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%258A-%25D9%2585%25D8%25AD%25D8%25A7%25D9%2588%25D8%25B1-%25D9%2588%25D8%25AD%25D9%258A%25D8%25AF&cd=vfe&opi=89978449&ved=0CBcQjhxqFwoTCNibzL7aj40DFQAAAAAdAAAAABAJ

المطلب الثاني: الاستعمار الفرنسي في مالي

لا يمكن فصل الدول الافريقية عن الأوروبية وتحديدا غرب افريقيا عن فرنسا وبريطانيا منذ مؤتمر برلين او حتى قبله اين تم الاتفاق على تقسيم الدول الافريقية بين دول القارة الأوروبية وهذا لتوسيع مجال النفوذ

ويعتبر مؤتمر برلين منبثق عن الأوضاع والعلاقات المتدهورة بين الدول الأوروبية والتي امتازت بالصراع من اجل النفوذ خاصة بعد الحرب حروب المانيا وإيطاليا القومية

الامر الذي دفع بالدول الأوروبية للخروج والبحث عما وراء القارة والسيطرة على مستعمرات في افريقيا بمثابة متنفس [1]

كان مؤتمر برلين 1884-1885 أول نقطة وبداية لتقسيم القارة الافريقية، ولمحاولة فهم ظروف انعقاد المؤتمر لا بد من العودة الى 1870 عندما دخلت القوات الألمانية الى فرنسا وكان ذلك بداية عهد جديد لألمانيا وتراجع دور فرنسا الريادي في أوروبا.

ولعل عدم تواجد القوات الألمانية في افريقيا بشكل كبير يعود الى المستشار الألماني **فون اتو بسمارك** الذي اعتقد ان المستعمرات تسبب المشاكل لألمانيا أكثر من المنافع، وبدأت كل من فرنسا واسبانيا والبرتغال بالحصول على امتيازات تجارية اكتسبت نفوذا كبيرا في القارة [2]

لكن قبل هذا كله لا بد من الإشارة الى التواجد الأوروبي في افريقيا قبل مؤتمر برلين اين كانت هناك أطماع أوروبية بالاستيلاء على افريقيات بل وكانت هناك علاقات اقتصادية لم تتوقف في المجال الاقتصادي فقط بل كانت هناك محاولات زرع الشتات في المجتمعات الافريقية اجتماعيا، دينيا، وبعدها عسكريا

لم يتوقف الاستعمار على الاستيلاء على الأراضي فقط بل تعدى لاعتبار الدول الافريقية جزءا منها فمثلا اعتبرت الدولة الفرنسية ان الجزائر تابعة لأراضيها، بدا التواجد الفرنسي في غرب افريقيا مع كل الجزائر ومصر اين استهدفت فرنسا شيوخ القبائل عن طريق عن طريق اغرائهم على توقيع وثائق غرض الحماية لكن في الحقيقة كان لفرنسا مفهوما اخر للحماية وهو السيطرة، كان التواجد الفرنسي البريطاني في البداية في غرب افريقيا قائما على إقامة عدد من المراكز التجارية الساحلية والتي توغلت فيما بعد وسيطرت على باقي الدول[3]

[1] عابد سفيان، مؤتمر برلين الثاني 1884 -1885 انعكاساته على القارة الافريقية، مجلة الدراسات الافريقية، ع06، تاريخ النشر 07,19,2018، ص2.3

[2] المرجع نفسه

[3] قشاشي على مؤتمر برلين الثاني 1884.1885 وانعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب افريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة غرداية: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، س 2016) ص 76.77

التواجد الفرنسي غرب افريقيا: بدأت فرنسا مرحلة جديدة في تاريخها بعد هزيمتها في الحروب النابليونية اين غيرت وجهتها وأهدافها خاصة بعد سيطرتها على الجزائر التي مثلت المرتكز الحقيقي لها بالقارة، قبل مؤتمر برلين جاولت فرنسا إيجاد موطئ قدم لها في غرب افريقيا عن طريق التجار الفرنسيون اللذين شقوا طريقهم من وادي السنغال لنهر النيجر ولعل هذا ما زاد التكالب بين بريطانيا وفرنسا على غرب افريقيا خاصة بعد اكتشاف العديد من الموارد كالذهب واليورانيوم والمعادن الثمينة الأخرى التي زادت من حدة الصراع وضرورة تقسيم هذه الموارد بين القوى الكبرى في أوروبا

بعد تقسيم الخريطة الافريقية بين الدول الأوروبية سعت فرنسا للتغلغل في الدول المجاورة للجزائر كالنيجر ومالي وبسطت نفوذها الى غاية جزيرة مدغشقر هذا الامر فتح المجال امام بلجيكا واسبانيا والبرتغال للدخول واخذ [1] نصيبهم من القارة الافريقية

أرادت حكومة شارل ديغول توجيه الأنظار نحو الخارج للتخفيف من حدة القلق والتوتر والخروج من دائرة ضعفها وتأمين نفسها من المنافسة الدولية، ولم تجد فرنسا قبولا مباشرة بعد قراراها في التدخل في افريقيا بل انقسم الراي العام الفرنسي بين مؤيدين ومعارضين وبين أنصار المكسية وأنصار الجمهورية، فعارض أنصار الجمهورية وفقا لمبادئهم القائمة على الحرية والمساواة والاخاء، أما أنصار الملكية فكانوا مع فكرة عودة المجد لفرنسا وعودة نابليون بونابرت وضرورة امتداد الحضارة الفرنسية لأمم أخرى، لكن سرعان ما تحققت رغبة الطرف الأول وبدأت الحركات التوسيعية الفرنسية في افريقيا [2]

العلاقات الفرنسية مع المستعمرات السابقة: ضمت فرنسا أكثر من سبع مستعمرات لها في افريقيا هي: السنغال، مالي، النيجر، غينيا، ساحل العاج، فولتا العليا، داهومي، والجزائر كما حاولت ان تطبق عليها سياسات فرنسية الى ان أصبحت هذه الدول فرنكوفونية وحتى بعد الاستقلال ضلت هاته الدول تسير على خطى فرنكوفونية واستمرت التبعية الافريقية لفرنسا بل وعملت على توسيع علاقاتها مع الدول التي كانت تحت قبضة كل من الاستعمار البرتغالي والبلجيكي فمقابل غيال استراتيجية واضحة محكمة لباقي الدول الأوروبية حاولت فرنسا السير على خطط محكمة في كل مستعمراتها كما ان التواجد الفرنسي تميز بالسرعة في السيطرة مقابل انكماش المملكة البريطانية، الامر الذي فتح لفرنسا المجال لكسب ولاء الدول الانجلوفونية سابقا في افريقيا بل وأصبحت تعقد القمة الفرنسية الافريقية بشكل دوري منذ 1973 نوفمبر

[1] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا، (الكويت: علم المعرفة، س1990) ص51
[2] قشاشي علي، مرجع سابق، ص78

لـم تكتفـي فرنسـا بهـذا فقـط بـل امتـدت الـى جيبـوتي وكـان لهـا تواجـد جيواسـتراتيجي بإعطائهـا مكانـة أساسـية وحساسـة فغـي مراقبـة التـدفقات نحـو البحـر الأحمـر عبـر خلـيج عـدن ومضـيق بـاب المنـدب ومنه مراقبة التقاطع الافريقي العربي [1]

مراحـل الاسـتعمار الفرنسـي فـي مـالي: يمكـن تقسـيم غـزو فرنسـا لمـالي الـى ثـلاث مراحـل، المرحلـة الأولـى بدايـة ب1885 ايـن كـان هنـاك زحـف بطـيء للأراضـي الماليـة واعتمـدت فرنسـا تسـمية إقلـيم السـودان الفرنسـي وفـي هـذه المرحلـة حاولـت فرنسـا تأسـيس وبنـاء قواعـد وبنيـة تحتيـة عسـكرية وإداريـة وتـم وضـع خطـوط السـكك الحديديـة والتلغـراف، امـا المرحلـة الثانيـة 1885 الـى غايـة1890 انتهجـت الحكومـة الفرنسـية سياسـة المعالجـة السياسـية والدبلوماسـية ايـن لجـأت لاسـتمالة قـادة القبائـل ورشـوتهم ومحاولـة كسـب ولائهـم والحصـول علـى مـوافقتهم فـي إقامـة قواعـد ومحميـات فرنسـية، اخـر مرحلـة قامـت بتـدمير المتمـردين ورسـخت هيمنتهـا علـى أراضـي مـالي التـي مكنتهـا فيمـا بعـد بـالولج للعديـد مـن دول غرب افريقيا

وكبـاقي المسـتعمرات الفرنسـية الأخـرى قامـت فرنسـا بإعـادة بنـاء مـالي بمـا يتوافـق مـع مصـالحها، هـذا وبالإضـافة الـى تنفيـذ فرنسـا عمليـة ترسـيم الحـدود الجديـدة مـع عـدم مراعـاة الخصوصـيات القلبيـة والاثنيـة والعرقيـة لتلـك المنطقـة "السـاحل الافريقـي" معلنـة بـذلك فـي صـحيفة تـان عـام 1894 "انـه لا يوجـد حـاكم يعـرف بالضـبط ايـن تنتهـي حـدود ممتلكاتـه"، لـم يتوقـف الاسـتعمار عنـد هـذا الحـد بـل قـام بالاسـتيلاء على جميع المحطات الاقتصادية وفرض رسوم استيراد اضعاف مما كانت عليه من قبل [2]

حركـات التمـرد الأولـى: لطالمـا كانـت القـوات الفرنسـية متخوفـة مـن المنـاطق القلبيـة خاصـة شـمال مـالي رغـم انهـا كانـت محكمـة عليهـا قبضـتها جيـدا الا ان سـكان تمبكتـو حـاولوا ولمـرات عـدة المقاومـة ضـد الاسـتعمار الـى غايـة 1908 ايـن ارسـلت القـوات الفرنسـية 13 حملـة عقابيـة ضـد المتمـردين وتـم القـبض علـى كبـار القبائـل فـي المنطقـة، لكـن اسـتمرت هـذه الحركـات وامتـدت لغـرب السـودان الفرنسـي" مالي حاليا" اين تم الهجوم على بعثة فرنسية في مضيق **بيلينغا**

مرحلـة مقاومـة التعبئـة: فـي هـذه الفتـرة بـدأت مرحلـة توعيـة وتعبئـة الشـباب الافريقـي كـرد فعـل علـى التجنيـد الـذي قامـت بـه فرنسـا، وفـي نـوفمبر 1915 انـدلعت أكبـر انتفاضـة فـي فولتـا وأطلـق عليهـا اسـم "**التمـرد العظـيم**" وهـذا لأنـه اسـتغرق 08 أشـهر، الـى غايـة سـنة 1958 قـر ديغـول طـرح دسـتور جديـد فـي اسـتفتاء حضـره سـكان مسـتعمرات فرنسـا ايـن طلـب مـنهم ديغـول الإجابـة علـى سـؤال واحـد وهـو: **هـل توافق على الدستور الذي طرحته الحكومة الجمهورية؟**

[1] كريم مصلوح، مرجع سابق

[2] عبد العزيز سليمان نوار، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، (لبنان: دار النهضة العربية، س2014)، ص230

بعدها تم منح الاستقلال الفوري وقطع العلاقات مع البلد الام مع الموافقة على الدستور باستثناء غينيا [1]

القادة والرؤساء الماليين: قبل التطرق لأبعاد الازمة في مالي لا بد من التعرف على الرؤساء الماليين وكيف وصلوا للسلطة ومعرفة الانقلابات العسكرية وعلاقتها بخلق مشاكل امنية شمال مالي

منذ استقلال مالي عن فرنسا عام 1960، تعاقب على رئاسة البلاد عدد من القادة الذين وصلوا إلى الحكم بطرق مختلفة أغلبها عن طريق الانقلابات العسكرية. بدأ الحكم مع **موديبو كيتا**، الذي قاد حركة الاستقلال وأصبح أول رئيس للجمهورية، قبل أن يُطاح به في انقلاب عسكري عام 1968 بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. جاء بعده **موسى تراوري** الذي استولى على السلطة بانقلاب وقاد البلاد بقبضة حديدية حتى تمت الإطاحة به بثورة شعبية وانقلاب عسكري عام 1991. بعد ذلك، تولى **أمادو توماني توري** ضابط في الجيش قيادة البلاد بشكل مؤقت عقب انقلابه على **تراوري** ونظم انتخابات سلم خلالها السلطة لحكومة مدنية

في أول انتخابات ديمقراطية حرة، انتُخب **ألفا عمر كوناري** رئيسًا للبلاد عام 1992 وأكمل ولايتين دستوريتين قبل أن يتنحى. عاد **أمادو توماني توري** إلى الساحة السياسية وانتُخب رئيسًا في 2002، لكنه أُطيح به لاحقًا في انقلاب عسكري سنة 2012 قاده النقيب **أمادو سانوغو**، الذي أمسك بالسلطة لفترة وجيزة تحت ضغط داخلي ودولي. بعد ذلك، تولى **ديونكوندا تراوري**، بصفته رئيس الجمعية الوطنية، رئاسة المرحلة الانتقالية. في عام 2013، انتُخب **إبراهيم بوبكر كيتا** رئيسًا وسط آمال بعودة الاستقرار، لكنه واجه احتجاجات كبيرة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، مما أدى إلى الإطاحة به بانقلاب عسكري سنة 2020

عقب الانقلاب عُيّن **باه نداو** رئيسًا انتقاليًا بقرار من المجلس العسكري، لكن بعد أشهر فقط، أُطيح به أيضًا في "تصحيح مسار" قاده الكولونيل **أسيمي غويتا**، الذي تولى الرئاسة الانتقالية في 2021. **أسيمي غويتا** لا يزال يحكم البلاد إلى اليوم في ظل وعود بإجراء انتخابات ديمقراطية لم تُنفذ [2]

[1] ميخائيل ايلين، مرجع سابق

[2] أمين حبلا، وريثة امبراطورية الذهب دولة مالي التي تنهكها الاضطرابات والانقلابات، الجزيرة، 20.09.19، https://www.aljazeera.net/politics/2020/9/19/%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AB%D8%A9-%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A تم الاطلاع بتاريخ 30.03.2025

الخريطة رقم 05: تواجد القوات الفرنسية والافريقية بشمال مالي

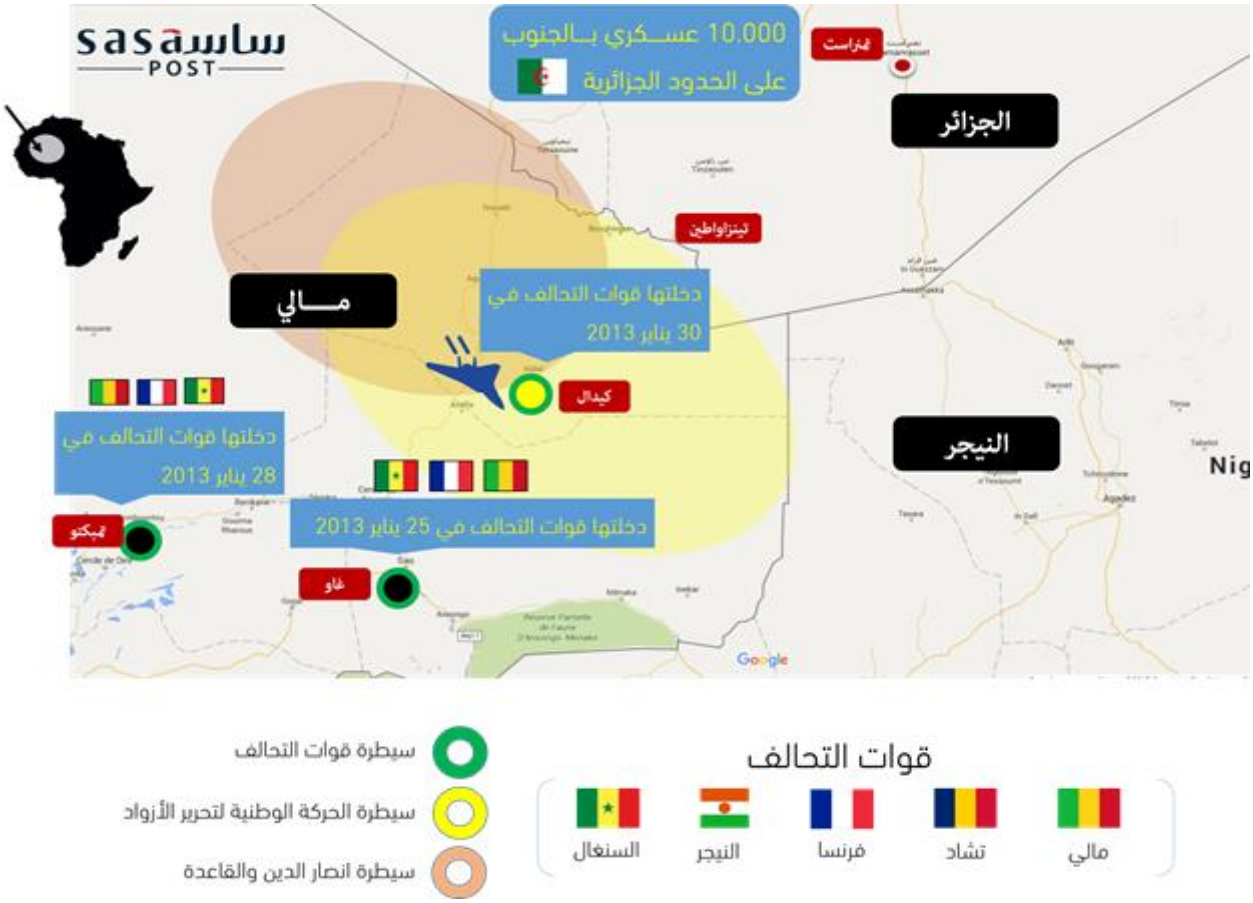

1

[1] المنظمات الإرهابية في الساحل الافريقي والمغرب العربي الحاضر والمستقبل، https://army-tech.net/forum/index.php?threads/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84.19947/ تم الاطلاع بتاريخ 30.03.2025

المطلب الثالث: ابعاد الازمة في مالي

لابد من الإشارة أولا الى دولة مالي بعد الاستقلال وماهي مخلفات الاستعمار ولماذا لم تستطع مالي ان تكون دولة مؤسسات ودولة ديمقراطية مع محاولة فهم أسباب الانقلابات العسكرية فيها، ومنه لا بد من فهم ابعاد الازمة وتفسيرها من شتى الزوايا للتمكن من الوصول لإجابة على التساؤلات المطروحة

بعد نهاية فترة الاستعمار الأوروبي ظهر ما يعرف ب الدولة ما بعد الاستعمار او الدولة الافريقية الحديثة، لكن لا يمكن تجاوز دور ومخلفات الاستعمار الذي ذهب لكن بعد ان غرس جذور بإحكام

أولا: البعد السياسي

هناك جملة من المؤشرات والمعايير التي من خلالها يتسنى لنا فهم طبيعة دولة مالي بعد خروج الاستعمار الفرنسي وهي:

- العنف الدائم: هنا نقصد بالعنف ضد الحكومة او العكس بمعنى ان تكون الحكومة متسلطة غير قائمة على النزاهة والشفافية وكذا ضمان الحقوق وهذا لعدم وجود قنوات اتصال كافية من شأنها اربط بين المواطن وبين النخبة الحاكمة الامر الذي يعرقل عملية صنع القرار ومن ثم الادراك والتلبية الخاطئة للمطالب،[1] دون اهمال دور فساد الأنظمة في منطقة الساحل وغياب التوالي السلمي على السلطة
- دور العداء الاثني: مما لا شك فيه ان الدول الافريقية غالبيتها تعاني من المجتمع القبلي اين يلجا الفرد لكسب ولاء قبيلته والاثنية التي ينتمي اليها على حساب الولاء للدولة ضنا منه ان القبيلة هي من ستحقق له الامن والحماية وهذا ما يخلق النزاعات خاصة بمحاولة اثنية او جهة احتكار السلطة واقصاء باقي الأقليات، ما يدفع بالأخرى للنهوض والانتفاضة لأجل المطالبة بالحقوق ورفض التهميش والاقصاء او من جهة أخرى ان يمكن ان يعود السبب لوجود ايادي خارجية من مصلحتها الإدارة بالنزاع للحفاظ على موطئ قدم في المنطقة وهذا ما حدث مع مالي بعد الاستقلال وخروج الاستعمار الفرنسي الذي عمل على ابقاءها دولة تكرس الولاء القبلي الامر الذي جعل منها [2]
- العجز على مراقبة الحدود: يسبب فشل الدولة داخليا وعجزها على السيطرة على حدودها وكما هو متفق علبه فالتهديدات أصبحت سريعة الانتشار بل وزالت الحدود الوهمية بين

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، على دريول محمد، بناء الدولة في افريقيا دراسة فغي التحديات، مجلة الدراسات الدولية، القاهرة، ع61، (أكتوبر2008)، ص66
[2] فاطمة الزهراء يوسفي، مرجع سابق، ص41

الدول، هذا وبالإضافة الى وجود الجماعات الإرهابية في المنطقة مثل جماعة بوكو حرام او تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الامر الذي خلق مشاكل امنية حدودية بين دول غرب افريقيا

لعل ما حدث في مالي بعد نهاية حقبة الاستعمار الفرنسي هو سبب فشلها او يساهم في نسبة كبيرة في فشل الدولة التي لم تستطع بناء نفسها من جديد وان تكون دولة مؤسسات قائمة على الديمقراطية ابن تحمي مصالح جل الاطياف وشرائح المجتمع مع تكريس الامن والحماية بعيدا على شتلا أنواع التهديدات[1]

ثانيا البعد الأمني: تعتبر منطقة الساحل الافريقي حقل الغام ومستنقع للعديد من الازمات والنزاعات سواء انفصاليه او حركات إرهابية او حتى مطالب حول التهميش والاقصاء، ليس هذا وفقط بل لا يمكن استثناء المنطقة من التهديدات الأمنية اللاتماثلية كالاتجار بالمخدرات والأسلحة الخفيفة بما يقدر ب100 مليون قطعة سلاح خفيفة وان هذه الأسلحة مصدرها بؤر النزاع في منطقة الساحل الافريقي بداية من صحراء ليبيا، مالي، النيجر وبوركينا فاسو كما ان هذه المنطقة يمر بها حوالي 30% الى 40% من المخدرات الصلبة وهذا حسب ما ورد في تقرير الأمم المتحدة [2]

هذا من جهة من جهة أخرى إذا تحدثنا عن البعد الأمني في مالي فلا بد من التطرق للعديد من الانقلابات العسكرية التي حدثت والتي بينت هشاشة النظام في مالي حيث شهدت مالي عدة انقلابات عسكرية بارزة منذ استقلالها عن فرنسا سنة 1960. كان أول انقلاب في 19 نوفمبر 1968 بقيادة المقدم موسى تراوري، الذي أطاح بالرئيس **موديبو كيتا** بسبب تدهور الاقتصاد ونهجه الاشتراكي، وأسّس نظاماً عسكرياً استمر حتى 1991 في 26 مارس 1991، قاد الجنرال **أمادو توماني توري** انقلاباً ضد **موسى تراوري** بعد احتجاجات شعبية واسعة ضد القمع والفساد، ما مهّد الطريق نحو تحول ديمقراطي وانتخابات حرة ثم في 22 مارس 2012، قاد النقيب **أمادو سانوغو** انقلاباً ضد الرئيس **أمادو توماني توري** بسبب ضعف الجيش أمام التمرد في شمال البلاد، ما تسبب في فوضى أمنية سمحت للجماعات المسلحة بالسيطرة على أجزاء من الشمال بعد ذلك، في 18 أغسطس 2020، أطاح العقيد أسيمي غويتا بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا إثر احتجاجات واسعة على الفساد وسوء الإدارة، وشُكّلت حكومة انتقالية برئاسة مدنية لكن في 24 مايو 2021، عاد **غويتا** ليقود انقلاباً جديداً ضد الرئيس الانتقالي **باه نداو** بعد خلافات حول تعيينات وزارية، وتولى بنفسه منصب الرئيس الانتقالي[3]

[1] الطالبة كداد وفاء، بتصرف

[2] همام خيضر مطلك، المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الافريقي في المدرك الاستراتيجي الأمني، مجلة المعهد في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (ع120، س2023) ص576

[3] افريقيا تاريخ حافل بالانتخابات، موقع الجزيرة، تاريخ 12.04.16 تم الاطلاع بتاريخ 20.04.2025 https://www.aljazeera.net/news/2012/4/16/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-

تعددت الأسباب لمن كلها أدت الى حدوق انقلابات عسكرية التي جعلت من الدولة غير قادرة على النهوض وهذا في ظل وجود مطالب انفصالية شمال مالي لهذا دائما ماكنت النخبة الحاكمة تعتمد على القوة الصلبة في إدارة الشأن الداخلي ومنه تقع مواجهات بين الإقليم الذي له رغبة بالانفصال "ازواد" وبين الحكومة المالية

ولعل ازمة انفصال شمال مالي من بين أبرز القضايا التي عرقلت عملية او مسار تحقيق الامن في الساحل الافريقي وأثرت على العلاقات بين دول غرب افريقيا ومنه أصبحنا امام ما يعرف ب أمننه القضايا التي كانت ذات طابع مجتمعي قبلي أصبحت تتحكم في امن المنطقة ككل خاصة بعد احداث الربيع العربي التي أدت الى انفجار الازمة في ليبيا وسقوط نظام القذافي الذي ترتب عنه زحف الجماعات الإرهابية نحو كل من النيجر ومالي [1]

المطلب الرابع: دور الازمة الليبية

قبل التطرق للازمة الليبية التي انبثقت عنها حالة من غياب الامن في منطقة غرب افريقيا لابد من محاولة فهم طبيعة النظام الليبي ومنه تجدر الإشارة الى ثلاث محطات أساسية وهي:

أولا القبيلة: فمما لا شك فيه ان الدول العربية والافريقية ذات نظام قبلي قائم على العداء بين القبائل خاصة ليبيا كون ان الزعيم الليبي عزز هذا النوع من المجتمعات حتى انه هو كان من ضمن قبيلة **القذاذفة** إضافة لهاذا لا يمكن اهمان دور النفط باعتباره مورد أساسي بالنسبة للدول والذي من خلاله تكون قادرة على ممارسة الضغط او لعب رهانات في الساحة الدولية، اما بالنسبة لليبيا فقد استولت قبائل على النفط على حساب قبائل أخرى وبالتالي لم تعمل الدولة على تحقيق التوزيع العادل للثروة بمعنى تخلق شقاق داخل المجتمع وتصعد من جهة المطالب المنددة بالتهميش والاقصاء، ثالثا والذي يعتبر اهم عامل ساهم في خلق الازمة في ليبيا وهو شخصية صانع القرار الذي مارس العنف مع المواطنين والقمع فقط لمحاولة هؤلاء المطالبة بحقوقهم ومنه وفي ظل تعدد الأسباب والدوافع للثورة على نظام **القذافي** ومع مجريات النظام الدولي في تلك الفترة وتدخل اطراف خارجية التي ارادت ان يكون هناك محاولة اسقاط النظام لأجل التوغل في ليبيا وتحقيق مصالحها و من بينها الولايات المتحدة الامريكية [2]

%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

[1] مزازة زهيرة، ميلود عامر حاج، ازمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي بين المخاطر الأمنية والانفصال مالي أنموذج، مجلة افاق للعلوم، جامعة الشلف، كلية العلوم السياسية (ع10، جانفي 2018) ص239

[2] مصطفى صايج، الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار الجزائر وتونس، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، (ع3، فيفري2014)

بـدأت الازمـة فـي ليبيـا مـع بدايـة مسـيرات الربيـع العربـي وكانـت عبـارة عـن مظـاهرات سـلمية بتـاريخ 15فيفـري 2011 وهـذا تزامننـا مـع مـا كـان يحـدث مـن انتفاضـات فـي المنطقـة العربيـة بعـد العـداء الـذي كـان بـين المـواطنين والحكومـة التـي رفضـت الاخـذ بعـين الاعتبـار المطالـب التـي نـادى بهـا الشـعب الليبـي الامـر الـذي أدى الـى تصـعيد الازمـة وحـدوث مـداخلات بـين الحكومـة والمـواطن الـى ان وصـلت ليبيـا لحافـة الانهيـار وفـي هـذه المرحلـة تـدخل مجلـس الامـن الـدولي تحـت مـا بعـرف بحمايـة حقـوق الانسان[1]

القـرار رقـم 1970 سـنة 2011: ممنـوع مـن جميـع الـدول الأعضـاء منـع بيـع او توريـد الأسـلحة ومـا يتصـل بهـا مـن اعتـدة لليبيـا ويشـمل ذلـك المعـدات العسـكرية والعتـاد ويطلـب مـن جميـع الأعضـاء تجميد جميع

الأمـوال والأصـول الماليـة والمـوارد الاقتصـادية الأخـرى التـي تمتلكهـا او تـتحكم فيهـا الكيانـات الأخرى المسؤولة عن الحرب في ليبيا [2]

القـرار رقـم 1973 سـنة 2012ضـرورة حمايـة المـدنيين فـي النـزاع المسـلح والتطلـع لمسـتقبل ليبيـا القـائم علـى أسـاس المصـالحة الوطنيـة، امـا بالنسـبة للمسـؤولين عـن القمـع فـلا بـد مـن ضـرورة احـالتهم الـى المحكمة الجنائية [3]

ويبـرز تـأثير الازمـة الليبيـة علـى منطقـة غـرب افريقيـا والسـاحل مـن خـلال دعـم الـرئيس معمـر القـذافي جماعـة الطـوارق أنظـم العديـد مـنهم بعـدها للفيلـق الإسـلامي الـذي انشـأه للوصـول لمطامعـه التوسعية والسيطرة على الصحراء الكبرى ومن ثم انشاء دولة الصحراء الكبرى [4]

تـداعيات الازمـة الليبيـة علـى الامـن فـي الجزائـر: نظـرا للتقـارب الجغرافـي بـين ليبيـا والجزائـر التـي تحـدها مـن الجانـب الشـرقي فـيمكن اعتبـار ان امـن الجزائـر مـن امـن ليبيـا واي مشـكلة او ازمـة تقـع فـي ليبيـا سـتؤثر حتمـا علـى الامـن الجزائـري، ولقـد قامـت الجزائـر بوضـع وبنـاء مقاربـة امنيـة خاصـة بليبيـا للحـد

[1] طاهر قوبريد، دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الدولية الراهنة في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: تخصص دراسات دبلوماسية، س2015) ص69

[2] United Nations Security Council, *Resolution 1970 (2011)*, S/RES/1970 (2011), adopted February 26, 2011, https://undocs.org/S/RES/1970(2011).

[3] United Nations Security Council, *Resolution 1973 (2011)*, S/RES/1973 (2011), adopted March 17, 2011, https://undocs.org/S/RES/1973(2011).

[4] مصطفى صايج، مرجع سابق

من تفاقم الازمة ومرور التهديدات للجزائر وضرورة التعامل مع التهديد بحذر وبما ان الجزائر سعت لبناء مقاربة امنية لا بد من فهم ومعرفة مخرجات الازمة اللبية التي ساهمت في المساس بالأمن الجزائري كون ان ليبيا بعد 2011 لم تعد قادرة على السيطرة على الأوضاع الداخلية كما لم تعد هناك منظومة امنية او حتى منظومة امن و دفاع لهذا كانت الجزائر متخوفة من المخرجات

فأمنيا كان هناك تزايد للحركات الإرهابية في المنطقة والتي أصبحت فيما بعد إرهاب عابر للحدود ومنه تزايد عدد الإرهاب في الجزائر الامر الذي خلق توتر كبير في السلطة ولعل حادثة تيقنتورين من أخطر ما واجهته الجزائر في تلك الفترة [1]

حادثة تيقنتورين: وقع الهجوم الإرهابي فجر الأربعاء السادس عشر جانفي والذي استهدف منشأة غازية تقع في اقصى الجنوب الشرقي للصحراء الجزائرية بولاية ايليزي من طرف جماعة مكونة من 40 شخص يحملون جنسيات مختلفة هاته الجماعة تسمي نفسها الموقعون بالدماء بقيادة المختار بالمختار الملقب الأعور، يعمل بهذه المنشأة حوالي 800 عامل من بينهم 180 عامل أجنبي تثبت الوثائق المحجوزة ان العملية مان مخطط لها من فترة طويلة

بدأت العملية بشن هجوم على الحافلة التي تنقل العمال الأجانب لمطار تيقنتورين بعداه تم اقتحام المجمع الصناعي وتم اخذ الأجانب كرهائن وكان الهدف من هذه العملية منع توغل فرنسا لشمال مالي وانسحابها من جهة ومن جهة أخرى محاولة الضغط على الجزائر لوقف الدعم اللوجيستي لفرنسا [2]

استغل الارهابيون في هذه العملية ضعف الرقابة الحدودية بين ليبيا والنيجر والجزائر الامر الذي ساهم في سرعة تنقلهم والوصول للمنطقة وقاموا بتنفيذ هجوم واسع النطاق هذا ما يعكس رد فعل الجزائر التي حاولت تعزيز قواتها في الحدود كون ان الإرهاب واسع الانتشار والعمليات تنفذ على نطاق واسع واعتبرت ان منطقة الساحل مهددا امنيا لهذا تبنت استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب. [3]

زادت التحديات الأمنية في الساحل فأصبح هناك تدفق كبير للأسلحة إضافة الى شبكات الاتجار بالمخدرات بالتالي أصبحت منطقة الساحل ملتهبة، في هذه المرحلة تزايد الاعتماد على تكنولوجيا الأسلحة والتصدي للهجمات والاعتماد على الطائرات المسيرة لمراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب كرد فعل على التصعيد في المنطقة [4]

[1] سحنين هبري، الازمة في ليبيا وتأثيرها على الامن القومي الجزائري، مجلة الدراسات الحقوقية، (م08، ع01، ماي 2021) 479
[2] رقية دهينه، تأثير الهجوم الإرهابي في منطقة تيقنتورين على الامن القومي الجزائري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، س2015) ص69
[3] حسام حمزة، الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور والية المواجهة. مجلة سياسات عربية، ع21، يوليو2016 ، ص79
[4] صغير حيدري، هل يكتوي شمال افريقيا بنار مسيرات دول الساحل، الثلاثاء08 افريل 2025، تاريخ الاطلاع 28.04.2025
https://www.independentarabia.com/node/621281/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%AA%D

هاتـه الأوضـاع جعلـت مـن المنطقـة حـزام نـاري تشـتعل بالأزمـات والحـروب وبالتـالي كانـت الحـرب فـي ليبيـا بمثابـة محـرك أساسـي لانطـلاق الازمـات فـي منطقـة السـاحل الافريقـي لـيس هـذا فقـط بـل فتحـت المجـال امـا دخـول أطـراف وفواعـل دوليـة خارجيـة فأصـبحت هنـاك حـرب بالوكالـة فـي ليبيـا حيـث يسـعى كـل فاعـل لـدعم طـرف علـى حسـاب الاخـر وهـذا لغـرض تحقيـق مصـالحه وحمايتهـا وبالتـالي عملـت الفواعـل الدوليـة علـى الإدارة بـالنزاع لإيجـاد مـوطئ قـدم لهـا فـي افريقيـا، ولعـل مـا سـاهم فـي المسـاس بـالأمن الجزائـري بعـد الازمـة الليبيـة هـو ان قـوات اللـواء الخليفـة حفتـر سـيطرت علـى الجـزء الغربـي مـن ليبيـا بمعنـى الـذي يتقاسـم الحـدود الشـرقية مـع الجزائـر حتـى انـه كانـت هنـاك تهديـدات مباشـرة مـن طـرف حفتـر بالـدخول للجزائـر كـون ان الجزائـر تـدعم فقيـام دولـة ليبيـا الكاملـة مـع الحكومـة الليبيـة دون اللجـوء لمحاولات انقلاب

سـاهمت الازمـة الليبيـة علـى إعـادة النظـر فـي منطقـة السـاحل كـون ان إقلـيم ازواد فـي شـمال مـالي الـذي يطالـب بالانفصـال والـذي تعتبـره الحكومـة الماليـة مـن جهـة أخـرى حركـة إرهابيـة ومهـددا لهـا كـان منبثقـا عـن الجماعـات التـي سـمح لهـا القائـد معمـر القـذافي بالتـدرب فـي صـحراء ليبيـا والتـي بعـد سـقوطه هرعت لشمال مالي وساهمت في تواجد العديد من الحركات الإرهابية التي خلقت أزمات امنية متعددة

8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D9%88%D9%8A-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%B1

الخريطة رقم 06: خريطة توضح الصراع العسكري والأمني والاقتصادي في غرب افريقيا

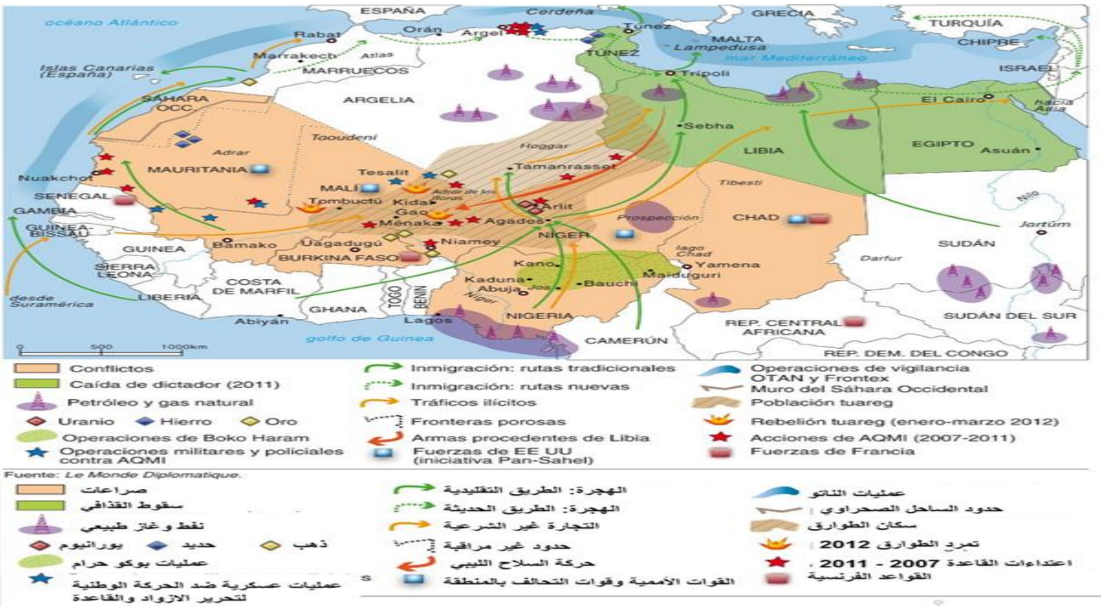

[1] المصــــــــــــــــــدر: https://army-tech.net/forum/index.php?threads/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-–

---

[1] المنظمات الإرهابية في الساحل الافريقي الحاضر والمستقبل، https://army-tech.net/forum/index.php?threads/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84.19947/ تم الاطلاع بتاريخ 30.03.2025

المبحث الثاني: الدور الجزائري والازمة المالية

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير

منذ نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي بقيادة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وسقوط المعسكر الشرقي أصبح النظام الدولي بقيادة أحادية قطبية هنا ظهر ما يعرف بالمفهوم الموسع للأمن او الامن من زاوية جديدة حتى انه ظهرت مقاربات مختلفة عن المقاربة التقليدية التي دائما ما كانت تركز على الجانب الصلب وعلى المفهوم التقليدي الذي لا يخرج عن مرجعية الدولة في التحليل باعتبارها الفاعل الأساسي في الساحة الدولية حتى ان طبيعة التهديدات لم تخرج عن كونها تهديدات نابعة من الدول وفي شكل حروب ومواجهات مباشرة مثل الحربين العالميتين وحتى الحرب الباردة عرفت مواجهات في شكل حروب الوكالة

الى غاية 1989 مع سقوط جدار برلين والاعلان عن نهاية الحرب الباردة عرفت العلاقات الدولية منعطفا جديدا اين ظهر نوع جديد من المهددات التي تجاوزت الدولة مقابل بروز فواعل غير دولية والتي أصبح لها دور بارز في اللعب في الساحة الدولية مثل الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية، كما أصبح هناك نوع جديد من الحروب فلم تعد مواجهات مباشرة بين جيشين نظاميين بل أصبحت حروب لا تماثلية مثل حرب بين دولة وجماعة وحرب داخلية أهلية وحتى الحروب البيولوجية او السبرانية، كل هاته الأوضاع ساهمت في بلورة مفهوم جديد للعلاقات الدولية بل وفي مفهوم الامن الذي اهتم بدور الفرد وكيف يمكن ان تشكل الدولة خطرا على الفرد فتصاعدت موجات حماية حقوق الانسان مقابل زيادة التدخلات الامريكية في العديد من الدول مثل ليبيا العراق أفغانستان وغيرها.

وجدت الدول نفسها في نظام دولي فوضوي ومعضلة امنية عامة، اما بالنسبة لمنطقة غرب افريقيا والجزائر تحديدا فقد أصبحت تدور في ظل متغيرات امنية جديدة، وكما هو متفق عليه فالجزائر دولة قائمة على عقيدة امنية راسخة لا تتغير ركائزها المتمثلة في بيان اول نوفمبر وثورة التحرير الكبرى

ويتعدى الامن القومي الجزائري الى مجموعة من الدوائر التي تؤثر على الامن الجزائري وتتأثر به بدءا من الدائرة المغاربية التي تضم كل من تونس المغرب وليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية التي واجهت فيها الجزائر لمرات عدة مواجهات ونزاعات خاصة مع المغرب منذ حرب الرمال 1963 الى غاية غلق الحدود الذي كان سببه التواجد الإسرائيلي على الحدود الجزائرية المغربية، وكذا الدائرة المتوسطية.

تعريف العقيدة الأمنية: تعد العقيدة الأمنية أحد اهم المفاهيم في ادبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وتعني مجموعة المبادئ والقيم والاسس التي تقوم عليها الدولة في عملية رسم

سياستها الداخلية والخارجية لمواجهة التهديدات وحماية امنها وتختلف مصادر استنباط العقيدة الأمنية من دولة لأخرى وكذا بين ما هو ثابت وما هو متغير [1]

مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية: استلهمت العقيدة الأمنية الجزائرية في بدايات تشكلها بعد الاستقلال مرتكزاتها من المبادئ المعيارية ذات الجذور التاريخية المرتبطة بالمرجعية الثورية، ومن متطلبات الأمن القومي في مواجهة التهديدات التقليدية، وذلك ضمن إطار يراعي مقتضيات المصلحة الوطنية ومبادئها الثابتة وبناءً على ذلك، تأسست العقيدة الأمنية على تصورات مستمدة من طبيعة التهديدات الدولية، باستثناء المشاركة العسكرية الجزائرية في الجبهة العربية خلال حربي 1967 و1973 ضد الاحتلال الصهيوني، حيث شكّلت هذه المشاركات استثناءً من سياسة الحياد العسكري وقد تميزت العقيدة الأمنية الجزائرية بالثبات النسبي، معتمدة في الغالب على منطق الدفاع التقليدي لمواجهة التهديدات العسكرية الكلاسيكية. كما أنها كانت – ولا تزال إلى حد كبير – محكومة بجملة من المحددات المتداخلة تاريخية، جيوسياسية، إيديولوجية، إضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية التي تصب في خدمة الأمن القومي الشامل[2].

مع بداية استقلال الجزائر وبحكم سياستها الأمنية والعسكرية التفتت الى الدائرة الافريقية خاصة في سبعينات القرن الماضي لما تزعمت دول العالم الثالث في هذه المرحلة انشغلت السياسة الخارجية الجزائرية مع القضايا الافريقية وبرز العمق الافريقي المغاربي للجزائر، الامر الذي دفع بها لإهمال او التغاضي عن الدائرة المتوسطية التي تمثل جزءا هاما لأمنها باعتبار النها الواجهة البحرية لها ولعل سبب اهمالها او عدم اكتراثها للجزء الشمالي او الضفة المقابلة لها هو التهديد الأمني الذي واجهته من قبل المغرب وبالتالي كرست كل جهودها محاولة تأمين حدودها ومنع وجود اختراق امني او مواجهة مباشرة، هذا وبالضافة الى قضية الصحراء الغربية التي اعتبرتها المغرب جزءا منها في حين هي قضية تصفية الاستعمار وبالتالي سعت المغرب للتوسع كون انها منذ القدم ذات أطماع

[1] فواز كاسب العنزي، العقيدة الأمنية في قلب التحولات: الرياض انموذج، العربية، 07 اوت 2024، تاريخ الاطلاع 23 افريل 2025 https://www.alarabiya.net/saudi-today/views/2024/08/07/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D9%8B%D8%A7#:~:text=%D8%AA%D9%8F%D8%B9%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A3%D8%AD%D8%AF,%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF%20%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%8C%20%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86

[2] الهام عطوي، العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير، مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة 20 اوت 1955 (كلية العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، س2021) ص12

توسعية هذا الامر الذي دفع بالجزائر لتكثيف جهودها في عمقها الافريقي كون انه يمثل عمق استراتيجي هاما بالنسبة لها [1]

بالرجوع لمرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية نجد ان كل من التاريخ والجغرافيا والدين وحتى الثقافة والهوية من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها العقيدة الجزائرية والتي لم تتغير منذ ان وضعت باعتبار انها قواعد ومبادئ راسخة من شأنها رسم مسار السياسة الجزائرية بل تمثل ذلك المنهج الذي يحدد تحركات وتوجهات الدولة، فتاريخيا عاشت الجزائر فترة استعمار فرنسي دامت قرن وثلاثون سنة عملت فيها فرنسا على طمس الهوية الجزائرية ومحاولة خلق مقاطعة فرنسية بدل الجزائر لكن كانت هناك مقاومات ورد فعل سواء سياسي او عسكري وحاول الجزائريون استرجاع ارضهم مقابل العديد والكثير من التضحيات وكانت اكبرها حرب التحرير الكبرى التي انبثق عنها بيان اول نوفمبر كأول وثيقة رسمية وكقاعدة صلبة لانطلاقة العقيدة الأمنية الجزائرية،[2]

أما بالنسبة للجغرافيا فمما لا شك فيه ان الجزائر تتوسط كيانين ضخمين أولهما شمالا وهو الاتحاد الأوروبي و الاخر هو العمق الافريقي إضافة الى ذلك تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر بمثابة النافذة البحرية لها الذي من خلاله تستطيع التواصل مع العالم الغربي لكن لا يكمن القول ان الموقع الجغرافي نعمة او نقطة قوة بالنسبة لها كون انها محاطة بالعديد من الدول سواء غربا من المغرب الذي يعمل على التوسع وكسب النفوذ في المنطقة او شرقا من ليبيا التي تعاني أزمات و انقسامات وحركات إرهابية وحتى جنوبا من ناحية مالي والنيجر وباقي دول الساحل التي تشكل تهديدا امنيا مباشرة للجزائر لهذا دائما ما تعمل الجزائر على محاولة استيعاب الازمات التي تأتيها من دول الجوار، عن طريق بناء مقاربات إقليمية امنية من شأنها إحلال السلم والامن في المنطقة او عن طريق التوسط في النزاعات بهدف حلها

وبالحديث عن مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية تعتبر الهوية والثقافة من أهمها كون انها تحمل ما يعبر عن كل شرائح المجتمع باختلافها وتمثل الدافع الأمني الذي من خلاله تبني الجزائر جبهة قوية ومرتكز صحيح قادر على ان يبني الامن الجزائري دون وجود شقاق او حركات انفصالية او غيرها، لكن دائما ما تسعى الدول العدوة للجزائر الى اللعب على وتر الهوية لزرع الشقاق داخل الدولة مثل انشاء المغرب لحركات انفصالية داخل الدولة الجزائرية محاولة خلق أزمات

[1] عبد النور بن عنتر، البعد الافريقي للأمن الجزائري. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع11، أكتوبر 2016، ص41
[2] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. مجلة المفكر، ع05، ص290

اليات عمل العقيدة الأمنية الجزائرية:

سياسيا: ساهمت الجزائر في تعزيز حقوق الانسان من خلال مؤسساتها المعنية ذلك وهذا عن طريق التفاعل مع الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبتنفيذ مجموعة من الإجراءات والسياسات الرئيسية

ومن أبرز هذه السياسات: سياسة المصالحة الوطنية، التي تُعد امتدادًا لنهج الرحمة والوئام المدني. بدأت هذه المسيرة بإقرار سياسة الرحمة سنة 1995، ثم جاءت سياسة الوئام المدني التي تم إطلاقها عبر استفتاء شعبي سنة 1999، تلتها المصالحة الوطنية التي تم اعتمادها عن طريق الاستفتاء أيضًا سنة 2005 ومنه استغلت الجزائر اليات سلمية لأجل تحقيق الامن دون السماح بتدخل أطراف خارجية

اقتصاديا: اتبعت الجزائر مناهج اقتصادية وتنموية متمثلة في المشاريع الرباعية والخماسية التي قام بها الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة والتي ساهمت في تنمية وإنعاش الاقتصاد الجزائري إضافة الى تزامنها مع ارتفاع أسعار النفط ما عاد بالإيجاب على الحكومة الجزائرية وتضمن هذا المخطط الذي بلغت ميزانيته 286 مليار دولار بين سنتي 2010 و2014

اجتماعيا وثقافيا: احتضنت الجزائر تظاهرات عربية وافريقية كبرى أبرزها "الجزائر العاصمة الثقافة العربية" سنة 2007 "الجزائر العاصمة ثقافة إسلامية" سنة 2011 كما تم انشاء الهيئة العليا للمتاحف دعما للقطاع الثقافي

دينيا: بعد خروج الاستعمار الفرنسي كانت الجزائر تفتقر الى أئمة ومساجد قادرة على إعادة زرع الدين لهذا فقد خصصت الجزائر ميزانية معتبرة لإعادة بناء المساجد وكذا تكوين الائمة لمحاولة استعمال الدين كدافع لضمان الامن المجتمعي ومنه الامن الوطني والقومي للدولة [1]

[1] طايبية ساعد، بورنان عبد الرحمان. تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، م06، ع01، (2022) ص542

المطلب الثاني: المقاربات الجزائرية لبناء الامن والسلم

أولا: تعريف المقاربة الأمنية هي الأسلوب الذي تعتمده الدولة او تنتهجه للحفاظ على امنها من كافة التهديدات مثل الإرهاب الجريمة المنظمة او الحركات المسلحة[1]

تسعى الدول لبناء مقاربات امنية على اختلاف موقعها والفترة الزمنية وكذا العديد من الاعتبارات التي من خلالها تتمكن من تعريف امنها ومن معرفة الخطر او التهديد خاصة وان الدول تعيش في ظل فوضى في النظام الدولي لهذا يجب ان تعمل الدول على حماية نفسها من العدوان او الحروب او حتى التهديد الداخلي، هذا ما قامت به الجزائر في العديد من المرات مع العديد من الدول باختلاف التهديدات وعمل صانع القرار الجزائري في كل مرة على محاولة استيعاب الاخطار والحد منها

المقاربة المصالحة الوطنية:

مفهوم المصالحة الوطنية:

الصلح في اللغة أيضا: من تصالح القوم بينهم يقال: قد أصلحوا وصالحوا وتصالحوا وأصلحوا بتشديد الصاد، ويقال قوم صلوح أي متصالحون، كأنهم وصفوا بالمصدر[2]

صلح، يصلح، صالحا، الشيء كان نافعا، الرجل كان صالحا، زال عنه الفساد صلح: الصلح هو إنهاء الخصومة، السلم[3].

اما اصطلاحا: فقد تعددت تعاريف المصالحة الوطنية ولا يوجد تعريف واحد شامل جامع يمكن ان يحملهي مسار واقعي وليست هدفاً بعيد المنال، يتمثل في إعادة بناء العلاقات بهدف تمكين التعايش وتحقيق السلام المستدام، وذلك من خلال آليات مثل الصفح، المساءلة، والتعامل مع فقدان الذاكرة الجماعية تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الأفراد أو الجماعات ذات الخلفيات المختلفة، بحيث تُخفف التوترات وتحول دون [4]رغبة البعض في الانتقام بسبب صراعات أو مظالم سابقة

خلفية تاريخية: في التسعينات دخلت الجزائر في مرحلة من **الاضطراب السياسي والعنف** بعد أن بدأت الجماعات الإسلامية المسلحة تمردًا ضد الحكومة. كان سبب النزاع الأساسي هو رفض

[1] بن عيسى، عبد القادر .*السياسة الأمنية في الجزائر: بين المقاربة الأمنية والمصالحة الوطنية* .مجلة دراسات سياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 12، 2016.

[2] ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، دار إحياء التراث، بيروت،1000، ص.98

[3] عزة عجان، المفضل، دار هومة للطباعة والنشر، ال جزائر8991، ص.219

[4] مسالي ليلى، المصالحة الوطنية كألية لتحقيق السلم والامن، مجلة صوت القانون، م09، ع01، س2022، ص1036

الحكومة الجزائرية لنتائج الانتخابات البرلمانية التي فازت بها جبهة الإنقاذ الإسلامية في عام 1991. الحكومة اعتبرت أن فوز الإسلاميين سيؤدي إلى تهديد استقرار الدولة، فتم تعليق الانتخابات وفرضت قوانين الطوارئ هذا القرار أشعل صراعًا طويلًا بين الجماعات المسلحة والجيش الجزائري

مع مرور الوقت تفاقمت الأوضاع، واشتد العنف في البلاد، مما أسفر عن مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص في ظل هذا الصراع الدموي، أصبح من الواضح أن البلاد بحاجة إلى عملية شاملة لإعادة السلام والاستقرار[1]

قانون الرحمة:

تمكن الرئيس اليمين زروال من بناء مقاربة امنية للحد من انتشار الجماعات الإرهابية، وهذا عن طريق إطلاق سراح قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بهدف دفع الجبهة نحو طاولة المفاوضات السلمية. ورغم هذا الإجراء، لم يساهم بشكل كبير في تحقيق تقدم ملموس في عملية المصالحة كون ان الجبهة الإسلامية اعتبرته اجراء تعسفي مع عدم الاخذ بعين الاعتبار مطالبها. بعد حوالي عام من المفاوضات، توصل الرئيس إلى إغلاق هذا الملف مع شعور بالخيبة، ليقرر في وقت لاحق إطلاق «قانون الرحمة»، الذي يعد نقطة البداية الفعلية للمصالحة الوطنية في الجزائر.

صدر قانون الرحمة بناءً على الأمر الرئاسي رقم 12 بتاريخ 25 فبراير 1995، ويتضمن تدابير قانونية تهدف إلى منح الرحمة للأفراد المدانين في جرائم الإرهاب والتسليح الذين سلموا أنفسهم للسلطات وأعلنوا توقفهم عن ممارسة الأنشطة المسلحة (التي اعتبرها القانون إرهابية). ويشمل القانون إجراءات تتيح لأولئك المتهمين بالانخراط في الأعمال الإرهابية العودة إلى المجتمع بعد التخلي عن العمل المسلح، مع تقديم عقوبات مخففة أو العفو الكامل لأولئك الذين يساهمون في كشف الشبكات الإرهابية[2]

وهذا القانون كان موجها إلى جماعات مسلحة متطرفة من أجل إلقاء السلاح مقابل العفو، وذلك عبر تخفيف الأحكام القضائية بحق المتورطين في القتل إضافة إلى عفو شامل لمن لم يرتكبوا جرائم.

[1] محمد عياش، العشرية السوداء في الجزائر :جذور الأزمة والتداعيات السياسية والاجتماعية (الجزائر: دارالنشر،2005) 45.
[2] بديع الزمان مسعود، التجربة الجزائرية قانون الرحمة وطريق المصالحة الطويل، صوت سوري، https://www.perplexity.ai/search/qnwn-lrhm-1995-oM25CZ1VTX6BVaSw4wtKuA تم الاطلاع 10.04.2025

رغم أن هذا القانون صادر عن جهة أمنية، فقد واجه انتقادات بسبب عدم تعامله مع جذور المشكلة الحقيقية وعليه، لم يحقق الأثر القانوني أو الاجتماعي المرجو.

في الوقت نفسه، لم تتوقف السلطة العسكرية . الأمنية التي تولت السلطة بعد الانقلاب عن جهودها لتوفير واجهات مدنية وسياسية تمنحها الشرعية المفقودة، بينما واصلت محاربتها العنيفة للجماعات المسلحة. تم تنظيم انتخابات رئاسية فاز فيها زروال، رغم ما شابها من تزوير ونقص، كما أجريت انتخابات تشريعية فازت فيها الأحزاب الموالية للنظام القائم

ووفق الأرقام الرسمية، ترك 4 آلاف شخص العمل المسلح استجابة لهذا القانون، الذي اعتبرت المعارضة الإسلامية حينها أنه لم يعالج أسباب الأزمة وجاء دون مشاورات.

وفشل "قانون الرحمة" في إنهاء المواجهات المسلحة بين النظام وهذه الجماعات، وازدادت حدة العنف في مختلف مناطق البلاد خلال الأشهر التي تلته

ودفع هذا الوضع الرئيس زروال عام 1998 إلى إعلان تقليص ولايته وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة

تمهيدا لمغادرته الحكم[1]

الوئام المدني والمصالحة الوطنية:

لقد سجل الشعب الجزائري، عبر تاريخه الطويل، صفحات نضالية مشرّفة ضد كل أشكال الظلم والاستبداد، دفاعًا عن حريته وهويته. وتُعد ثورة أول نوفمبر 1954 رمزًا لهذه التضحيات، إذ عبّرت عن إرادة شعب عازم على استعادة سيادته، وترسيخ قيم العدالة والكرامة.

بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحديات تنموية وأمنية كبرى، كان أخطرها تلك المرحلة المؤلمة من العنف والإرهاب التي عرفتها البلاد في التسعينات. سعى أعداء الوطن حينها إلى ضرب

[1] عبد الرزاق عبد الله، لم الشمل رابع مبادرة جزائرية لأنهاء ازمة التسعينات، الدول العربية تقارير، 2022.07.26 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%84%D9%85%D9%91-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%84-%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1/2645838 تم الاطلاع 10.04.2025

أسس الدولة ووحدتها، لكن الشعب الجزائري، مدعومًا بجيشه الوطني وقوات أمنه، صمد وواجه هذه المحنة بشجاعة وتلاحم.

ومع بزوغ فجر الاستقرار، أدركت الأمة الجزائرية ضرورة تجاوز جراح الماضي، وبناء مستقبل يسوده السلم والوئام. فجاء الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية كتجسيد لهذه الإرادة الشعبية، بهدف تعزيز وحدة الأمة، وترسيخ الأمن، وتحقيق التنمية في كنف العدالة والحق[1].

الهدف الأساسي من الميثاق: يهدف هذا الميثاق لإعادة إحلال السلم والامن والاستقرار في البلاد بعد سنوات طويلة من التخوف واللايقين، كما يسعى الى انهاء الحركات الإرهابية ومحاولة النهوض بالدولة من جديد هذا بالإضافة الى انه يكرس المصالحة بين الدولة والحركات الإرهابية بعيدا عن المواجهات المباشرة او استخدام القوة العسكرية لهذا فقد كرس الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة كل الجهود لمحاولة الجلوس في طاولة مع الحركات الإرهابية وتحقيق المصالحة الوطنية بل ونسيان ما حدث سابقا، هذا من جهة من جهة أخرى نص الميثاق على التكامل الاجتماعي باعتباره أساس السلم لهذا فقد حرص الرئيس على إزالة الشقاق داخل المجتمع طرح فكرة الولاء للدولة وليس لجماعات او لاثنيات معينة ليس هذا فقط بل تم التركيز على إعادة تنمية المناطق المتضررة من الإرهاب او من مخلفاته [2]

سعت الجزائر ولفترات زمنية طويلة تكريس الجهود لمحاولة بناء مقاربات امنية مختلفة فقط لحماية امنها خاصة انها تقع في بيئة مشتعلة بالمهددات والمخاطر التي من شأنها المساس بكيان الدولة، ولا يمكن انكار ان الجزائر من أبرز الدول في افريقيا التي تعاني من غياب الامن خاصة وأنها محاطة بالعديد من الدول التي تعاني في حد ذاتها من ازمات امنية التي سبق وان تم طرحها ولا تزال الازمات مستمرة بل والفوضى في منطقة غرب افريقيا والساحل الافريقي خاصة في تزايد، ويعود هذا للعديد من الفواعل سواء دولية او غير دوليه التي تعمل على تحقيق امنها والإبقاء على استمرارية النزاعات مثل الشركات الأمنية الخاصة الروسية والأمريكية او التواجد الاماراتي في المنطقة عن طريق الدعم المالي للميليشيات المسلحة او محاولة استغلال المغرب لهذه الأوضاع من اجل زعزعة امن و استقرار الجزائر فمنطقة الساحل الافريقي عامة وكل من النيجر ومالي خاصة تمثل الفناء الخلفي للجزائر

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" http://www.interieur.gov.dz/ تم الاطلاع 10.04.2025
[2] طاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر التجربة والمكاسب، المركز العربي ودراسة السياسات.
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/National-Reconciliation-in-Algeria-Experience-and-Achievement.aspx تم الاطلاع 10.04.2025

حاولت الجزائر لعب دور ريادي في القارة وإعطاء اهتمام للعمق الافريقي في بداية التسعينات وهذا من خلال تنظيم القمة الافريقية في 1999 ومحاولة منع صعود قوة أخرى ريادية في المنطقة مثل ليبيا وإرادة القذافي تزعم المنطقة وكذلك مصر مع جمال عبد الناصر، ولعل هذا ما دفع بالجزائر لبناء العديد من المقاربات الامنية الإقليمية الشاملة لحماية مصالحها وامنها في المنطقة والقيام بالعديد من التحالفات والشركات سواء اقتصادية او امنية من خلال دعم الحركات التحررية مثل قضية الصحراء الغربية

تبقى الدولة الجزائرية بين جدلية الثابت والمتغير فلا هي قادرة على المساس بمرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية اتي تعتبر مقدسة نوعا ما الامر يجعلها غير قابلة على مواجهة التهديدات وبالتالي تسعى النخبة السياسية الحاكمة على محاولة تكييف مبادئ العقيدة الأمنية مع متطلبات البيئة الخارجية او الداخلية

المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية لأداراه النزاع في مالي: دراسة في التطور

تمهيد: في دراسة للمقاربة الأمنية الجزائرية تجاه مالي لا بد من فهم ان امن مالي من امن الجزائر واي ازمة امنية او اقتصادية او مجتمعية تحدث في مالي فلها أثر وتداعيات على الامن الجزائري، لذلك سعت الجزائر ومنذ استقلالها لمحاولة الإبقاء على حالة الامن في منطقة غرب افريقيا وقامت السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية مع محاولة تكييفها فيما يتماشى مع امنها خاصة وان السياسية الخارجية الجزائرية قائمة على مبدئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مما يفسح المجال امام تواجد فواعل ودول اخرى في الساحل الافريقي ومالي خاصة لهذا فسنفصل في هذا المطلب دور السياسة الخارجية الجزائرية في معالجة الازمة في مالي مقابل حمايتها لأمنها وهذا عبر فترات زمنية معينة منذ انفجار الازمة الترقية الى اليوم وبالتالي فيمكن القول ان الازمة المالية تسببت في تداعيات متعددة على الامن القومي الجزائري كما اثرت على العلاقات الجزائرية المالية.

أولا مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية: المستنبطة من الدستور الجزائري في مجموعة من المبادئ أهمها:

ال مادة26: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الخرى وحريتها .وتبذل جهدها لتسوية الخلفات الدولية بالوسائل السلمية.

من خلال هذا المبدأ يتسنى لنا فهم ان السياسة الخارجية الجزائرية قائمة على مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ودائما ما تعمل على عدم المساس بأمن الدول والشعوب الأخرى حتى انها لا تشارك في الحروب او التدخلات العسكرية مع استثناء حرب 1973 وحرب 1967

المادة 28: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه،

فتعمل الجزائر على دعم التعاون المشترك بين الدول وهذا لتعزيز العلاقات الدولية وإحلال الامن والسلم وترفض الهيمنة او التدخل الأجنبي [1]

واحترام المواثيق الدولية فيما يخص الحدود الموروثة عن الاستعمار، فلا تسمح الجزائر بطرح ملف الحدود وتعتبرها مقدسة موروثة عن الاستعمار لا يجب النظر فيها خاصة مع المغرب الذي استولى على الصحراء الغربية الذي لا تزال له أطماع توسعية غرب الجزائر

المرحلة الأولى للسياسة الخارجية الجزائرية: مرحلة تجاهل الازمة الترقية

وجد مجتمع الطوارق نفسه مقسم بين خمس دول عشية الاستقلال وهي الجزائر النيجر مالي ليبيا وبوركينا فاسو الامر الذي جعلهم عاجزين على الترحال باعتبار ان طبيعة حياتهم عبارة عن الترحال والتنقل، وبفعل وجود الحدود الموروثة عن الاستعمار والذي كان غرضه تشتيت الاثنيات لخلق أزمات ومشاكل امنية فيما بعد

تبدأ هذه المرحلة مع الاستقلال المالي سنة1960 الى غاية نهاية الثمانينات، في هذه المرحلة لم تكن السياسة الخارجية الجزائرية موجهة نحو دول الساحل او حتى مالي وهذا بسبب العلاقات الجزائرية المغربية التي كانت متوترة خاصة بعد حرب الرمال1963 واعتبرت الجزائر ان الخطر الأكبر قادم من المغرب لهذا فقد اهملت الجزائر مالي وقضية انفصال إقليم الازواد، حتى انه في هذا الوقت لم تكن حركة ازواد قد دخلت في مواجهة مسلحة مباشرة مع مالي بل كانت عبارة عن مطالب سلمية فقط، على الرغم من هذا الا ان العلاقات بين حكومة باماكو وجماعة الازواد ازدادت توترا

[1] الجزائر، *دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، المادة 28.

وحدة مع ارتفاع المطالب الانفصالية والتنديد بالإقصاء والتهميش فلا جماعة ازواد حققت أهدافها بالانفصال ولا باماكو أصبحت قادرة على بسط نفوذها على كل الإقليم[1]

ولمحاولة تحليل توجه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه مالي وكيف بنت الجزائر مقاربة امنية تحقق بها امنها لا بد من التطرق لبداية ارتفاع مطالب الانفصال في مالي

موجة التمرد الأولى: 1962 الى غاية 1964 بعد حصول مالي على استقلالها من الاستعمار الفرنسي شهدت الحكومة المركزية المالية أكبر تمرد من طرف جماعة الأزواد في إقليم كيدال وانطلاق ثورة كيدال الازوادية وارتفعت المطالب الانفصال الاتم عن حكومة مالي وتأسيس دلو ازواد خاصة بهم في هذه الفترة كانت السياسة الخارجية الجزائرية موجهة نحو الغرب وبالتحديد المغرب وقضية الصحراء الغربية واستمر النزاع في مالي الى غاية 1964 الى ان تمكن الجيش النظامي المالي من فرض سيطرته على اقليم ازواد وقام الرئيس المالي موديبو كايتا باستعمال القوة لأجل ضمان الوحدة المالية بل أكثر من ذلك بدأ في سياسة قمع ضد الازواديين ورفض الجلوس على طاولة المفاوضات معهم او محاولة تلبية مطالبهم وهو ما فتح المجال لموجات التمرد الأخرى وزيادة النزاع المسلح وصرار إقليم ازواد على المطالب الانفصالية نظرا للإقصاء والتهميش من جهة ومن جهة أخرى سمح الامر بتدخل اطراف خارجية اجنبية التي كان من مصلحتها الإدارة بالنزاع لكسب رهانات في المنطقة [2]

موجة التمرد الثانية: 1990 الى غاية 1991 تم الإعلان عن التمرد في 28 جوان 1990 من طرف الجبهة الشعبية لتحرير ازواد بهجوم على سجن حكومي في مانيكا لتحرير جماعة الطوارق المعتقلين في عام 1990، شنت الحركات الطوارقية المسلحة في شمال مالي، وعلى رأسها الحركة الشعبية لتحرير أزواد(MPA) ، هجومًا على السجن الحكومي في مدينة مانيكا بهدف تحرير عدد من السجناء الطوارق الذين اعتقلتهم السلطات المالية. جاء هذا الهجوم في سياق تصاعد التوترات بين الحكومة المركزية والطوارق الذين كانوا يطالبون بمزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية، بل وبحكم ذاتي في إقليم أزواد. اعتُبر هذا الهجوم الشرارة الأولى لانطلاق التمرد الطوارقي الذي استمر لسنوات، وأسفر عن صراعات دامت طويلًا وأدت لاحقًا إلى إعلان استقلال أزواد بشكل أحادي سنة 2012.

[11] نبيل بوبيبة، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي التحديات والرهانات. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة ال جزائر3: كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، س2018)، ص389

[2] جمعات عبد الرؤوف، المتغير الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية، أطروحة مقدمو لنيل شهادة الدكتوراه، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: تخصص دراسات استراتيجية، س2021)، ص119

شكلت حادثة مانيكا بداية مرحلة جديدة من النزاع في المنطقة، وكرّست مطالب الطوارق كقضية سياسية مركزية في تاريخ مالي المعاصر [1]

أدى هذا التصعيد لمحاولة الدولة المالية احتواء التمرد سياسيا وسعى الرئيس المالي موسى تراوري الى محاولة التفاوض مع كبار قادة حركة ازواد والجبهة الإسلامية العربية الازوادية واستطاعت الحكومة المالية بوساطة من الجزائر الوصول الى اتفاق سلام بتمنراست [2]

تُعتبر مالي واحدة من دول العالم الثالث، التي تُعرف أيضًا بمصطلح "دول الجنوب"، وهو تعبير يُستخدم للإشارة إلى الدول النامية ذات الاقتصادات المتعثرة والمستويات المنخفضة من التنمية البشرية. يعود هذا التصنيف إلى الإرث التاريخي لهذه الدول، خاصة مشاركتها في الحركات التحررية ومقاومتها للاستعمار خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وتعاني العديد من دول الجنوب، ومن بينها مالي من نزاعات متكررة ترتبط غالبًا بالتنافس على الموارد الطبيعية وسوء إدارة السلطة السياسية، إضافة إلى محاولات بعض القوى الكبرى فرض هيمنتها على الشؤون الداخلية لهذه الدول.

وتُستخدم القوة في العلاقات الدولية كوسيلة لتحقيق المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات والصراعات في هذا السياق، يمكن تفسير اندلاع النزاع المسلح في مالي ضمن إطار ديناميكية النزاعات في دول

الجنوب، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. وقد حاولت بعض الدول والمنظمات الدولية التدخل للوساطة وتسوية النزاع، غير أن هذه الجهود ظلت محدودة وواجهت صعوبات كبيرة، بسبب تعقيد الوضع الداخلي وتشابك المصالح الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، برزت الجزائر كوسيط محوري في النزاع المالي، مستندةً إلى علاقاتها التاريخية مع الأطراف المتنازعة وخبرتها الدبلوماسية في إدارة الأزمات الإقليمية. فقد لعبت الجزائر دورًا حاسمًا في تنظيم مفاوضات السلام بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية، حيث قادت عدة جولات من الحوار انتهت بتوقيع اتفاق السلام والمصالحة في باماكو سنة 2015، المعروف باتفاق الجزائر. ورغم أن هذا الاتفاق مثّل خطوة هامة نحو التهدئة، إلا أن التحديات المرتبطة بتطبيقه على الأرض لا تزال قائمة، مما يعكس صعوبة تحقيق سلام دائم في ظل تعقيد الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة[3]

[1] Pierre Boilley, *Les Touaregs Kel Adagh : dépendances et révoltes. Du Soudan français au Mali contemporain*, Paris, Karthala, 1999, p. 455.

[2] جمعات عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص120

[3] بن ملوكة خيراني، دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي. مجلة الحوار المتوسطي، م11، ع03، (03 ديسمبر 2020)، ص353

لهذا فقد سعت الجزائر لعقد قمة جانت يومي 08و 09 سبتمبر 1990 والتي كانت عبارة عن وساطة بين إقليم شمال مالي الذي سيطرت عليه الازواد وبين الحكومة المالية، اين استضافت الجزائر هذه القمة مع خضور كل من ليبيا والنيجر ومالي ولعل اهم الأسباب التي دفعت بالجزائر لعقد هذه القمة هو كثرة اللاجئين الطوارق القادمين من مالي نحو كل من الجزائر وليبيا، الامر الذي خلق مشاكل امنية حدودية خاصة بعد تعرضهم للمجاعة والاضطهاد في مالي والنيجر إضافة الى غياب التنمية في شمال مالي وأكد قادة الدول مجتمعون على اختترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى ضرورة تعزيز التعاون في المناطق الحدودية المشتركة بينهم والقيام بمشاريع تنموية لأجل توفير شروط العيش وضمان التوزيع العادل للثروات بل ومحاولة ادماج سكان الطوارق مع مجتمعات هذه الدل فقد قام الرئيس الجزائري السابق **أحمد بن بلة** بإدماج أحد قادة الطوارق في المجلس الشعبي الوطني للمشاركة في العملية السياسية ومن ثم تحقيق العدالة بمشاركة كل شرائح المجتمع على الرغم من اختلافها كأول خطوة لإحلال الامن والسلم في المنطقة ومنع نشوب نزاعات داخلية من شأنها زعزعة الاستقرار

وقم تم انسحاب الطرف الليبي بعد القمة الرئاسية كون ان الطوارق فضلوا بقاء الوساطة الجزائرية لهذا فقد تم عقد قمة أخرى في مدينة غاو المالية يومي 25 و26 أكتوبر 1990 مع كل من مالي والنيجر والجزائر اين تم التركيز على تنقل الممتلكات والأشخاص وكذا تنمية المناطق الحدودية وبعد هذه القمة أصدرت الجزائر التضامن الاخوي والجهوي كون ان مسألة تنقل الطوارق من المسائل الأمنية التي تمس بالسياسة الخارجية الجزائرية [1]

خلال القمة عبّر معمر القذافي عن قلقه من استمرار النزاع، مقترحًا إمكانية عودة الطوارق إلى ليبيا باعتبارهم ذوي أصول ليبية. وعلى الرغم من هذه المبادرات، لم تحقق القمة نتائج حاسمة، إذ استمرت التوترات والمواجهات لاحقًا في مناطق الطوارق، مما أدى إلى اندلاع تمردات جديدة في السنوات التالية[2]

قامت المقاربة الجزائرية في مطقة الساحل على إحلال الامن والسلم فدائما ما كانت تسعى الجزائر لمحاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة المتمثلة في مالي ومجتمع الأزواد، كما

[1] نبيل بويبة، مرجع سابقن ص 292

[2] الطوارق بين التهميش الرسمي وصراع من أجل الهوية والوجود"، *Independentعربية*، 19 أبريل 2024، https://www.independentarabia.com/node/621967. تم الاطلاع بتاريخ 20.03.2025

ركـزت علـى ضـرورة الحفـاظ علـى الوحـدة الماليـة وعـدم تقسـيمها والإبقـاء عـن الحـدود الموروثـة عـن الاستعمار

توقيـع السـلام بتمنراسـت 1991: فـي هـذا الاتفـاق قبلـت السـلطات الماليـة التفـاوض مـع القـوات المسـلحة شـمال مـالي بعـد تـدخل الجزائـر للوسـاطة حيـث التقـى ممثلـو الحكومـة الماليـة يـومي 05 و06 جـانفي 1991 فـي تمنراسـت مـع ممثلـو الحـركتين المتمـردتين وهمـا الحركـة الشـعبية لتحريـر الازواد والجبهـة الإسـلامية لاسـتقلال ازواد جـاء هـذا الاتفـاق بعـد سـنوات مـن التمـرد المسـلح الـذي انـدلع فـي منـاطق الشـمال بسـبب التهمـيش السياسـي والاقتصـادي الـذي عـانى منـه سـكان أزواد. نـص الاتفـاق علـى وقـف إطـلاق النـار، ومـنح امتيـازات إداريـة وتنمويـة لسـكان الشـمال، ودمـج بعـض المقـاتلين السـابقين فـي الجـيش المـالي، مـع وعـود بإشـراك السـكان المحليـين فـي إدارة شـؤونهم. ورغـم التوقيـع عليـه، لـم تلتـزم الحكومـة الماليـة بشـكل كامـل ببنـوده، مـا أدى إلـى تجـدد التـوترات والتمـردات فـي السـنوات اللاحقـة. ويُعتبـر اتفـاق تمنراسـت أول محاولـة رسـمية لإنهـاء الصـراع فـي شـمال مـالي، لكنـه لـم يحقـق السـلام الـدائم بسبب ضعف تنفيذ الالتزامات من جانب الحكومة المالية[1]

شمل الاتفاق 13 مادة أساسية اهم ما جاء فيها:

وضـع حـد لكـل العمليـات العسـكرية فـي كامـل التـراب المـالي ووقـف إطـلاق النـار بـين الحكومـة الماليـة وإقلـيم ازواد، ركـزت الجزائـر علـى بنـد وقـف إطـلاق النـار لكـي يتسـنى للطـرفين التفـاوض والوقـف من حدة النزاع ابتداء من 06 جانفي 1991

كمـا يتعهـد الطرفـان بمنـع أي عمليـة عنـف جماعيـة او فرديـة ضـد بعضـهم الـبعض واسـتبعاد كـل العناصـر او الأطـراف الخارجيـة، كمـا ينبغـي ان تحـافظ قـوات الحركـات الازواديـة علـى مكانهـا دون محاولتهـا التمـدد او التوسـع فـي منـاطق أخـرى فـي مـالي دون اسـتعمال السـلاح، كمـا ان القـوات الماليـة مطالبة بوقف كل العمليات العسكرية وهذا تجنبا لوقوع أي اشتباك

القـوات الماليـة مـدعوة لتجنـب أمـاكن الرعـي والأمـاكن الاهلـة بالسـكان وخـدمتها الـدفاع عـن التـراب الـوطني وبإمكـان مقـاتلي الازواد الالتحـاق بصـفوف الجـيش مـالي ولعـل هـذا البنـد كـان يهـدف الـى محاولـة ادمـاج الازواد مـع الجـيش مـالي قصـد التخفيـف مـن النـزاع، انشـاء لجنـة مكلفـة بإيقـاف العمليـات المسـلحة ومتابعـة تطبيـق بنـود هـذه الاتفاقيـة بالرئاسـة فـي الجزائـر باعتبارهـا وسـيطا فـي القضـية تشـمل هـذه اللجنـة

[1] الشيخ محمد، مالي المصالحة الصعبة، الشرق الأوسط صحيفة العرب الأولى، 21افريل 2015، https://aawsat.com/home/article/342436/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9 تم الطلاع بتاريخ 20.03.2025

الوساطة الجزائرية وعدد متساو من الطرفين المتنازعين وعلى كل الاسرى والمعتقلين سواء مدنيين او ازواديين يطلق سراحهم في مدة أقصاها 30 يوما ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية [1]

اتفاق باماكو 11 افريل 1992: لقاء الجزائر الثالث في الفترة الممتدة من 15 الى غاية 25 مارس 1992 والذي تم فيه الاتفاق على ضرورة تحقيق الاتفاق الوطني والمصالحة الوطنية بين باماكو والازواد مع مراقبة وتتبع سير عمل ما كان منصوص عليه من قبل وهذا الاتفاق انبثق عنه اللقاء الذي بعده او ما يسمى بالاتفاق الوطني المالي والذي كان عبارة عن المحاولة الثانية بعد ان رفضت فرنسا الاتفاق الأول في 06 جانفي 1991 بحجة عدم مشاركتها فيه لكن بعد التوقيع على الاتفاق ظهرت مشاكل كبيرة عند محاولة تطبيقه فعليًا على الأرض. أهم هذه المشاكل كانت صعوبة إدماج مقاتلي الحركات المسلحة (الطوارق أساسًا) في مؤسسات الدولة مثل الجيش أو الشرطة أو الوظائف الحكومية ولأن الأمور لم تكن سهلة تدخلت الجزائر التي كانت تلعب دور وسيط وقامت بعدة مبادرات تفاوضية لمساعدة الأطراف على تجاوز العقبات وتطبيق الاتفاق بطريقة أفضل وفيه تم التركيز على الجانب الأمني دون الجوانب الأخرى السياسية والتنموية وقد عرف الاتفاق صعوبات كبيرة خاصة فيما يتعلق بإدماج المقاتلين الازواد مع الجيش المالي بالإضافة الى قضية إعادة اللاجئين للجزائر كما عانى الاتفاق من نقص الموارد المالية الى جانب رفض بعض القبائل (مثل العرب، والبلية، والسونغاي) للقتال الذي دار في شمال مالي وبالتالي سعت الجزائر إلى تسوية النزاع من خلال تنظيم لقاءات جمعت بين الأطراف المتصارعة، الأولى في مدينة تمنراست خلال شهر أبريل 1994، والثانية في العاصمة الجزائرية في شهر جوان من نفس السنة غير أن تصاعد وتيرة العنف في شهر مارس زاد من تعقيد عملية الخروج من الأزمة، حيث وقع هجوم مضاد بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق الجزائر، نفذه عناصر من قبيلة السونغاي المنضوون تحت لواء حركة الغوندكوي"، وهي جماعة كانت تعارض الطوارق وتقاتلهم [2]

لم تتوقف الجهود الجزائرية في محاولتها للتوسط من اجل اخلال الامن في منطقة الساحل وفي مالي فعلى الرغم من تعطل واخفاق الأطراف في كل مرة وفي كل لقاء بسبب مجموعة من البنود والشروط التي لا يقبل بها أحد الأطراف مثل ادماج مقاتلي الشمال مع الجيش المالي او وقف إطلاق النار، لهذا فقد قامت الجزائر بمحاولة جمع الأطراف مرة أخرى لمعالجة النزاع ووضع حد للمواجهات والمشابكات العسكرية واصرارها على عدم السماح بتدخل الأطراف الخارجية التي تسعى للتوسط لاجل النفوذ وليس الامن

[1] روابحية حليمة، الطرح الجزائري لدراسة الازمة في مالي في ظل التطورات الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، س2015) ص72

[2] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص3

لقاء تمنراست 1994:

في الفترة بين 27 و30 يونيو 1994، عُقد لقاء في تمنراست بين الأطراف المعنية بالصراع في شمال مالي بهدف تحليل الوضع الأمني المتدهور. وقد أسفر اللقاء عن مجموعة من النقاط التي تم التوصل إليها:

1. **إدانة التحركات العسكرية** :تم إدانة التحركات العسكرية التي ساهمت في تفاقم الوضع الأمني، واتفق الأطراف على ضرورة تعزيز الإجراءات العسكرية لعودة الأمن، مع سحب هذه التعزيزات بشكل تدريجي من قبل الجهات المختصة.
2. **عملية الإدماج التدريجي** :تم التأكيد على أهمية إعادة بناء الثقة بين الأطراف وتعزيز التنسيق الأمني، بالإضافة إلى وضع آليات لإدارة المناطق المتأثرة بالصراع بالتعاون مع السلطات المحلية.
3. **الالتزام بقرارات الجزائر** :تم التأكيد على الالتزام الدائم بتنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها في الجزائر، والتي تشمل الترتيبات الأمنية والسياسية
4. **القضاء على العصابات المسلحة** :تم الاتفاق على ضرورة القضاء على العصابات المسلحة، بغض النظر عن مصدرها، لضمان استقرار الأمن في المناطق المتأثرة بالصراع[1].

اتفاق شعلة السلام: تفاق "شعلة السلام" بين الطوارق ومالي في عام 1996 كان جزءًا من سلسلة من الجهود لتسوية النزاعات بين الطوارق والحكومة المالية، التي نشأت بسبب التوترات العرقية والسياسية في شمال مالي تم توقيع اتفاق "شعلة السلام" بين الحكومة المالية وحركات الطوارق المسلحة في 1996 في محاولة لإنهاء النزاع. تم التفاوض على هذا الاتفاق بعد سلسلة من المفاوضات في إطار الدعم الدولي خصوصًا من قبل الجزائر وليبيا تم الاتفاق في إطار "شعلة السلام" بين الحكومة المالية والطوارق على عدة نقاط رئيسية، منها وقف إطلاق النار بين الطرفين، ومنح منطقة أزواد الشمال حكماً ذاتياً محدوداً. كما تم دمج العديد من المقاتلين الطوارق في الجيش المالي أو في مناصب حكومية أخرى، وتخصيص موارد إضافية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مناطق الطوارق. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم تعويضات لعائلات الضحايا من الطرفين. ورغم هذه البنود، واجه الاتفاق تحديات كبيرة في التنفيذ، إذ ظل الوضع السياسي هشاً في المنطقة، واستمرت بعض الحركات الطوارقية في حمل السلاح للمطالبة بمزيد من الحقوق، مما أدى إلى تصاعد التوترات في السنوات التالية، خصوصاً مع اندلاع تمردات جديدة في 2006 و2012.

[1] المرجع نفسه

وعلى الرغم من أهمية الاتفاق كخطوة نحو الحوار، إلا أنه لم يكن حلاً نهائيًا، حيث كشف عن التحديات التي يواجهها أي اتفاق سلام في بيئة معقدة مثل شمال مالي.[1]

ولعل ما يؤدي في كل مرة لفشل او تراجع المخططات والاتفاقيات هو عدم احترام الطرفين للشروط المنصوصة مما يدفع بالجزائر للتدخل من اجل الوساطة باعتبار ان امنها من امن مالي محاولة قدر المستطاع منع التدخلات الأجنبية او المشاريع التي تفتح المجال للعنصر الأجنبي وركزت الجزائر في فترة التسعينات على الجانب الأمني خاصة وأنها عاشت أزمة امنية لهذا فمقاربتها لدول الساحل ولمالي كانت من زاوية امنية بعد انتهاء العشرية السوداء في الجزائر حاولت ان تطرح مقاربة تنموية اقتصادية باعتبار ان مبتدئ السياسة الخارجية الجزائرية قائمة على الامن قبل التنمية ولقد علقت الوساطة الجزائرية سنة 2005 بعد الانتقادات التي وجهتها الصحافة المالية للجزائر باعتبار انها منحازة للطوارق على حساب الحكومة المالية بل وتعمل بازدواجية المعايير تحاول الإدارة بالنزاع وإيجاد موطئ قدم لها في الساحل، لكن الجزائر لم تأخذها بعين الاعتبار وبقيت في موقفها القائم على إحلال السلم والتركيز على وحدة مالي [2]

عودة الصراع: في عام 2006 أدت العمليات المسلحة في شمال مالي والنيجر إلى موجة لجوء نحو الجزائر، ما تسبب في توتر إقليمي بينها وبين البلدين الأصليين للاجئين، وكاد أن يفتح جبهة جنوبية جديدة للجزائر، التي كانت آنذاك مركّزة جهودها الأمنية والعسكرية على الشمال. لمواجهة هذا التحدي اعتمدت الجزائر سياسة وقائية ترتكز على توفير بديل اقتصادي واجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها، من خلال جمعهم في قرى ومدن الجنوب، وتحسين ظروفهم المعيشية، ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه المقاربة لم تكن كافية لاحتواء خطر الحركات الأزوادية المسلحة، بسبب غياب سياسات موازية من جانب حكومتي مالي والنيجر. فهاتان الأخيرتان لم تقدّما للطوارق أي بديل حقيقي يعوّض التغيرات التي طرأت على نمط حياتهم التقليدي، كما فشلتا في معالجة مظاهر التهميش السياسي والاقتصادي التي يعاني منها سكان الشمال. هذا الوضع أتاح للطوارق مبررًا إضافيًا للتمرد، في ظل استمرار تدهور أوضاعهم وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي[3]

[1] بن عاشور عائشة، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة في دولة مالي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، م02، ع01، 2023.06.30، ص196

[2] نبيل بويبة، مرجع سابق، ص397

[3] بوحنيه قوي - باحث متخصص في التحولات السياسية وقضايا التحول الديمقراطي وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة بالجزائر، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات في الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 03جوان 2012، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html?utm_source تم الاطلاع بتاريخ 28.04.2025

وبالتالي فان تمرد الطوارق في مالي عام 2006 كان نتيجة مباشرة لخيبة الأمل في تنفيذ اتفاق "شعلة السلام" المبرم في 1996 بين الحكومة المالية والطوارق. شعرت العديد من الحركات الطارقية بأن مطالبها بالحكم الذاتي والتنمية لم تُنفذ بشكل فعّال، مما دفعها إلى العودة لحمل السلاح. في 23 مايو 2006، شنت هذه الحركات هجمات على المواقع العسكرية الحكومية في شمال مالي، لا سيما في منطقة كيدال، مطالبين بحكم ذاتي أكبر ومشاريع تنموية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطقهم. ردت الحكومة المالية بقوة، ولكنها اضطرت في نهاية المطاف إلى الدخول في مفاوضات مع المتمردين، ما أسفر عن توقيع اتفاق "الجزائر" في يوليو 2006 الذي نص على وقف إطلاق النار وتخصيص موارد لتنمية الشمال ومنح بعض درجات الحكم الذاتي رغم ذلك، ظل الوضع هشًا بسبب بطء تنفيذ الاتفاق مما ساهم في استمرار التوترات في المنطقة وزيادة الاحتجاجات من بعض الحركات الطوارقية[1]

وساطة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة: مما لا شك فيه ان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة كانت له وساطات كثيرة في العديد من النزاعات التي عمل فيها على إحلال الامن وإيقاف العنف والحرب او النزاعات وبما انه كان له دور في الوساطة بين الإرهاب والدولة الجزائرية من خلال قانون المصالحة الوطنية التي تعتبر امتدادا للوئام المدني وكذا المصالحة الوطنية فقد عمل على محاولة خلق نقط وصل او ربط بين الحكومة المالية وجماعة الازواد من خلال محاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين ومنع وجود إمكانية الانفصال التي تمس بالأمن القومي الجزائري باعتبار ان امن الساحل من امن الجزائر وبالتالي كان الرئيس الجزائري حرصا على خلق بيئة امنية مستقرة لكي يتسنى للجزائر فيما بعد القيام بمشاريع تنموية اقتصادية خاصة في المناطق التي يقطن فيها الطوارق كاللبنة الأولى لإيقاف الحرب

كان هناك التدفق البشري كبير للاجئين الطوارق نحو الجزائر وليبيا والنيجر تسبب في توتر دبلوماسي بين الجزائر من جهة، ومالي والنيجر من جهة أخرى، لأن الأمر كان ينذر بانزلاق أمني خطير خصوصا أن الجزائر كانت تركز جهودها الأمنية على الشمال الذي خرج حديثًا من عقد دموي صعب وهو عشرية الإرهاب وردًّا على هذا التهديد اختارت الجزائر سياسة "استباقية" أو "وقائية" بدل التدخل العسكري وركّزت على تحسين ظروف عيش الطوارق اللاجئين فوق أراضيها، من خلال إسكانهم، وتوفير سبل العيش ومحاولة إدماجهم سياسيًا داخل المجتمع الجزائري لكن هذه الخطوة لم تكن كافية، لأن حكومتي مالي والنيجر لم تواكبها بسياسات مشابهة داخل حدودهما فسكان الشمال

[1] وداد مريمش، النزاع المالي: قراءة في الجذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجود التدخل العسكري الفرنسي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م07، ع02، ديسمبر 2022، ص 629

(الطوارق) في هذين البلدين استمروا في المعاناة من التهميش الاقتصادي والسياسي، ولم يجدوا أمامهم سوى خيار التمرد مجددًا، وهو ما زاد من تدهور الوضع الأمني في المنطقة[1]

بعد توقيع اتفاق الجزائر عام 2006 بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية أُعلن عن بداية مرحلة جديدة من السلام في شمال مالي، حيث نص الاتفاق على دمج مقاتلي الطوارق في الجيش الوطني، وتكثيف جهود التنمية في المناطق الشمالية، ومنح صلاحيات أوسع للحكم المحلي غير أن هذا الاتفاق لم يُطبق فعليًا على الأرض، بسبب غياب الإرادة السياسية، وضعف التزامات الحكومة، واستمرار التهميش الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين، بالإضافة إلى استبعاد بعض القيادات الميدانية المؤثرة من المفاوضات، ما تسبب في عودة التمرد سنة 2007 بقيادة إبراهيم أغ بهنغا. ومع تصاعد الاشتباكات وتدهور الوضع الأمني، تدخلت الجزائر مجددًا لرعاية مفاوضات جديدة توّجت بتوقيع اتفاق الجزائر في جويلية 2008، والذي ركز على وقف إطلاق النار، ومعالجة ملف اللاجئين والنازحين، وإنشاء لجنة مشتركة لمراقبة تنفيذ الاتفاق، في محاولة لتصحيح إخفاقات اتفاق 2006 وبناء ثقة جديدة بين الطرفين[2]

يمكن القول ان الجزائر حاولت أن تعالج المشكلة من جانبها، لكن غياب جهود مماثلة من دول الجوار جعل التهديد مستمرا وجعلت من بناء مقاربة امنية او تنموية في مالي امرا صعبا خاصة وان النزاع لم يعالج من الجذور او من العوامل البنيوية فدائما ما كانت وساطة الجزائر مقتصرة على إحلال الامن عن طريق وقف إطلاق النار او دعم وحدة مالي لكن لم يكن هناك حل جذري من خلال دراسة جذور الازمة والأسباب الأولية التي أدت الى نشوب هذا النزاع وبالتالي يكون قد اقتلعت النزاع من الجذور بمعنى اخر حل النزاع وليس التسوية فقط التي تعمل على طرح النزاع بشكل سطحي فقط لهذا سرعان ما يشتعل من جديد.

الوساطة الجزائرية في مالي سنة 2012: عملت الوساطة الجزائرية في هذه الفترة على وقف إطلاق النار خاصة وان الساحة الدولية كانت مشتعلة بالانقلابات والثورات التي قامت في الدول العربية المجاورة تحت ما يسمى بالربيع العربي وبالتالي كانت الجزائر في هذه المحاطة بحزام ناري بدءا من سقوط نظام القذافي في ليبيا 2011 وما نجم عنه من تمردات وحركات إرهابية ساهمت في

[1] الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي، 24 جوان 2015، https://democraticac.de/?p=8205 تم الاطلاع بتاريخ 28.04.2025

[2] Al Jazeera. "Timeline: Mali Since Independence." Last modified August 13, 2013 https://www.aljazeera.com/news/2013/8/13/timeline-mali-since-independence

تـوتر الحـدود ودفعـت بـالجزائر لتبنـي المقاربـة الوقائيـة وهـذا عـن طريـق تعزيـز القـوات العسـكرية بـين الحـدود الجزائريـة الليبيـة، هـذا وبالإضـافة الـى تـونس التـي تحـد الجزائـر مـن الشـرق والتـي مسـتها موجـات الربيـع العربـي مـع سـقوط نظـام الـرئيس التونسـي زيـن العابـدين الامـر الـذي جعـل الجزائـر متخوفـة مـن وقـوع أزمـات امنيـة داخليـة او انتشـار عـدوى الثـورات فـي المنطقـة خاصـة وان هـذا النـوع مـن التهديـدات سـريع الانتشـار ولا يعـرف الحـدود، دون اهمـال دور الـراي العـام فـي المنطقـة العربيـة الـذي اجـج الوضـع وجعـل مـن ثـورات الربيـع العربـي انتصـارات للـدول العربيـة هـذا مـن جهـة مـن جهـة أخـرى لا تـزال دول السـاحل تعـاني مـن أزمـات ومشـكلات امنيـة كالحركـات الإرهابيـة العـابرة للحـدود الامـر الـذي جعـل الامـن منعـدم فـي تلـك المنطقـة عامـة ومـالي خاصـة هـذا لأنهـا ليسـت فقـط دولـة تعـاني مـن الانقسـامات والمشـاكل الاثنيـة بـل إضـافة علـى ذلـك تعـاني مـن الانقلابـات العسـكرية وبالتـالي فـان الامـن شـبه منعـدم فيهـا دون اهمـال دور الموقـع الجغرافـي الـذي يجعلهـا حبيسـة وبالتـالي فـان تفـاقم الازمـات سـيكون اسـرع هـذا الامـر الـذي أدى بـالجزائر لتركيـز العديـد مـن الجهـود والوسـاطات وبنـاء مقاربـات امنيـة إقليميـة شـاملة ووقائيـة لمحاولـة السـيطرة علـى الأوضـاع فـي السـاحل عامـة وفـي مـالي خاصـة ولعـل السـبب الـذي حـال دون نجـاح الوساطة الجزائرية هو

انقلاب 2012 [1]

جـاء انقـلاب 22 مـارس 2012 فـي وقـت كانـت الـبلاد تمـر فيـه بتمـرد حقيقـي تفاقمـت خلالـه حالـة الإهمـال التـي تعـاني منهـا القـوات المسـلحة وشـعر الجنـود بإهانـة لا تُطـاق أمـام التقـدم المسـتمر للمتمـردين المـدججين بالسـلاح وزاد الوضـع سـوءًا تصـاعدُ اسـتياء الـرأي العـام ممـا اعتُبـر "سـلبية" الـرئيس **أمـادو تومـاني** تـوري لاسـيما حـين سـمح للمسـلحين القـادمين مـن ليبيـا بعـد سـقوط نظـام القـذافي بالـدخول إلـى مـالي بأسـلحتهم، خلافًـا لمـا حـدث فـي النيجـر المجـاورة حيـث تـم نـزع سـلاحهم ومـا فـاقم غضـب الجـيش الهجـوم الـذي وقـع فـي 24 جـوان 2012 علـى حاميـة عسـكرية شـمال الـبلاد، وأسـفر عـن مقتـل أكثـر مـن سـبعين جنـديًا، بعـدما بـاغتتهم جماعـات مسـلحة تضـم عناصـر مـن "الحركـة الوطنيـة لتحريـر أزواد" وتنظـيم القاعـدة فـي بـلاد المغـرب الإسـلامي، إلـى جانـب مقـاتلين مـن جماعـة أنصـار الـدين بقيـادة **إيـاد آغ غـالي**، أحـد أبـرز قـادة تمـرد التسـعينيات، فـي أعقـاب هـذه المجـازر خرجـت أمهـات وأرامـل الجنـود القتلـى فـي مظـاهرة أمـام القصـر الرئاسـي حيـث اسـتقبلهن الـرئيس **تـوري** رغـم وصـفهن لـه بـ"المتمرد رقـم 1"، واتهـامهن لـه بـالتراخي وعـدم كشـفه عـن حقيقـة مـا يجـري فـي شـمال الـبلاد تصـاعدت الانتقـادات الموجهـة للـرئيس ولـم تعـد تقتصـر علـى التقصـير الأمنـي، بـل شـملت أيضًـا عجـزه عـن التصـدي للفسـاد المتفشـي فـي مؤسسـات الدولـة ومـن أجـل الحفـاظ علـى نفـوذه الكامـل لـم يُعـين **تـوري** قـط رئـيس وزراء ينتمـي لحـزب سياسـي أو لأغلبيـة برلمانيـة؛ بـل اعتمـد علـى "أغلبيـة وهميـة"، وأنكـر وجـود معارضـة

[1] الطالبة كداد وفاء، مكتسبات قبيلة

حقيقية، مما أسس لحكم فردي سلطوي تدعمه ضمنيًا النخبة السياسية وبطبيعة الحال أدى هذا المسار إلى انزلاق النظام نحو الظلم والتعسف خصوصًا في تعامله مع القضايا الحساسة وقد ساهم في تعميق الأزمة ما وصفه توري بـ «تسيير توافقي للسلطة"، وهو النهج الذي طالما تباهى به لكنه في الواقع زاد الأمور تعقيدًا[1]

الوساطة الجزائرية سنة 2015: رغم الجهود المتواصلة التي بذلتها الدولة من أجل التوصل إلى حل دائم وشامل للأزمة في شمال مالي، إلا أن الوضع ظل معقدًا ومفتوحًا على عدة احتمالات. فقد استمرت الصراعات المسلحة وتعددت الأطراف المتنازعة، ما جعل من الصعب تحقيق استقرار حقيقي ومستدام في المنطقة. وبهدف احتواء الوضع، جرى تنظيم لقاءات تشاورية جمعت مختلف الفاعلين المحليين والدوليين، من بينهم ممثلو الحركات المسلحة والمجتمع المدني، وذلك في إطار مساعٍ للتوصل إلى تسوية سلمية. ومن أبرز هذه اللقاءات الاجتماع الذي عُقد سنة 2013 مع ممثلي المجتمع الدولي، حيث تم خلاله مناقشة سبل دعم جهود الوساطة السياسية وتعزيز الحوار بين الأطراف المالية، أملاً في التمهيد لتوقيع اتفاقية سلام شاملة تُنهي حالة الاحتقان وتفتح المجال أمام إعادة الإعمار والتنمية في البلاد في إطار الجهود المتواصلة لحل النزاع المعقد الذي تشهده دولة مالي، عُقدت سلسلة من اللقاءات الهامة التي جمعت عدداً من الجماعات الممثلة للأطراف المتنازعة، إلى جانب ممثلين عن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية. وكان من أبرز هذه اللقاءات ذلك الذي انعقد نهاية عام 2014، حيث تم التشاور بين الأطراف الفاعلة من أجل التمهيد لاتفاق سلام شامل يضع حداً للأزمة المتفاقمة في البلاد وقد لعبت الجزائر، بدورها، دوراً محورياً في الوساطة، حيث استضافت جولات متعددة من المفاوضات تحت إشراف لجنة وساطة دولية، عُرفت باسم "اللجنة الثنائية الاستراتيجية من أجل مالي". وشهدت هذه المفاوضات مشاركة واسعة من أطراف النزاع، بما في ذلك الحركات المسلحة والحكومة المالية وممثلين عن المجتمع المدني[2]

ومن أبرز مخرجات هذه اللقاءات، تلك التي جرت في 18 و19 ديسمبر 2014، حيث تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ الأساسية التي من شأنها أن تؤسس لمسار سلام دائم كما تم اقتراح تشكيل لجان فنية متخصصة لمتابعة تنفيذ هذه المبادئ، وضمان التزام كافة الأطراف بها وقد تم عرض المسودة الأولى لاتفاق السلام في 1 مارس 2015 خلال جلسة رسمية، تمهيداً للتوقيع النهائي وقد تميز هذا الاتفاق بالتركيز على عدة جوانب أساسية مثل إعادة دمج المقاتلين وتنمية المناطق الشمالية، وتعزيز الحكم المحلي، مع التأكيد على احترام وحدة الدولة المالية وسيادتها. كما تم الاتفاق

[1] سيكوبا ساماكيه، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 05 افريل 2012
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124514015220679.html تم الاطلاع بتاريخ 28.04.2025
[2] بن ملوكة خيراني، طيبي عيسى، مرجع سابق ص 353

علـى إنشـاء هيئـة إشـراف مشـتركة لمتابعـة تنفيـذ بنـود الاتفـاق وضـمان اسـتمرارية الحـوار السياسـي بـين جميع الفاعلين[1]

إن هـذه المبـادرة تعكـس جديـة المجتمـع الـدولي والإقليمـي، وعلـى رأسـهم الجزائـر، فـي دعـم الاسـتقرار فـي منطقـة السـاحل، وتـوفير بيئـة ملائمـة للتنميـة والأمـن بعـد سـنوات مـن التـوترات المسـلحة والانقسامات السياسية

و[2]فـي عـام 2015 شـكّل توقيـع اتفـاق السـلم والمصـالحة فـي مـالي، المنبثـق عـن مسـار الجزائـر، محطـة محوريـة فـي تسـوية النـزاع المسـلح الـذي طـال شـمال الـبلاد. وقـد أبـرز تقريـر الأمـين العـام للأمـم المتحـدة الصـادر فـي سـبتمبر مـن نفـس السـنة الـدور المحـوري الـذي اضـطلعت بـه الجزائـر كقائـدة للوسـاطة الدوليـة، حيـث لعبـت دورًا فعّـالًا فـي جمـع الأطـراف الماليـة المتنازعـة علـى طاولـة الحـوار، وتنظـيم جـولات تفـاوض مكثفـة احتضـنتها العاصـمة الجزائريـة، ممـا أفضـى إلـى توقيـع الاتفـاق علـى مـرحلتين فـي باماكو. كمـا سـاهمت الجزائـر فـي متابعـة تنفيـذ بنـود الاتفـاق مـن خـلال قيادتهـا للجنـة الوسـاطة الدوليـة، وضـمان احتـرام وقـف إطـلاق النـار بـين الحركـات المسـلحة. ورغـم هـذا التقـدم السياسـي، أشـار التقريـر إلـى اسـتمرار التـوترات الأمنيـة ووقـوع اشـتباكات، إلـى جانـب تصـاعد التهديـدات الإرهابيـة ضـد القـوات الماليـة وبعثـة الأمـم المتحـدة (مينوسـما) كمـا سـلط الضـوء علـى هشاشـة الوضـع الإنسـاني وبـطء تنفيـذ المشـاريع التنمويـة فـي المنـاطق الشـمالية المهمّشـة. وأوصـى التقريـر بضـرورة التـزام جميـع الأطـراف بتطبيـق الاتفـاق بجديـة، وتعزيـز الـدعم الـدولي، لتمكـين مـالي مـن تحقيـق الاسـتقرار الفعلـي وبنـاء مؤسسـاتها الوطنيـة علـى أسـس عادلة وشاملة

وأوصـى تقريـر الأمـين العـام للأمـم المتحـدة حـول الوضـع فـي مـالي سـنة 2015 بضـرورة التطبيـق الكامـل والفعّـال لاتفـاق السـلم والمصـالحة، مـع التأكيـد علـى التـزام جميـع الأطـراف الماليـة بتنفيـذ التزاماتهـا فـي إطـار هـذا الاتفـاق، كمـا دعـا إلـى احتـرام وقـف إطـلاق النـار وتعزيـز آليـات الرقابـة المشـتركة لوقـف التصـعيد العسـكري، خصوصًـا فـي منـاطق الشـمال، وأبـرز التقريـر أهميـة حمايـة السـكان المـدنيين مـن التهديـدات الأمنيـة، ودعـم الجهـود التـي تبـذلها الجزائـر فـي قيـادة الوسـاطة الدوليـة ومتابعـة تنفيـذ الاتفـاق. كمـا شـدّد علـى ضـرورة اتخـاذ إجـراءات لبنـاء الثقـة بـين مختلـف الأطـراف، وتعزيـز الحـوار المحلـي والمصـالحة المجتمعيـة، إلـى جانـب الإسـراع فـي تنفيـذ البـرامج التنمويـة فـي المنـاطق المتـأثرة بـالنزاع،

[1] United Nations Security Council, Report of the Secretary-General on the Situation in Mali, S/2014/943, December 23, 2014, https://undocs.org/S/2014/943. تم الاطلاع بتاريخ30.04.2025

[2] United Nations, Report of the Secretary-General on the Situation in Mali, S/2015/732, September 22, 2015, https://digitallibrary.un.org/record/804372. تم الاطلاع بتاريخ 30.04.2025

وتحقيق العدالة الانتقالية ومساءلة المتورطين في الانتهاكات. وأخيرًا، دعا التقرير المجتمع الدولي إلى تكثيف دعمه المالي والسياسي لمالي، من أجل مساعدتها على بسط سلطة الدولة وتعزيز الاستقرار المستدام في كامل التراب الوطني[1]

خارطة الطريق: يقصد بها خطة منظمة تهدف إلى إيجاد حل سلمي للنزاع من خلال مراحل تفاوضية واضحة، مع تحديد التزامات كل طرف، والنتائج المتوقعة، والضمانات الدولية لتنفيذ الاتفاقات والتي من خلالها كانت الجزائر تهدف الى وضع الخطوط العريضة ومناقشة اهم القضايا التي لا تزال عالقة بين الطرفين المتنازعين واهم ما تم تناوله كان:

[1] الأمم المتحدة. تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. وثيقة رقم S/2015/732، 22 سبتمبر 2015. https://digitallibrary.un.org/record/80437 تم الاطلاع بتاريخ 30.04.2025

الجدول رقم 03: خارطة الطريق

المحور	الوصف
التفاوض	جمع الحكومة المالية مع الحركات المسلحة في الشمال (خصوصًا الجماعات الطوارق) والجماعات المسلحة الأخرى بهدف التوصل إلى تسوية سياسية
الترتيبات الامنية	إنشاء آلية أمنية لضمان سلامة الأطراف المتفاوضة ووقف الأعمال القتالية، وتنظيم الوجود العسكري في الشمال لضمان استقرار الأوضاع الأمنية
إعادة بناء الثقة	توفير فرص إعادة إعمار للمناطق المتأثرة بالنزاع، من خلال مشاريع تنموية لتحسين مستوى الحياة في الشمال المالي.
الاعتراف بالمطالب	ضمان أن مطالب الحركات السياسية في الشمال، خصوصًا المتعلقة بالحكم الذاتي، تُؤخذ في الاعتبار وتُدمج ضمن الإطار السياسي للبلاد
الاشراف الدولي	إشراك المجتمع الدولي والأمم المتحدة في دعم عملية المفاوضات وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ بنود خارطة الطريق

[1]

دراسة تحليلية للدبلوماسية الجزائرية تجاه الازمة في مالي قراءة في المواقف:

لمحاولة فهم وتحليل الدبلوماسية الجزائرية تجاه مالي ومشكلة شمال مالي لا بد من التطرق لمجموعة من النقاط التي من شأنها الالمام بالموضوع وتقديم تحليل موضوعي

1. **النظام المالي بعد الاستقلال:** مما لا شك فيه ان مالي دولة فاشلة عجزت عن بناء دولة مؤسسات قادرة على تطبيق قواعد النزاهة والشفافية وكذا المحاسبة التي تضمن حسن تسيير مؤسسات الدولة وبالتالي ضمان التوزيع العادل للثروات الامر الذي يكرس من جهة أخرى العدالة بين مختلف شرائح المجتمع المالي، لكن دولة مالي عانت العديد من الانقلابات العسكرية بعد

[1] نبيل بويبه، مرجع سابق، ص402

الاستقلال بل وأصبح النظام شخصي يسير وفق شخصية صانع القرار وبالتالي كان هناك حضور كبير للمؤسسة العسكرية المالية في عملية صنع القرار واتخاذه وتنفيذه الامر الذي دفع بإقليم ازواد للثورة كون ان القادة العسكريون مارسوا عمليات التهميش والاقصاء للشمال على حساب الجنوب وعل هذا ما ولد الضغينة بين المؤسسة العسكرية من جهة وبين حركة تحرير الازواد من جهة أخرى مع تمسك كل طرف برايه ورفضهم الولوج لحل سلمي

2. **انشغال الجزائر بالمغرب:** في ظل تماني الازمة في شمال مالي وبداية التهديدات بين الحكومة المالية وسكان إقليم الشمال"الازواد" وفي نهاية ستينات القرن الماضي بداية السبعينات كانت الجزائر دولة مستقلة حديثا قائمة على أحد اهم مبادئ العقيدة العسكرية الأمنية التي من خلالها تحافظ على امنها وهو مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار والذي كان سبب في نزاعها مع المغرب الامر الذي أدى بها للدخول في حرب الرمال سنة 1963 وبالتالي كان للمغرب أطماع توسعية لهذا فقد وجهت الجزائر جل جهودها لحماية امنها ومصالحها والحفاظ على وحدة ترابها، هذا وبالضافة الى مساعي المغرب لمحاولة المساس بأمن الجزائر من خلال زرع حركات انفصالية في الجزائر وبالتالي كانت السياسة الخارجية الجزائرية تعمل على حماية امنها من الجهة الغربية وبالتالي اهملت نوعا ما الجانب الجنوبي لها خاصة قضية الطوارق واشكالية انفصالهم عن شمال مالي

3. **غياب التنمية:** إذا غيرنا زاوية النظر التي نرى منها الموضوع من الجانب الأمني الى الاقتصادي التنموي نجد ان شمال مالي منطقة ذات موارد باطنية ثمينة استفادت منها فرنسا لعقود طويلة طيلة فترة استعمارها وأكثر لكن تعاني من ضعف التنمية رغم الثروات التي تمتلكها وبالتالي فهناك تناقض مقابل تنمية المناطق الأخرى في الأجزاء المتبقية من مالي وبالتالي غياب التنمية خلق نوع من التمييز بين شمال وجنوب مالي ورد فعله كان بقيام الحركة المسلحة لتحرير ازواد

4. التعصب للاثنيات: لا يمكن اهمال حقيقة ان معظم الدول الافريقية دول ذات طابع قبلي يكرس فيها الفرد ولاءه للأثنية او القبيلة على حساب الولاء للدولة، فبعد خروج الاستعمار الفرنسي من مالي كان هناك نزاع بين القبائل والاثنايات حول من يحكم بل هذه الظاهرة كرسها الاستعمار الفرنسي مما ساهم في خلق نزاعات اثنية وصعود المطالب الانفصالية

5. تدخل الأطراف الخارجية: متفق عليه في العلاقات الدولية ان النزاع كلما اشتد وزادت الأطراف الخارجية فيه كلما طال امد هذا النزاع وزاد تعقيدا، فالدول دائما تبحث عن مصالحها وتعمل على الإدارة بالنزاع والبحث عن موطئ قدم في المنطقة مثل ما حدث في العديد من الدول التي بعدما تدخلت فيها الأطراف الخارجية سواء فواعل دولية او غيرها أصبحت تعاني من نزاع طويل المدى وخادم لمصالح الدول من جهة أخرى مثل تدخل الدول في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي الامر الذي جعل النزاع عبارة عن حرب بالوكالة بين الأطراف الدولية التي تتصارع في

الساحة الدولية لكسب القوة واللعب في النظام الدولي الفوضوي، وهو بالضبط ما حدث في مالي بعد تدخل القوات العسكرية الفرنسية سنة 2013 والتواجد الروسي المتمثل في فاغنر وكذا الولايات المتحدة الامريكية التي لا تسمح بوجود النفوذ الروسي في الساحل وبالتالي هناك سباق بين القوى العظمى لأجل الهيمنة عن طريق إيجاد موطئ قدم في الساحل الافريقي، هذا وبالضافة الى محاولة المغرب كسب جهة الحكومة المركزية المالية وهذا للضغط عن الجزائر وبالتالي استغلال الوضع في مالي كورقة ضغط على الجزائر

اذن من خلال ما سبق عرضه يمكن ان نفهم سبب استمرارية النزاع، وعدم قدرة الجزائر على الرغم من محاولتها لمرات عدة التوسط لكن الوساطة الجزائرية كانت أقرب الى التسوية وليس الحل، لأن الحل يكون من طرف الأطراف المتنازعة وليس فواعل أخرى

لكن حاولت الجزائر بناء مقاربات امنية تسمح لها بالحفاظ على سلامة حدودها وأخرى تنموية اقتصادية تساهم في تنمية الوضع في الساحل وبالتالي خلق البيئة الملائمة للحياة

المبحث الثالث: جيوسياسية التنافس الدولي في منطقة الساحل الافريقي

المطلب الأول: التواجد الفرنسي في المنطقة

تدخلت فرنسا عسكريًا في مالي عام 2013 تحت شعار "مكافحة الإرهاب" واستعادة وحدة الدولة المالية، معلنةً أن أهدافها الرسمية تتمثل في وقف تقدم الجماعات المسلحة نحو الجنوب، والحفاظ على سيادة مالي، والتحضير لنشر قوة إفريقية مرخصة من مجلس الأمن. غير أن التحليلات تشير إلى أن هذا التدخل تجاوز الأهداف المعلنة، ليعكس دوافع استراتيجية أعمق تتعلق بحماية المصالح الفرنسية في منطقة الساحل

تُعد مالي ذات أهمية استراتيجية لفرنسا، نظرًا لموقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية، خاصة الذهب واليورانيوم، مما يجعل استقرارها أمرًا حيويًا للمصالح الاقتصادية الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك، تخشى فرنسا من أن يؤدي استقرار الجماعات الإرهابية في مالي إلى تهديد أمن دول الجوار مثل النيجر وتشاد وموريتانيا، مما قد ينعكس سلبًا على الأمن الإقليمي والمصالح الفرنسية في هذه الدول[1]

وعلى الرغم من النجاحات الأولية في استعادة بعض المناطق من الجماعات المسلحة، إلا أن التدخل الفرنسي لم ينجح في تحقيق استقرار دائم في مالي. بل على العكس، شهدت البلاد سلسلة من الانقلابات العسكرية وتدهورًا في الوضع الأمني، مما أدى إلى انسحاب القوات الفرنسية في عام 2022[2]

بدأ التدخل العسكري الفرنسي المباشر في مالي في 11 يناير 2013، بقرار من الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، استجابةً لطلب رسمي من الحكومة المالية المؤقتة. جاء هذا التدخل في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085، الذي صدر في ديسمبر 2012، وأجاز نشر قوة دولية بقيادة أفريقية لاستعادة السيطرة على شمال مالي، الذي كان تحت سيطرة جماعات مسلحة.

أُطلق على العملية العسكرية الفرنسية اسم "عملية سيرفال"، وهدفت إلى وقف تقدم الجماعات المسلحة نحو الجنوب، خاصة بعد سيطرتها على مدينة كونا، التي تُعد نقطة استراتيجية على بعد 600 كيلومتر من العاصمة باماكو. تضمنت العملية ضربات جوية مكثفة ونشر قوات خاصة، وأسفرت عن استعادة عدة مدن رئيسية مثل تمبكتو وغاو خلال أسابيع قليلة.

[1] فريدوم انوها، التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، الجزيرة نت، فيفري 13.2014، https://studies.aljazeera.net/en/node/3501?utm تم الاطلاع بتاريخ 01.05.2025

[2] لجزيرة للدراسات. "التدخل الفرنسي في مالي: الأبعاد الاستراتيجية والمآلات المحتملة." 14 يناير 2013. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201312710115164585.html. تم الاطلاع بتاريخ 01.05.2025

استند القرار الأممي إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح استخدام القوة العسكرية في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين. كما شدد القرار على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، وضمان دور فعال لمنظمات حقوق الإنسان في مراقبة الوضع.

في المجمل، جاء التدخل الفرنسي في مالي نتيجة تضافر عوامل أمنية وسياسية وقانونية، بهدف منع انهيار الدولة المالية، ومواجهة التهديدات الإرهابية، والحفاظ على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.[1]

الخريطة رقم 07: التدخل العسكري الفرنسي في مالي "عملية برخان"

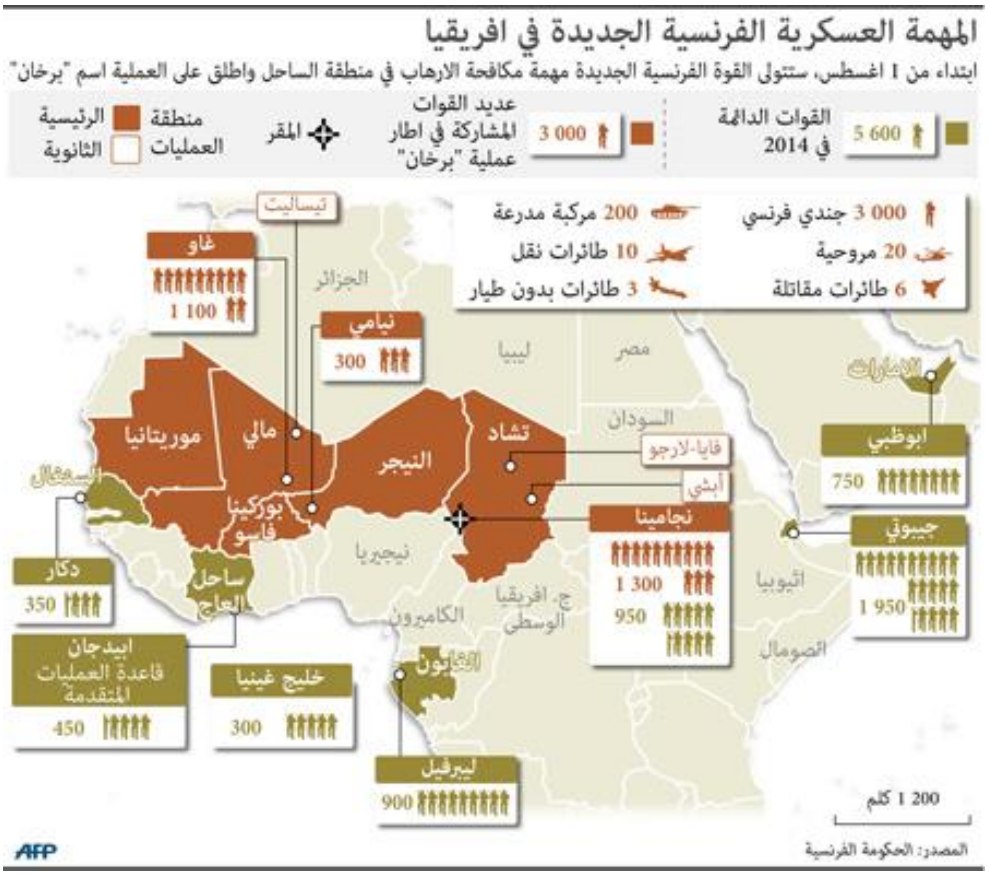

2

[1] سمية صحراوي، دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012، عمليو برخان العسكرية انموذج، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م08، ع02، 16/12/2021، ص 469

[2] https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A3%D9%85-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD

الخريطة تُظهر كيف أن فرنسا أنشأت شبكة عسكرية منسقة متعددة الجنسيات بهدف فرض الاستقرار في منطقة الساحل، ومنع تمدد الجماعات الإرهابية. هذه العملية ليست فقط عسكرية، بل تُعبّر عن مصلحة استراتيجية فرنسية في الحفاظ على نفوذها التقليدي في مستعمراتها السابقة، وضمان أمن حدودها غير المباشرة.

الخريطة رقم 08: الدعم الدولي لفرنسا في عملياتها في مالي

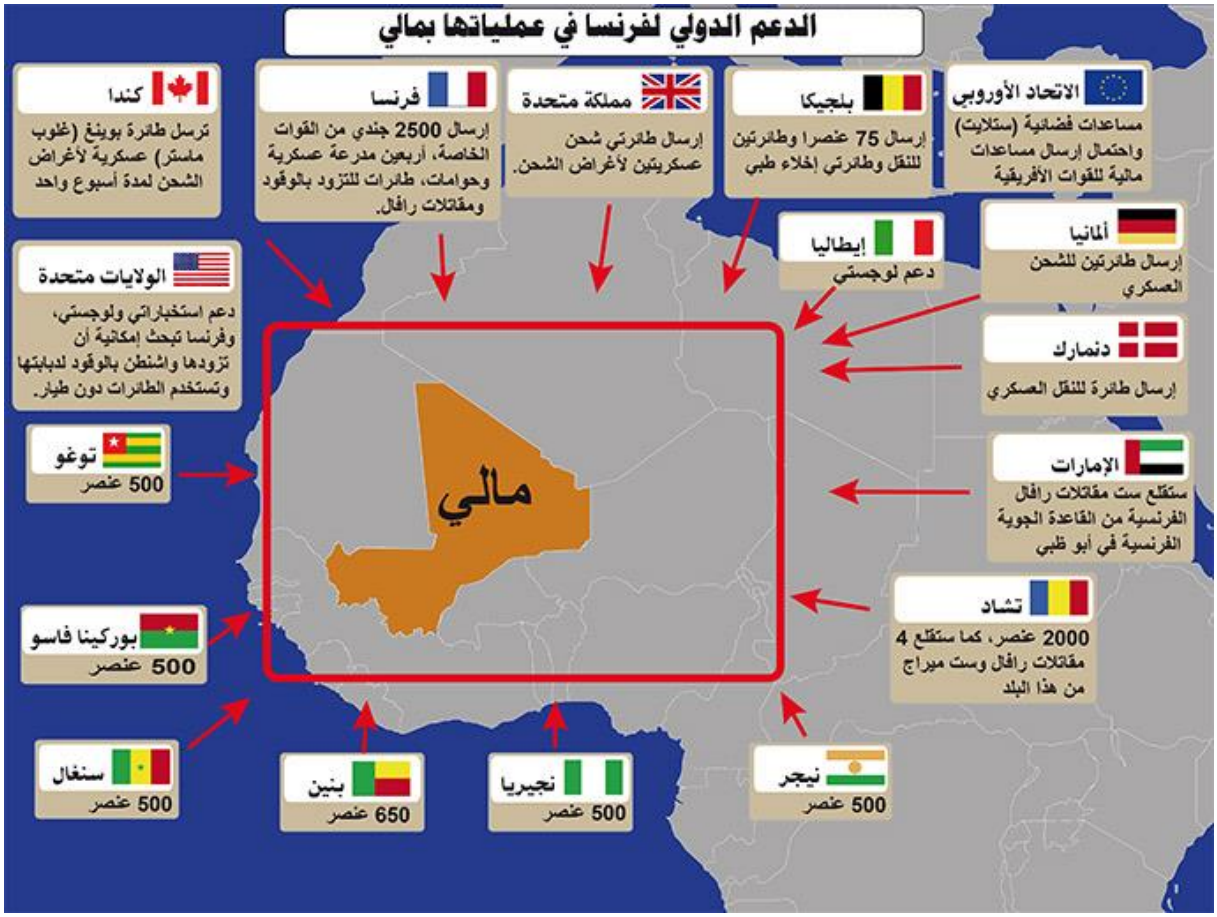

[1]

لقد أدى وجود القوات الفرنسية في مالي إلى زيادة التهديدات الإرهابية عبر تصعيد الهجمات من قبل الجماعات المسلحة المرتبطة بالقاعدة وداعش، مما يهدد بشكل مباشر الأمن الحدودي الجزائري. كما أن هذا التواجد العسكري الفرنسي قد يؤدي إلى تصاعد التوترات الإقليمية وانتشار النزاعات في المنطقة، وهو ما يعزز مخاطر عدم الاستقرار على حدود الجزائر. من جهة أخرى، فإن الأوضاع الأمنية المتدهورة في مالي قد تُسهم في زيادة تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر، مما يشكل ضغطًا إضافيًا على الحدود والموارد. ومع ذلك، قد يساهم التواجد الفرنسي في تعزيز التعاون الأمني بين الجزائر ودول المنطقة لمكافحة الإرهاب، وبالتالي فيمكن القول ان التدخل الفرنسي

[1]

الذي كان بطلب من الحكومة المالية قد ساهم في خلق حالة من الامن ففي حين كانت الجزائر تسعى للتوسط بين إقليم شمال مالي والحكومة المركزية والبحث عن حلول ووساطة لحل النزاع وفك الازمة سلميا كان هناك تدخل فرنسي واستخدام للقوات العسكرية الامر الذي زاد من حدة الازمة بين الطرفين وخلق مشاكل امنية في منطقة الساحل خاصة بعد تدخل كل من النيجر وبوركينا فاسو

المطلب الثاني: التدخل الروسي في مالي وتداعياته على العلاقات الجزائرية الروسية

بداية التدخل الروسي في مالي: "فاغنر" في بيان مشترك، أكدت كل من روسيا ومالي أن العناصر الروس المتواجدين في البلاد ليسوا مرتزقة، بل مدربون عسكريون يقدّمون الدعم للقوات المالية في مواجهة الجماعات المسلحة الإسلامية التي تشنّ تمردًا مستمرًا منذ عقد من الزمن

وقد تولى قادة مالي الحكم إثر انقلاب وقع عام 2021، ليقرروا بعدها إنهاء التعاون مع القوات الفرنسية واستقدام مجموعة فاغنر الروسية بديلًا عنها وحسب ما أفادت به وكالة رويترز في نفس العام، فقد أبرمت الحكومة المالية عقدًا مباشرًا مع فاغنر، تقدر قيمته بحوالي 10.8 ملايين دولار شهريًا لقاء خدماته ورغم ذلك، تواجه المجموعة اتهامات خطيرة تتعلق بمجزرة وقعت في منطقة "مورا" وسط مالي، حيث يُزعم أن قوات مالية مدعومة بعناصر من فاغنر قامت بقتل مئات المدنيين.[1]

لفهم التواجد الروسي العسكري في مالي لا بد من فهم كيف زحفت قوات فاغنر وصولا الى مالي وماهي الأطراف التي ساهمت في بقاء قوات فاغنر في مالي، فبعد تأسيس فاغنر سنة 2014 في عملية استعادة شبه جزيرة القرم الروسية وبدأت في عمليات التوسع لتصبح الذراع الأولى لموسكو، واستغلت روسيا الانقلابات الأخيرة في مالي والنيجر وبركينا فاسو لترسيخ وجودها في الساحل الافريقي أين تعمل على ضمان الحماية للأنظمة العسكرية في الساحل مقابل الوصول للموارد الطبيعية والاستيلاء عليها مثل الذهب واليورانيوم ما يساعدها في التحايل على الغرب كم جهة وتمويل الحرب في أوكرانيا من جهة أخرين واستفادت روسيا من القواعد العسكرية التي هيأتها جماعة فاغنر في ليبيا لقوات اللواء خليفة حفتر، ويذكر تقرير في واشنطن ان السفير الروسي هو اول دبلوماسي التقى بالقادة العسكريون في مالي سنة 2022 الذين طلبوا لاحقا المساعدة من قوات فاغنر لمواجهة الحركات الإرهابية لقاء 10.8مليون دولار شهريا مقابل التدريب العسكري توفير الحماية لكبار المسؤولين، وبجلول 2022 اكدت السلطات المالية وجود حوالي 400 عسكري روسي وبلغ العدد

[1] حرب ونفط وذهب حقائق عن عمليات فاغنر العسكرية حول العالم، 29.06.2023، الجزيرة، https://www.aljazeera.net/news/2023/6/29/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%B9%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA- تم الاطلاع بتاريخ 01.05.2025

ذروته بالوصول الى 2000 عسكري روسي بما في ذلك فاغنر مع بداية سنة 2023 وربما تكون فاغنر قد ساهمت في تدهور الأوضاع بدل محاربة الحركات الإرهابية[1]

وفي تصريح للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الذي اقر فيه ان مالي امتداد للجزائر يمكن ان ندرك ان التهديدات الأمنية او العسكرية او حتى الاقتصادية والمجتمعية هي مهددات للأمن القومي الجزائري بمعنى ان تواجد قوات فاغنر في شمال مالي التي ترتبط مباشرة مع جنوب الجزائر امر مهدد للأمن القومي الجزائري، كما أدى التواجد العسكري لفاغنر في شمال مالي الى سقوط عشرات من المدنيين إضافة الى عدد كبير من الجرحى خلال الهجمات بطائرات مسيرة التي كادت ان تدخل للحدود الجزائرية لكن كان هناك رد من طرف جماعة تجرير الازواد التي كبدت الجيش المالي ومجموعة فاغنر خسائر كبيرة، وقد صرح الدكتور"زهير بوعمامة" فبي لقاء له مع قناة الشرق للأخبار ان تواجد القوات الروسية في الحدود المالية الجزائرية امر يقلق الجزائر ويثير مخاوفها من حدوث حرب او انفلات امني في المنطقة التي تعتبر هشة خاصة وان هذا النزاع قديم تدرك الجزائر جذوره جيدا هذا ولأنها توسطت ولمارات عديدة كلما ثار النزاع لكن مع تدخل القوات الأجنبية وجدت الجزائر نفسها امام معضلة امنية محاولة الحفاظ على الامن في المنطقة من خلال عدم السماح بحدوث انفلات امني او احتدام الصراع، وفي لقاء لوزير الخارجية الجزائري مع نضيرة الروسي تم طرح ملف فاغنر وتم الاتفاق على تشكيل لجنة للتنسيق مع ضمانات روسية أعطيت للجزائر[2]

تتصاعد التوترات في منطقة الساحل الافريقي عامة خاصة بعد تواجد قوات فاغنر الروسية الامر الذي يدفع بضرورة إعادة النظر في العلاقات الروسية الجزائرية، خاصة بعد زحف قوات فاغنر وتخطيها للمسافة المتفق عليها الامر الذي اعتبرته الجزائر مهددا لأمنها القومي

[1] عبد السلام بارودي، فاغنر تثير قلق الجزائر هل كملة الفصل لمن يدفع أكثر، الحرة، 25 فيفري 2025، https://www.alhurra.com/algeria/2025/02/05/%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D8%AA%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D9%84%D9%82- تم الاطلاع بتاريخ 01.05.2025

[2] الشرق للأخبار، قلق جزائري من تواجد فاغنر على الحدود مع مالي هل تتدخل روسيا، https://youtube.com/@asharqnews تم الاطلاع بتاريخ 04.05.2025

الخريطة رقم 09: أماكن انتشار قوات فاغنر الروسية

المطلب الثالث: تأثير التنافس الصيني الأمريكي على الازمة في مالي

أولا موقف الولايات المتحدة الامريكية من الازمة في مالي

بالحديث عن الولايات المتحدة الامريكية وباعتبارها قوة عظمى في النظام الدولي والتي دائما ما تسعى للهيمنة على مناطق النفوذ والتدخل لكسب الرهانات على اختلاف أنواعها مع عدم السماح بصعود قوى أخرى تنافسها لكن مع بروز القطب الشرقي الصيني الروسي تعيد واشنطن دراسة تحركاتها خاصة في منطقة الساحل الافريقي وبعد التدخل الروسي عن طريف فاغنر مقابل خروج القوات الفرنسية بسبب الانقلاب في مالي وبالتالي توتر الأوضاع أدى الى خلق أزمات ليس في مالي فقط وليس في إقليم الساحل الافريقي وغرب افريقيا بل على الصعيد الدولي العالمي اين برزت المواجهة الروسية الصينية مع الولايات المتحدة الامريكية التي لن تسمح بتوسع قوات روسيا العسكرية لان هذا يهدد مكانتها في النظام الدولي وبالتالي برز نوع جديد من الصراع والتنافس العسكري مع روسيا من جهة والاقتصادي مع الصين التي تسعى لكسب الاستثمارات في منطقة الساحل الامر الذي يجعل لها موطئ قدم في المنطقة ويفتح لها المجال امام الهيمنة على الساحل الافريقي، بهذا ندد واشنطن بالأعمال التي تقوم بها فاغنر معتبرة انها تمس بحقوق الانسان خاصة بعد صدور تقرير للهيئة العالمية لحماية حقوق الانسان، ويبقى هذا مرتبط بازدواجية المعايير فحقيقة ان الولايات المتحدة لا تسعى لحماية حقوق الانسان بل تسعى لتحقيق المصلحة التي تضمن بها الرهانات في منطقة الساحل الافريقي وتعمل من جهة أخرى على الإدارة بالنزاع كما حدث في ليبيا والعراق والعديد منم الدول الأخرى [1]

أعلن الجنرال "كارتر هام" **cartel hem** القائد الأعلى للقوات الامريكية في الافريكوم من ان حل الازمة في مالي لا بد من ان يكون حلا سياسيا، الولايات المتحدة لم تظهر حماسًا كبيرًا للتدخل العسكري المباشر أو دعم التدخل الفرنسي في البداية، بل كانت تتبنى موقفًا أكثر حذرًا، يركّز على الحلول السياسية ومخاوف من التورط في نزاع جديد، على غرار العراق وأفغانستان. لذلك وُصف موقفها بأنه "في مسار معاكس" لتوقعات كل من الحكومة المالية وفرنسا كما رفضت وجود الحل العسكري، قال حسيني عبيدي مدير مركز الدراسات والأبحاث حول العالمين العربي والمتوسطي بجنيف، في حديث لقناة فرانس 24، إن الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في شمال مالي لم يكن مفاجئًا بل كان متوقعًا ومعلنًا مسبقًا فقد سبق للجنرال الأمريكي كارتر هام أن عبّر عن هذا الموقف، وأكدته

[1] الباحثة كداد وفاء، بتصرف

لاحقًا وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، عندما أعلنت أن واشنطن تتحفّظ على أي تدخل عسكري في مالي.[1]

ثانيا: استثمارات الصين في مالي

تتجاوز الصين اليوم إطار العلاقات الاقتصادية التقليدية مع الدول الأفريقية، وتتجه نحو تبنّي نهج جديد أكثر تركيزًا على تعزيز نفوذها من خلال وسائل عسكرية. فـ"التنين الأحمر" لم يعد يكتفي بالاستثمار في قطاعات مثل البنية التحتية، والتصنيع، والطاقة الخضراء، بل أصبحت الشركات الصينية المملوكة للدولة تلعب دورًا محوريًا في هذه العمليات الاستثمارية المتزايدة. وبما أن هذه الاستثمارات تتم في منطقة غنية بالموارد ولكنها غير مستقرة أمنيًا، فإن تأمين الأصول والمصالح الصينية سيتطلب حتمًا حضورًا عسكريًا أكبر، لحماية المنشآت وموظفيها من المخاطر المحتملة في بعض البلدان الأفريقية ورغم أن الصين تعتبر شركات الأمن الخاصة إحدى الأدوات الأساسية لتعزيز حضورها وتأمين مصالحها، إلا أنها تتعامل بحذر شديد مع توظيف هذه الشركات في أفريقيا، ويعود ذلك إلى خشية بكين من أن يُسهم هذا النوع من الانخراط الأمني في تشويه صورتها كقوة عالمية مسؤولة تسعى للتعاون لا للهيمنة، مما قد يُضعف من خطابها الرسمي القائم على الشراكة والتنمية المشتركة[2]

[1] سفيان فجري، لماذا تعارض واشنطن عملا عسكريا في مالي؟، فرانس 24، 01.10.2012، https://www.france24.com/ar/20121001-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B6- تم الاطلاع بتاريخ 10.05.2025

[2] على دريج، بعد استراتيجية القوة الناعمة عسكرة النفوذ الصيني في افريقيا، المدين، 28 ماي 2023، https://www.almayadeen.net/news/politics/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7 تم الاطلاع بتاريخ 01.10.2025

الجدول رقم 04: الشركات الأمنية الصينية في افريقيا:

اسم الشركة	الجهة المؤسسة	مجال النشاط	الخصائص
HuaXin ZhongAn (HXZA)	قدامى المحاربين في جيش التحرير الشعبي	مناطق شديدة الخطورة: خليج عدن، خليج غينيا	مملوكة للقطاع الخاص -نحو 400 عنصر أمن فقط في أفريقيا - واحدة من القلائل المسموح لها بنقل الأسلحة إلى الخارج
Frontier Services Group	مدرجة في بورصة هونغ كونغ	مليات غير مسلحة سابقًا، توسعت لتشمل حماية قطاعات مثل: النفط، الغاز، التعدين، التمويل، الطاقة، البنية التحتية. مكاتب في نيروبي وجوهانسبرغ	بدأت بالأمن الشخصي دون أسلحة - تطور نشاطها ليشمل قطاعات استراتيجية
(OSG))	بإذن من الحكومة الصينية	مرافقة بحرية مسلحة في موانئ أفريقية: مومباسا (كينيا)، دار السلام (تنزانيا)، ديربان (جنوب أفريقيا)، تواماسينا (مدغشقر)	أول شركة صينية خاصة تُرخَّص للمرافقة المسلحة للأساطيل - مصالح مباشرة ضمن "الحزام والطريق"
DeWe Security Company	ضباط سابقون في جيش التحرير والشرطة المسلحة	عمليات ميدانية في إثيوبيا ونيجيريا بالتعاون مع الشرطة والجيش وشركات أمن محلية	بدأت العمل في أفريقيا منذ 2013 - تعتمد على شراكات مع الجهات الأمنية المحلية

1

[1] المرجع نفسه

أجرى وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، جولة إفريقية خلال الفترة من 13 إلى 18 يناير 2024، في إطار تقليد دبلوماسي صيني مستمر منذ 34 عامًا. شملت الجولة كلاً من مصر وتونس، بالإضافة إلى كوت ديفوار وتوغو الواقعتين في منطقة غرب إفريقيا. وبعد نحو ثلاثة أيام، قام نظيره الأمريكي، أنتوني بلينكن، بجولة مماثلة إلى المنطقة نفسها، وذلك خلال الفترة من 21 إلى 26 يناير، في رابع زيارة له إلى القارة الإفريقية منذ توليه منصبه، حيث زار خلالها الرأس الأخضر، كوت ديفوار، نيجيريا، وأنغولا. وفي التوقيت ذاته، قامت ليندا توماس غرينفيلد، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، بجولة شملت ثلاث دول أخرى في غرب إفريقيا، هي: غينيا بيساو، سيراليون، وليبيريا.

تعكس هذه التحركات الدبلوماسية المتزامنة تصاعد التنافس بين بكين وواشنطن على النفوذ في غرب إفريقيا، المنطقة التي تكتسب أهمية جيواستراتيجية متزايدة في سياسات القوتين العالميتين[1]

تشهد مالي تنافسًا حادًا بين عدة قوى دولية وإقليمية، أبرزها فرنسا، روسيا، الولايات المتحدة، الصين، الإمارات، والمغرب، حيث تحوّلت البلاد إلى ساحة صراع نفوذ متعدد الأبعاد. فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، سعت للحفاظ على نفوذها العسكري والسياسي من خلال عملياتها العسكرية (سيرفال ثم برخان) التي كانت بطلب من الحكومة المالية للتخلص من الحركات الإرهابية لكن علاقتها توترت مع السلطات المالية بعد الانقلابات الأخيرة، ورفض الرئيس المالي للتواجد الفرنسي في المنطقة باعتبار ان فرنسا تعمل فقط على تكريس تواجدها في المنطقة وليس التخلص ومحاربة الحركات الإرهابية، هذا وبالضافة الى تصاعد المطالب الشعبية المنددة بان فرنسا تستعمر من جديد وبالتالي كان هناك تراجع للمد الفرنسي في المنطقة وسحبت فرنسا قواتها العسكرية من شمال مالي الامر الذي أدى الى اضطراب العلاقات المالية الفرنسية وترك المجال مفتوح لدخول العديد من القوات الأخرى مثل روسيا التي استغلت هذا الفراغ عبر إرسال قوات غير نظامية من مجموعة فاغنر ودعم مباشر للسلطة الانتقالية وبالتالي فان مجموعة فاغنر الروسية أحد أبرز الفاعلين الجدد في المشهد الأمني بمالي، حيث ظهرت منذ أواخر عام 2021 بعد تدهور العلاقات بين باماكو وباريس وقد تعاقدت الحكومة الانتقالية المالية مع هذه المجموعة لتوفير دعم عسكري في مواجهة الجماعات المسلحة خاصة بعد انسحاب القوات الفرنسية يُتهم عناصر فاغنر بالمشاركة في عمليات ميدانية مشتركة مع الجيش المالي، وتورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان خصوصًا في وسط البلاد، مثل ما حدث في بلدة مورا. ويعكس وجود فاغنر تحوّلًا استراتيجيًا في سياسة مالي الخارجية، بالاتجاه نحو روسيا كبديل عن الشركاء الغربيين التقليديين. في المقابل، تسعى الولايات المتحدة إلى كبح هذا التمدد

[1] دوافع التنافس الصيني الأمريكي على النفوذ في غرب افريقيا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 13.02.2024، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9066/%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A- تم الاطلاع بتاريخ 10.05.2025

الروسي، من خلال تعزيز التعاون الأمني مع الجيش المالي وتقديم دعم استخباراتي وتدريب دون التدخل المباشر ويقتصر التواجد الأمريكي في مالي على الدعم غير القتالي، حيث تركز الولايات المتحدة على تقديم المساعدة التقنية والتدريب للقوات المالية، إلى جانب دعم جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل عبر القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM)ورغم تحفظ واشنطن على الانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد، فإنها حافظت على قنوات التعاون الأمني والاستخباراتي لمتابعة نشاط الجماعات المتطرفة كما تسعى الولايات المتحدة إلى مراقبة التمدد الروسي والصيني في مالي ضمن إطار أوسع من التنافس الجيوسياسية في إفريقيا. أما الصين، فتعتمد على استراتيجية طويلة المدى تقوم على الاستثمار في البنية التحتية والاقتصاد دون انخراط سياسي مباشر مما يمنحها حضورًا مقبولًا لدى جميع الأطراف. على المستوى الإقليمي، تعمل الإمارات على توسيع نفوذها من خلال مشاريع إنسانية وتنموية، مدفوعة برغبة في فرض نموذج الإسلام الوسطي ومواجهة التيارات المتشددة. من جهته، يستخدم المغرب أدوات دبلوماسية دينية وثقافية، أبرزها تدريب الأئمة وترويج التصوف لتعزيز نفوذه الروحي ومنافسة الجزائر في الساحل. وهكذا، تعكس مالي صورة مصغّرة لصراع جيوسياسي معقّد، حيث تتداخل المصالح الأمنية، الاقتصادية، والدينية في سباق للسيطرة والتأثير

المبحث الرابع: دور الفواعل الغير دولية في منطقة الساحل الافريقي "مالي"

المطلب الأول: تأثير الجماعات الإرهابية على النزاع في مالي

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب: يرتبط ظهور ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية والإسلامية إلى حد كبير ببروز التيارات الجهادية الإسلامية المتطرفة التي تبنّت فكرًا راديكاليًا يقوم على إقامة ما يُعرف بـ «الدولة الإسلامية" ومواجهة كل الأنظمة السياسية التي لا تعتمد تطبيق الشريعة الإسلامية كنظام حكم وقد شكلت هذه الجماعات منذ بداياتها ما يُطلق عليه "الخلايا الجهادية الوطنية" التي نشأت غالبًا في سياقات محلية متأثرة بعوامل خارجية وإيديولوجيات عابرة للحدود ،ويُعتبر انتهاء الحرب الأفغانية–السوفياتية عام 1989 نقطة تحول حاسمة في تطور هذه الحركات؛ إذ عاد "الأفغان العرب" الذين قاتلوا في صفوف المجاهدين إلى بلدانهم الأصلية وهم يحملون خبرات قتالية وفكرًا عقائديًا مشبعًا بمفاهيم الجهاد العالمي والتكفير. وقد لعب هؤلاء العائدون دورًا محوريًا في نقل نموذج الجهاد المسلح إلى داخل أوطانهم وأسّسوا العديد من الجماعات الجهادية ذات الطابع المحلي لكنها كانت ترتبط بتنظيمات أوسع ذات بعد إقليمي أو عالمي، مثل تنظيم القاعدة لاحقًا، من جهة أخرى ساهمت الثورة الإيرانية عام 1979 في بروز بعدٍ آخر من الفكر السياسي الديني المتطرف ولكن هذه المرة من منظور شيعي فمنذ صعود آية الله الخميني إلى السلطة، رفعت إيران شعار "تصدير الثورة" إلى باقي الدول الإسلامية داعية إلى تكرار النموذج الإيراني في دول أخرى، خاصة في العالم العربي. وقد شكّل هذا التوجه تهديدًا مباشرًا للأنظمة القائمة، وأدى إلى حالة من الاستقطاب الطائفي والسياسي ساعدت في تأجيج التوترات وتغذية الحركات المسلحة، سواء السنية منها أو الشيعية[1]

تُعد نشأة تنظيم القاعدة تطورًا محوريًا في تاريخ الحركات الإسلامية المسلحة، حيث بدأت ملامحه تتبلور أواخر الثمانينيات، في خضم الحرب السوفياتية الأفغانية (1979–1989). هذه الحرب جذبت آلاف المقاتلين العرب، فيما أصبح يُعرف لاحقًا بـ «الأفغان العرب"، الذين وفدوا إلى أفغانستان بدافع "الجهاد" ضفي هذا السياق، لعب أسامة بن لادن، الشاب السعودي المنتمي لعائلة ثرية ومرتبطة بالمؤسسة السعودية، دورًا محوريًا، حيث بدأ بتمويل وبناء معسكرات لتدريب المقاتلين، ثم أسس عام 1988 تنظيم القاعدة (أي "القاعدة الجهادية") كمنصة لوجستية لتدريب المقاتلين وتنسيق العمليات الجهادية في المستقبل، وقد تم ذلك بالتعاون مع المفكر الجهادي الفلسطيني عبد الله عزام، أحد المنظرين الأساسيين لجهاد الأفغانيين ضد الشيوعية بدعم غير مباشر من ايران والسعودية وباكستان[2]

[1] حمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الجزء الثاني، ط 2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1991، ص. 254.
[2] حسن أبو هنية، السلفية الجهادية في الأردن: من الدعوة إلى التنظيم، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2010، ص. 37

بعد انسحاب القوات السوفياتية، دخلت القاعدة مرحلة انتقالية، تمثلت في إعادة توجيه بوصلتها من "الجهاد المحلي" إلى "الجهاد العالمي"، وهو ما تجلّى في التحول نحو محاربة "العدو البعيد"، أي الولايات المتحدة الأمريكية بدل التركيز فقط على الأنظمة العربية التي كانت تُتهم بـ "الردة" لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية. ويُعزى هذا التحول إلى أحداث كبرى، أبرزها تمركز القوات الأمريكية في الخليج بعد غزو العراق للكويت سنة 1990، وهو ما اعتبره بن لادن اعتداءً على الأراضي المقدسة، ليعلن بعد ذلك العداء الصريح لأمريكا[1]

من الناحية الفكرية، تأسس خطاب القاعدة على مرجعيات متطرفة، أهمها كتابات سيد قطب في مفاهيم "الجاهلية" و"الحاكمية"، التي تُكفّر الأنظمة والمجتمعات التي لا تحكم بما أنزل الله. كما تأثر التنظيم بفتاوى عبد الله عزام التي شرّعت "الجهاد الفردي" ضد الاحتلال الكافر في كل مكان، وبخاصة الفكر الذي طوره أيمن الظواهري لاحقًا، والذي مزج بين تنظيم "الجهاد الإسلامي" المصري وفكر القاعدة، ليُصاغ بذلك مفهوم "الجهاد العالمي المعولم" [2]

بعد تحالف القاعدة مع الظواهري في نهاية التسعينيات، بدأ التنظيم في تنفيذ عمليات نوعية، أبرزها تفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام عام 1998، ثم تفجير المدمرة USS Cole في اليمن عام 2000، وصولًا إلى هجمات 11 سبتمبر 2001، التي مثّلت ذروة العمل الإرهابي العابر للحدود وأدخلت العالم في مرحلة جديدة من "الحرب على الإرهاب[3]

الإرهاب في الساحل الافريقي: الدول العربية كأول خطوة نحو التوحيد تأسس تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في نوفمبر 2006 بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية إلى تنظيم القاعدة المركزي، معلنين مبايعتهم لأسامة بن لادن في 24 جانفي 2007. وقد جعل التنظيم من تدويل العنف هدفاً استراتيجياً، مدفوعاً بعوامل متعددة. مستغلاً الأوضاع الأمنية الهشة في منطقة الساحل والصحراء، خصوصاً في المثلث الحدودي بين الجزائر، موريتانيا، ومالي، إضافة إلى النيجر وتشاد، تمكّن التنظيم من تركيز نشاطه في هذه المناطق. وتتمثل أبرز استراتيجيات القاعدة في إنشاء مراكز تدريبية في الصحراء الكبرى، وتجميع الجماعات المتطرفة فيها، والعمل على تأسيس "إمارة" تابعة للتنظيم المركزي. كما يسعى إلى تجنيد الشباب الناقم على السياسات الحكومية، خاصة في الدول التي تُ perceived موالية للغرب مثل الجزائر، مالي، وموريتانيا، وتوسيع ساحة المواجهة بربطها بالتنظيمات الناشطة في شمال إفريقيا والقرن الإفريقي، بهدف توحيد الجهود وتقوية نفوذ الجماعات الإرهابية المتمركزة على الحدود الجزائرية–الليبية والموريتانية–المالية

[1] عبد الباري عطوان، التاريخ السري للقاعدة، ترجمة أحمد عبد اللطيف، القاهرة: دار الشروق، 2006، ص. 89–95

[2] واز جرجس، القاعدة: القصة الكاملة، ترجمة مجدي عبد المجيد، القاهرة: دار الشروق، 2007، ص. 112–12 2

[3] لورنس رايت، البرج القريب: القاعدة والطريق إلى 11 سبتمبر، ترجمة طلعت الشايب، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012، ص. 321–340

شكل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كامتداد للجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، الفصيل المنشق عن الجماعة الإسلامية المسلحة .(GIA) وقد جاء هذا التحول في التسمية في سياق استراتيجي يهدف إلى تجاوز الحصار الأمني الذي فرضته السلطات الجزائرية على التنظيم، بالإضافة إلى السعي لاكتساب الشرعية من خلال الانتماء لتنظيم القاعدة الذي ارتبط، في المخيال الشعبي، بالمواجهة مع القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان ويرى خبراء في الحركات المتطرفة أن هذا الانضمام للقاعدة لم يكن مفاجئًا، بل جاء كرد فعل على التقهقر العسكري ومحاولة للارتقاء من حركة محلية إلى تنظيم ذي بعد إقليمي. في هذا السياق، يبرز الباحث ماثيو غيدار (Mathieu Guidère)في كتابه "القاعدة تغزو المغرب العربي" أن الجذور الفكرية والعملية لتنظيم القاعدة في المنطقة تعود إلى مرحلة أفغانستان، حيث كان يتم إعداد المقاتلين قبل أحداث 11 سبتمبر، مرورا بتجربة العراق تحت قيادة "أبو مصعب الزرقاوي"، والتي تحولت إلى نموذج يُحتذى به من طرف الجماعات المسلحة في العالم الإسلامي[1].

توسع التهديد الإرهابي في منطقة الساحل والمغرب العربي تواكب مع تطورات سياسية واقتصادية وأزمات داخلية، مثل الصراع الطارقي في شمال مالي والفوضى السياسية في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي وقد ارتبطت التنظيمات المحلية، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بجماعات جهادية أخرى كـ «بوكو حرام" في نيجيريا و"حركة الشباب" في الصومال كما ظهرت حركات جديدة مثل "أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، التي نشأت نتيجة انشقاقات داخلية عن القاعدة نفسها وخلال السنوات الأخيرة استهدف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) بالدرجة الأولى الرعايا الأجانب خاصة الأوروبيين، من بينهم سياح وعمال إغاثة إنسانية، حيث سُجلت حالات اختطاف متكررة منذ نهاية سنة 2012. وقد أوضح الخبير الفرنسي في شؤون الإرهاب، ماثيو غيدار، في مقابلة مع الصحفي ألكسندر قوبل (مراسل "دويتشه فيله")، أن التنظيم يعتبر الرهائن "أسرى حرب"، ويستغلهم كورقة ضغط للتفاوض مع الحكومات الغربية، سواء لطلب فدية مالية أو للمطالبة بإطلاق سراح عناصر تابعة له في دول الساحل. وفي حال رفضت الجهات الرسمية الاستجابة لهذه المطالب، فإن القتل يُصبح خيارًا مطروحًا من طرف التنظيم

وفي السياق نفسه، نقلت صحيفة The Guardian البريطانية عن الباحث مورتن بواش من جامعة أوسلو، قوله إن مختار بلمختار، أحد قادة التنظيم البارزين، لم يكن ذا أهمية أيديولوجية داخل القاعدة، بل كان يُعرف ببراغماتيته واهتمامه الأكبر بالربح المادي أكثر من الانخراط في "الجهاد"، ما

[1] قلاع الضروس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة مقدمو لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، س2013) ص 53

يعكس الصلة الوطيدة بين النشاط الإرهابي في المنطقة والجريمة المنظمة، خصوصًا التهريب وتجارة المخدرات وتبييض الأموال

ومع التدخل الفرنسي في مالي بدعم من سلطات باماكو ومنظمة دول غرب إفريقيا (ECOWAS)عبّر خبراء أمنيون عن مخاوف متزايدة من تنامي التحالفات بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في منطقة الساحل، مع اتساع دائرة التهديد نحو الجزائر وشمال إفريقيا. وتشير دراسات أمريكية إلى أن هذه المنطقة تشكل بيئة رخوة وخصبة لنمو التطرف، خصوصًا مع انتشار الحركات السلفية المتشددة والتحديات التنموية والاجتماعية التي تعاني منها شعوب المنطقة[1]

تطرق تقرير للأمم المتحدة أبرز النقاط التي تفسر تداعيات انتشار الإرهاب في دول الساحل الافريقي

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)بعنوان "رحلة إلى التطرف في إفريقيا: مسارات التجنيد والانفصال" يسلط الضوء على تزايد ظاهرة التطرف العنيف في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أصبحت المنطقة تمثل 59% من إجمالي الوفيات المرتبطة بالإرهاب عالميًا. يشير التقرير إلى أن 92% من المجندين الجدد إلى الجماعات المتطرفة انضموا لأسباب اقتصادية مثل البحث عن فرص عمل وتحسين الأوضاع المعيشية، بدلاً من الدوافع الدينية. كما أن الانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل قوات الأمن الحكومية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة، كانت من العوامل الرئيسية التي دفعَت الأفراد للانضمام إلى هذه الجماعات. يشير التقرير أيضًا إلى تأثير العوامل البيئية مثل تغير المناخ وجائحة كوفيد-19، اللتين ساهمتا في زيادة الأوضاع الصعبة في المنطقة، مما دفع المزيد من الأشخاص إلى الانضمام للتنظيمات الإرهابية. وللتصدي لهذه الظاهرة، يُوصي التقرير بالتركيز على الوقاية من التطرف عبر تحسين الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى دعم برامج إعادة التأهيل والاندماج المجتمعي للأفراد الذين تم تجنيدهم في هذه الجماعات[2]

يتضمن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "رحلة إلى التطرف في إفريقيا: مسارات التجنيد والانفصال" مجموعة من الإحصائيات المهمة التي تعكس حجم وخطورة ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة، من أبرزها:

[1] المرجع نفسه، ص54

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. رحلة إلى التطرف في إفريقيا: مسارات التجنيد والانفصال. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023. https://www.undp.org/ar/publications/journey-extremism-africa-pathways-recruitment-and-disengagement-arabic. تم الاطلاع بتاريخ 02.05.2025

59% من الوفيات الناتجة عن الإرهاب في العالم سنة 2021 وقعت في إفريقيا جنوب الصحراء، ما يجعلها المنطقة الأكثر تضررًا من الإرهاب عالميًا

92% من المجندين الذين شملهم التقرير قالوا إنهم انضموا للجماعات المتطرفة لأسباب اقتصادية، في حين أن الدوافع الدينية تراجعت بنسبة 57% مقارنة بتقرير عام 2017

71% من المجندين تأثروا بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن (مثل القتل أو الاعتقال التعسفي لأحد أفراد الأسرة)، وكان لذلك دور مباشر في انضمامهم للتنظيمات الإرهابية

متوسط عمر الانضمام إلى الجماعات المتطرفة بلغ حوالي 22 عامًا، وهو ما يعكس استهداف الشباب بشكل خاص[1]

تعكس النسب الواردة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صورة مقلقة لتنامي التطرف العنيف في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تشير البيانات إلى أن المنطقة سجلت 59% من وفيات الإرهاب عالميًا سنة 2021، ما يؤكد تحولها إلى بؤرة رئيسية للأنشطة الإرهابية. كما أن 92% من الأفراد الذين تم تجنيدهم في الجماعات المتطرفة صرّحوا بأن دافعهم الأساسي كان اقتصاديًا، وهو ما يكشف هشاشة الظروف المعيشية وغياب البدائل التنموية. اللافت أيضًا أن الدوافع الدينية تراجعت بنسبة 57% مقارنة بالتقرير السابق، ما يدل على تراجع الخطاب العقائدي لصالح أهداف مادية. أما نسبة 71% من المجندين الذين تأثروا بانتهاكات حقوق الإنسان، فتوضح الدور السلبي للممارسات الأمنية القمعية في دفع الشباب نحو التطرف، مما يستوجب مراجعة شاملة للسياسات الأمنية في المنطقة. توضح هذه النسب أن مواجهة الإرهاب في إفريقيا لا يمكن أن تقتصر على الحلول العسكرية فقط، بل تتطلب استجابات تنموية وحقوقية شاملة وبالتالي في ظل تصاعد التهديدات الإرهابية تجد الجزائر نفسها محاطة بحزام ناري من العديد من الجوانب فلم تعد التهديدات دولية فقط بل أصبحت لا تماثلية وعابرة للحدود ويصعب الوصول اليها او اختراق الشبكات الخاصة بها لهذا فعلى الجزائر محاولة تعزيز الجهود من اجل منع وجود اختراق أمنى ليس هذا فقط بل لا بد من بناء مقاربة امنية جديدة من شأنها التكيف مع متطلبات البيئة المتغيرة

حركة أنصار الدين: أسست حركة "أنصار الدين" في ديسمبر 2011، في مدينة كيدال بشمال مالي، بزعامة إياد آغ غالي، أحد قادة الطوارق التاريخيين، وممن خاض القتال ضد حكومة مالي في تسعينيات القرن الماضي مع "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" وقد كان فكر مؤسس الحركة آغ غالي أقرب إلى اليساري القومي الوطني، لكنه اعتنق فيما بعد التوجه السلفي الجهادي، وعاد مع سقوط نظام

[1] المرجع نفسه

العقيد الليبي الراحل معمر القذافي إلى أزواد، واتخذ من سلسلة جبال "أغارغار" المتاخمة لكيدال مقرا له وبدأ بتجميع المقاتلين الطوارق ليكوّن نواة "حركة أنصار الدين"[1]

إضافة الى هذا تُعد حركة أنصار الدين إحدى أبرز الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، وتحديدًا في شمال مالي، وتتّبع الفكر السلفي الجهادي سعت الحركة منذ ظهورها إلى فرض الشريعة الإسلامية، واستغلت حالة الفراغ الأمني في شمال مالي لتوسيع نفوذها، خاصة بعد انهيار مؤسسات الدولة. وقد ارتبطت بشكل وثيق بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وشاركت في السيطرة على مدن كبرى مثل تمبكتو وغاو لاحقًا، ساهم تدخل القوات الفرنسية في تراجعها ميدانيًا، غير أن أنصار الدين عادت إلى الواجهة من خلال اندماجها في تحالف جديد تحت مسمى "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" سنة 2017، ما زاد من تعقيد الوضع الأمني في الساحل وأثر سلبًا على الاستقرار والهجرة في المنطقة، لا تقتصر حركة أنصار الدين في أهدافها على منطقة أزواد التي انطلقت منها، بل تسعى إلى توسيع مشروعها ليشمل جميع الأراضي الإسلامية في مالي. وقد استغلت الحركة حالة الفوضى التي أعقبت الانقلاب العسكري وانهيار الجيش في شمال البلاد، فعقدت اتفاقات تنسيق مع جماعات مسلحة تنشط في المنطقة، مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد تمكنت أنصار الدين من بسط نفوذها في شمال شرق مالي، خاصة بعد مهاجمتها لقاعدة عسكرية في مدينة أغهلوك قرب كيدال في يناير 2012، ثم سيطرتها على مدينة تساليت، استفادت الحركة من الخبرة العسكرية لزعيمها إياد أغ غالي، ومن مكانته القبلية، مما مكّنها من إحكام السيطرة على الشمال الشرقي للبلاد. وقد جذب خطابها الديني وانتصاراتها العسكرية عددًا من المسلحين المنتمين إلى "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، الذين التحقوا بصفوفها[2]

[1] حركة انصار الدين، الجزيرة، 12.02.2014،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/12/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86 تم الاطلاع بتاريخ 01.05.2025

[2] أنصار الدين في مالي: من الجهاد الى الحوار السياسي، الجزيرة نت. "حركة أنصار الدين." موسوعة الجزيرة. نُشر في 12 فبراير 2014.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/12/حركة-أنصار-الدين تم الاطلاع بتاريخ 01.05.2025

الخريطة رقم 10: بؤر الإرهاب في افريقيا جنوب الصحراء

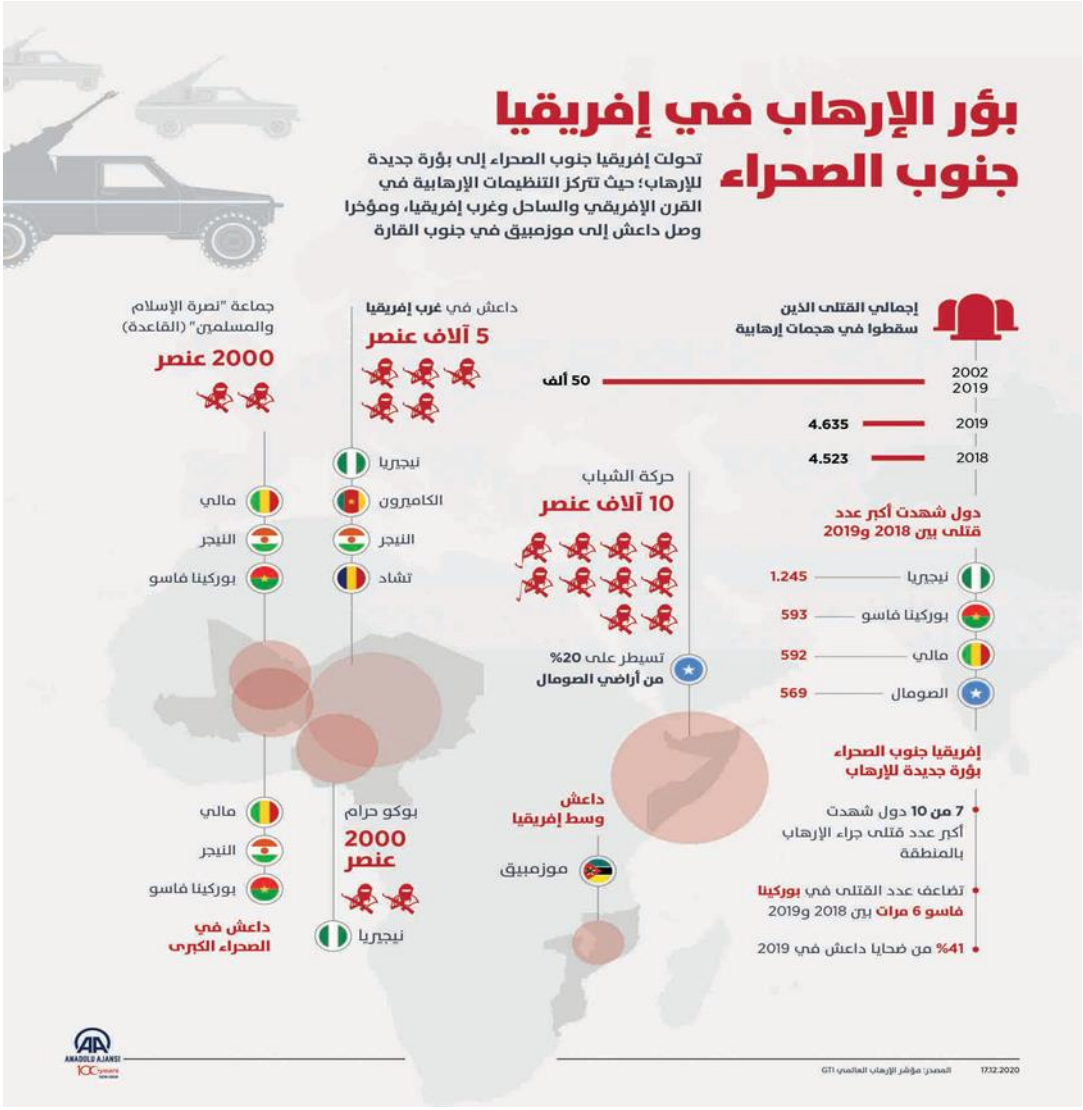

1

[1]المصدر:
https://www.aa.com.tr/ar/info/%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83/21331

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وشبكات الاتجار بالمخدرات

تعريف الجريمة المنظمة: جماعة ذات هيكل تنظيمي تأسست على مرّ الزمن وتعمل بصورة متضافرة لارتكاب الجرائم بغية الحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية"، وفق تعريفَي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وتعرّف الجريمة المنظمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تُعرف باسم "اتفاقية باليرمو" والتي تضمّ 189 دولة طرف، على أنها جميع "الجرائم ذات الطابع عبر الوطني التي ترتكبها جماعة ذات هيكل تنظيمي [...] من أجل الحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية، وهي جرائم في غاية الخطورة ويُعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقلّ عن أربع سنوات".[1]

الجريمة المنظمة هي ظاهرة دائمة التحول تمسُّ جميع البلدان. والجماعة الإجرامية المنظمة هي تلك التي تضم ثلاثة أشخاص أو أكثر، وتتسم بقدر من التنظيم الهيكلي، ويمتد وجودها فترةً من الزمن، وتهدف إلى ارتكاب واحدة على الأقل من الجرائم الخطيرة (ترد أدناه قائمة ببعض أمثلة الأنشطة التي يمكن أن تشكل جرائم خطيرة). وتعمل الجماعة الإجرامية المنظمة أيضاً على نحو منسَّق بغية تحقيق غرضها العام المتمثل في الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى. وكثيراً ما تجد الجماعات الإجرامية المنظمة مجالاتها الرئيسية لجني الأرباح في توفير سلع وخدمات غير مشروعة تحظى بإقبال شديد من عامة الناس. ومن أمثلة الأنشطة التي يمكن أن تكرس الجماعات الإجرامية المنظمة نفسها لها: الاتجار بالمخدِّرات، الاتجار بالأسلحة النارية، الاتجار بالبشر، تهريب المهاجرين، جرائم الحياة البرية والحراجة، الاتجار بالسلع المقلَّدة أو بالمنتجات الطبية الزائفة أو الاتجار بالممتلكات الثقافية. وبما أنَّ جني الأرباح هو الغرض الأساسي للجريمة المنظمة فكثيراً ما تذهب هذه الجماعات بعيداً في السعي إلى إخفاء وحماية ما تكسبه من الأنشطة غير المشروعة، عن طريق الفساد وغسل الأموال والابتزاز وغيرها من أشكال التسلل إلى قطاع الأعمال والجهاز الحكومي. ومن الشائع أن تعمل الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الحدود؛ وتنوُّع المجالات التي يمكن أن تتواجد فيها إنما يعني أنها أكثر حضورا في المجتمع مما قد يَظُنُّه المرء عادة[2]

اشكال الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي: تتنوع اشكال الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي وهذا لهشاشة الأنظمة والدول فيها ولعل أبرزها

[1] Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, "Lutter contre la criminalité organisée," France Diplomatie, consulté le 3 mai 2025, https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-proliferation/lutter-contre-la-criminalite-organisee/. تم الاطلاع بتاريخ 04.05.2025

[2] UNODC: Education for Justice, « الجريمة المنظمة Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (ONUDC), », consulté le 3 mai 2025, https://www.unodc.org/e4j/ar/secondary/organized-crime.html. تم الاطلاع بتاريخ 04.05.2025

الهجرة الغير شرعية: تعدّ الهجرة غير الشرعية أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي، نظراً لارتباطها الوثيق بمظاهر أخرى من الجريمة المنظمة مثل التهريب، والاتجار بالأسلحة، وتجارة المخدرات، إضافة إلى ما تُسببه من مشكلات صحية واقتصادية واجتماعية. وتُعد هذه الظاهرة من السمات البارزة في القارة الإفريقية، خاصةً في أعقاب نهاية الحرب الباردة، حيث شهدت المنطقة موجات من الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية، ما وفّر أرضية خصبة لبروز هذه الظاهرة. وقد ساهمت عدة عوامل في تفاقم الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل، منها الجفاف التصحر، وغياب التنمية الحقيقية، إضافة إلى انتشار شبكات الجريمة المنظمة، ما دفع بالكثيرين إلى الهجرة نحو مناطق أكثر استقراراً وأمناً وتشكّل الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي مصدر قلق أمني متزايد بالنسبة للأمن الإقليمي في منطقة المغرب العربي. وتمتاز هذه الظاهرة بوجهين متداخلين: صفة المهاجر غير الشرعي، وصفة اللاجئ الناتجة عن الحروب والاضطرابات الأمنية. وتُعد دولة مالي من بين الدول التي تسجل أعلى معدلات الهجرة في المنطقة، سواء داخل القارة الإفريقية (الهجرة داخل القارات) أو باتجاه خارجها (الهجرة بين القارات)، حيث يُقدّر عدد المهاجرين الماليين بنحو 1.2 مليون شخص، أي ما يعادل حوالي 9% من إجمالي السكان. وتُعتبر فرنسا الوجهة الأساسية التي تستقطب أكبر عدد من هؤلاء المهاجرين. وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة غير الشرعية لا تشكل بحد ذاتها تهديدًا أمنيًا مباشرًا، كما يُروج له أحيانًا، لكنها قد تتحول إلى تهديد حقيقي في حال توافرت ظروف معيّنة، مثل تفشي الإحباط وفقدان الأمل [1]

تأثير الازمة في مالي على الهجرة الغير شرعية: شهدت دولة مالي منذ اندلاع أزمتها الأمنية والسياسية انعكاسات عميقة على واقع الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، إذ أدت حالة عدم الاستقرار والصراع المسلح بين الأطراف المتنازعة إلى موجات نزوح جماعي، تجاوزت في آثارها الحدود الجغرافية لمالي لتشمل دول الجوار. فقد تسببت الأزمة، لا سيما في مرحلتها الأولى، في كارثة إنسانية حقيقية تمثلت في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، معظمهم من المدنيين الهاربين من العنف والاضطرابات المسلحة، باتجاه دول مثل النيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو. وأشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أعداد اللاجئين الماليين تجاوزت العشرين ألف لاجئ، توزعوا على عدة دول مجاورة، حيث استقبلت النيجر ما يزيد عن 21,000 لاجئ، بينما احتضنت موريتانيا أكثر من 5,000، وبوركينا فاسو نحو 1,000 لاجئ. هذا التدفق الكبير فرض تحديات إنسانية وأمنية متزايدة على دول الجوار، خاصة مع ضعف البنى التحتية والموارد، مما فاقم من هشاشة المنطقة

[1] مصطفى كراوه، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 1 (31 يناير 2020) ص 532

وساهم في خلق بيئة خصبة لنشاط شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل الفوضى لتوسيع نفوذها عبر تهريب البشر وتجنيدهم في أنشطتها غير القانونية[1]

تداعيات سقوط نظام القذافي على الهجرة الغير شرعية: شهدت ليبيا في 17 فيفري 2011 اندلاع مظاهرات شعبية واسعة طالبت بإنهاء نظام العقيد معمر القذافي، الذي حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود وقد واجه النظام هذه الاحتجاجات بالقوة، ما أدى إلى اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن ونتيجة لتزايد الضغوط الداخلية والدولية، تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعدد من الدول العربية تحت ذريعة حماية المدنيين، وهو ما أدى إلى تصعيد النزاع وتحوله إلى صراع مسلح مفتوح. ومع تصاعد العمليات العسكرية، تمكنت قوات المعارضة الليبية من السيطرة على العاصمة طرابلس في 21 اوت 2011، وفي 20 أكتوبر من نفس العام تم الإعلان عن مقتل العقيد معمر القذافي، إيذانًا بمرحلة جديدة من تاريخ ليبيا السياسي ورغم الجدل القائم حول طبيعة نظام القذافي ومدى نجاحه في إدارة شؤون الدولة خلال فترة حكمه، إلا أن العديد من المراقبين يتفقون على نجاحه في السيطرة المحكمة على ملف الهجرة غير الشرعية، خاصة عبر السواحل الليبية نحو أوروبا[2]

وقد استثمر القذافي هذا الملف كورقة ضغط في علاقاته مع الدول الأوروبية، حيث كان يدرك حساسية هذا الموضوع بالنسبة لها، خاصة بعد حادثة تفجير طائرة لوكربي، فكان الملف بمثابة أداة تفاوض فعّالة استخدمها لفك العزلة الدولية المفروضة على نظامه حينه فبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في عام 2011 إلى إدخال ليبيا في مرحلة من الفوضى السياسية والأمنية العميقة، ما حول الدولة إلى كيان هش يُوصف غالبًا بـ «الدولة الفاشلة". فبعد انهيار مؤسسات الدولة، تفككت الأجهزة الأمنية وانقسمت إلى ميليشيات متناحرة تتقاسم السيطرة والنفوذ على مختلف المناطق، ودخل بعضها في تحالفات مشبوهة مع تنظيمات إرهابية كتنظيم القاعدة، وشبكات الجريمة المنظمة والتهريب العابرة للحدود، المنتشرة في بؤر التوتر كسوريا ومصر واليمن وفلسطين. ووسط هذا الوضع، أصبحت ليبيا نقطة عبور مفضلة للهجرة غير الشرعية نحو دول الاتحاد الأوروبي، خاصة إيطاليا، نظرًا لغياب الرقابة الفعلية على السواحل أسهمت الأزمة الليبية بشكل مباشر في تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث فتحت الفوضى الأمنية التي أعقبت سقوط نظام القذافي الباب على مصراعيه أمام شبكات الاتجار بالبشر، وجعلت من ليبيا نقطة انطلاق رئيسية للهجرة غير النظامية نحو أوروبا. ويُعزى ذلك إلى عدد من العوامل، من أبرزها الفلتان الأمني وغياب

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أزمة الساحل"، بوابة البيانات التشغيلية، https://data.unhcr.org/en/situations/sahelcrisis. تم الاطلاع بتاريخ 04.05.2025

[2] مبارك جعفري، الازمات في منطقة الساحل ودورها في الهجرة الغير شرعية، ملتقى دولي، (جامعة أدرار: مخبر الدراسات الافريقية، س2016) ص7و8

مؤسسات الدولة، إلى جانب الطول الشاسع للسواحل الليبية وحدودها البرية، فضلًا عن قربها الجغرافي من السواحل الأوروبية، ما يجعلها منطقة استراتيجية ومثالية لنشاط شبكات التهريب[1].

وفي هذا السياق، تؤكد الدراسات أن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون أمنية فقط، بل تستدعي معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة، وعلى رأسها الفقر والبطالة وانعدام الفرص التنموية. كما يُعدّ تحقيق الاستقرار السياسي في دول المصدر، وبناء نظم ديمقراطية قوية، وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية من بين الحلول الهيكلية الأكثر فاعلية على المدى الطويل

الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر: تُعد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي نتيجة لتضافر عدة عوامل أمنية وسياسية واقتصادية وطبيعية. فعلى الصعيد الأمني والسياسي، تعاني هذه الدول من حروب أهلية وصراعات عرقية مزمنة، إضافة إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي، وتهديدات متواصلة من الجماعات الإرهابية، فضلاً عن حملات القمع والاضطهاد التي تدفع العديد من السكان إلى الفرار بحثاً عن الأمان أما من الجانب الاقتصادي والطبيعي، فتعاني المنطقة من أزمات مناخية حادة، كالجفاف الذي يؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية ونفوق الثروة الحيوانية، مما يزيد من حدة الفقر. ورغم ما تملكه هذه الدول من ثروات طبيعية هائلة، فإن اقتصاداتها غالباً ما تكون ضعيفة وغير قادرة على خلق فرص عمل كافية، في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، واستمرار التصحر، وانتشار البطالة، وغياب ديناميكية تنموية تستجيب لحاجات السكان، الأمر الذي يدفع شرائح واسعة لاسيما من الشباب إلى الهجرة غير الشرعية بحثاً عن ظروف معيشية أفضل وهناك مجموعة من العوامل التي دفعت المهاجرين الأفارقة إلى اختيار الجزائر كبلد عبور أو وجهة وصول وأولها من النواحي الاستراتيجية يتمثل في الموقع الجغرافي للجزائر إذ تقع على تقاطع طرق حيوية حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط وتتبنى حدودًا طويلة مع دول الساحل الإفريقي. يُعد هذا الموقع المتميز عاملًا محفزًا للهجرة؛ لأنه يسهل حركة المهاجرين بين القارة الإفريقية وأوروبا، حيث تشكل الحدود المشتركة مع دول الساحل نقطة انطلاق طبيعية، ويعزز الوصول إلى الموانئ البحرية التي تُعد بمثابة بوابة عبور نحو الأسواق الأوروبية[2]

[1] المنظمة الدولية للهجرة، تقرير مصفوفة تتبع النزوح – الجولة 54: تقرير المهاجرين في ليبيا، ديسمبر 2023، ص. 1، https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_Libya_R54_Migrant_Report_Final_V2.pdf?iframe=true&utm تم الاطلاع بتاريخ 05.04.2025

[2] برناوي أسماء، تداعيات الهجرة الغير شرعية على الامن المجتمعي الجزائري دراسة حالة المهاجرين الافارقة، مجلة القانون المجتمع والسلطة، م10، ع01، س2021، ص84

تحوّلت الجزائر من مجرد بلد عبور إلى بلد استقرار نسبي للمهاجرين غير الشرعيين، ويُعزى هذا التحول إلى عدة عوامل داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الداخلي، ساهم انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في خلق مناصب شغل جديدة، خاصة في قطاعات الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية، والأعمال الحرة والخدمات المنزلية لدى الخواص، وهو ما فتح المجال أمام المهاجرين الأفارقة للاندماج في سوق العمل ولو بشكل غير رسمي. كما أن لجوء أرباب العمل الجزائريين إلى تشغيل المهاجرين غير النظاميين بأجور منخفضة خاصة في قطاعات الزراعة وخدمة البيوت والبناء عزز من استقرار هؤلاء المهاجرين في البلاد. أما على الصعيد الخارجي فقد لعبت السياسات الأوروبية دورًا في هذا التحول حيث تبنت دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1988 استراتيجية محكمة لإغلاق حدودها في وجه المهاجرين، وأوكلت تنفيذها إلى الوكالة الأوروبية لحرس الحدود (Frontex)من خلال فروعها المنتشرة في إسبانيا، إيطاليا، اليونان، وألبانيا، ما زاد من صعوبة عبور المهاجرين إلى الضفة الشمالية للمتوسط، ويُضاف إلى كل ذلك العامل الجغرافي إذ أن الجزائر تُعد دولة مترامية الأطراف تحدها سبع دول هي تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، المغرب، والصحراء الغربية، ما يجعل من مراقبة الحدود أمرًا معقدًا ويُسهّل تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها.[1]

الشكل رقم 01: الاتجار بالمخدرات في مالي والنيجر وتشاد من 2019الى 2022

FIG 10. Trends in tramadol seizures in Chad, Mali and the Niger 2019–2022

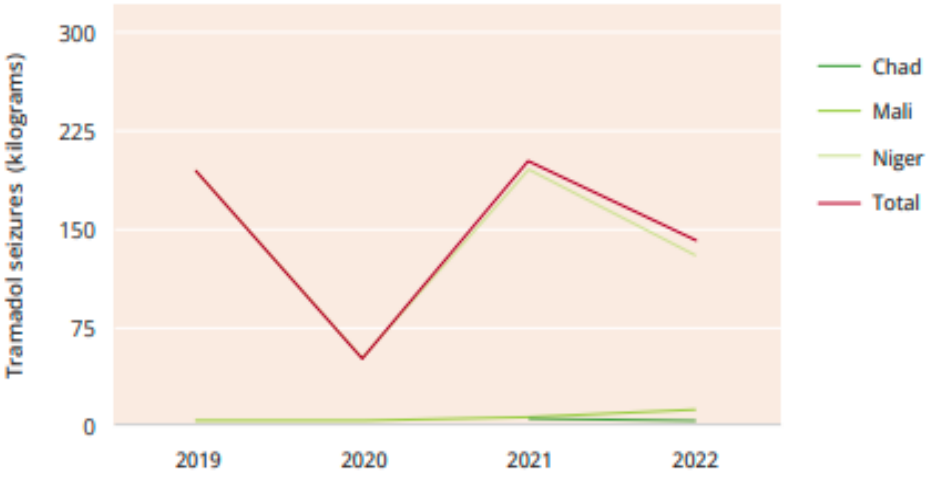

Sources: UNODC, responses to the annual report questionnaire 2019, 2020, 2021 and 2022 from Chad, Mali and the Niger; and government information from 2019, 2020 and 2021 from Chad, Mali and the Niger. Burkina Faso reported annual seizures of 30 kg of tramadol in 2020 and 848 kg in 2022, which is insufficient to conduct trend analysis. No data were available for Mauritania and no data available for Chad for the period 2019 to 2020.

[1] خيرة العروشي، إدارة الهجرة في الجزائر التحديات والاتهامات والافاق المستقبلية، (جامعة ليدز: كلية عليم الاجتماع والسياسة الاجتماعية)

في العقدين الماضيين، أصبحت إفريقيا منطقة عبور للكوكايين المتجه إلى أوروبا من الغرب والهروين القادم من الشرق. تمتد تداعيات هذه التجارة بالمخدرات إلى ما هو أبعد من مجرد الترانزيت، حيث زادت توفر هذه المواد وغيرها، وخاصة القنب والمستحضرات الصيدلانية الأفيونية، مما أدى إلى تصاعد استهلاك المخدرات المحلي.

إحدى التحديات الكبيرة في فهم نطاق هذه المشكلة هي نقص البيانات الوطنية المتعلقة باستخدام المخدرات على مستوى السكان، وهو ما يمكن تعويضه جزئيًا من خلال إنتاج تقديرات إقليمية. على سبيل المثال، يعد استخدام القنب مرتفعًا بشكل خاص في غرب ووسط إفريقيا، حيث كانت نسبة انتشار الاستخدام في العام الماضي في 2021 تقارب 10 في المئة (30 مليون شخص)، مما يعكس إلى حد كبير انتشار استخدام القنب في نيجيريا. في دول الساحل، سجلت بوركينا فاسو وتشاد والنيجر زيادة كبيرة بنسبة تزيد عن 10 في المئة في انتشار استخدام القنب في عام 2022.

على الرغم من عدم وجود بيانات مفصلة حسب الجنس حول استخدام القنب في دول الساحل، تشير البيانات الإقليمية في إفريقيا إلى تفاوت كبير بين استخدام الذكور والإناث للقنب، حيث كان 88 في المئة من مستخدمي القنب في 2021 من الذكور و12 في المئة من الإناث. من بين حوالي 12 في المئة من النساء اللواتي استخدمن القنب في الأشهر الـ 12 الماضية في إفريقيا، كان 10 في المئة منهن يتلقين العلاج بسبب استخدام القنب في مالي[1]

[1] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). TOCTA Sahel: Drug Trafficking in the Sahel. 2021 https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_drugs.pdf. تم الاطلاع يوم 02.04.2025

الخريطة رقم 11: شبكة الاتجار بالمخدرات في الساحل الافريقي

MAP 3. Main pharmaceutical opioid trafficking routes to and from the Sahel countries, and annual seizures of pharmaceutical opioids in West and Central Africa, 2019–2022

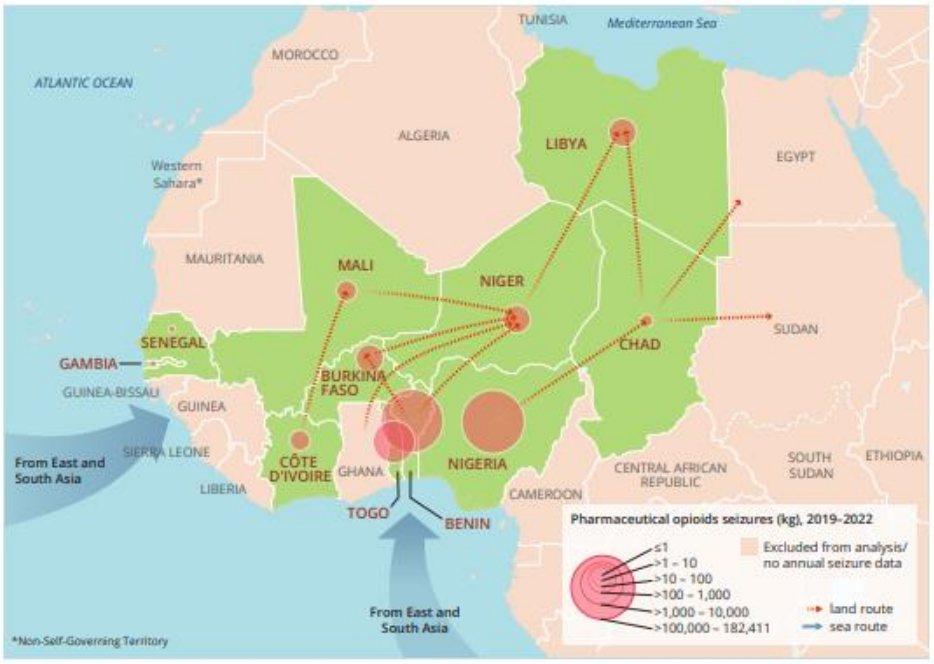

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Sources: UNODC Drugs Monitoring Platform, annual report questionnaire and interviews with law enforcement officials.

كانت تأثيرات تهريب المخدرات على السياسة في غرب أفريقيا بعيدة المدى، حيث شهدت دول مثل غانا فضائح وطنية. فقد تسبب ضبط السفينة MV Benjamin في عام 2006، والتي كانت تحمل كميات ضخمة من الكوكايين، في فضيحة إعلامية استمرت في جذب الاهتمام في غانا. كما تم ربط أفراد من عائلة الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز بعدد من قضايا تهريب المخدرات، مما ألقى الضوء على تورط شخصيات رفيعة في تجارة الكوكايين. ورغم أن حجم تهريب الكوكايين عبر منطقة الساحل لا يزال غير واضح تمامًا، إلا أن هناك أدلة على تدفقات كبيرة من الكوكايين، كما يتضح من ضبط 254 كجم من الكوكايين من خلال مهربي الطائرات من مالي بين يناير 2006 ومايو 2008. غالبًا ما كانت هذه العمليات مرتبطة بتمويل الإرهاب، حيث أفادت التقارير الإعلامية بأن جماعات مثل جماعة الدعوة والقتال(GSPC) ، التي أصبحت لاحقًا القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(AQIM) ، كانت تستفيد من إيرادات تجارة المخدرات وكان أحد الحوادث البارزة هو تحطم طائرة بوينغ 727 في 2009 بالقرب من مدينة غاو في مالي، حيث كان يُشتبه في

أنها كانت تحمل كوكايين. وعلى الرغم من أنه لم يتم التأكد من حمولتها بشكل نهائي، فإن مثل هذه الطائرات كانت قد استخدمت في عمليات تهريب المخدرات السابقة، مما يسلط الضوء على تعقيد أساليب تهريب المخدرات في المنطقة.[1] وقد ارتبط هذا الحادث أيضًا بأفراد لهم صلات بجماعات مسلحة مثل حركة الأزواد العربية(MAA) ، مما يزيد من تعقيد الرابط بين نشاط تهريب المخدرات والإرهاب في المنطقة

تُظهر هذه التطورات العلاقة المعقدة بين تجارة المخدرات، وعدم الاستقرار السياسي، والإرهاب في غرب أفريقيا، حيث أصبحت منطقة الساحل نقطة عبور حيوية للكوكايين ومصدرًا لتمويل الجماعات المسلحة

في 18 يونيو 2023، صادرت موريتانيا 2.3 طن من الكوكايين كانت مخبأة على متن سفينة تم اعتراضها قبالة سواحل البلاد. وتم اعتقال عدة موريتانيين وأشخاص من جنسيات أخرى

في مارس 2023، صادرت كوت ديفوار 21 كغ من الكوكايين مخبأة داخل عبوات طعام في وكالة شحن في أبيدجان. وكشفت التحقيقات أن المخدرات جاءت من كيدال شمال مالي وكانت متجهة إلى فرنسا. وقد تم اعتقال أشخاص من الجنسية المالية والفرنسية–المالية في إطار هذه القضية.

في ديسمبر 2022، صادرت السنغال 25 كغ من الكوكايين داخل شاحنة بيك أب في كاولخ، وكانت تحمل لوحات ترقيم من غينيا ومالي.

في أكتوبر 2022، تم ضبط 300 كغ من الكوكايين في شاحنة مبردة في كيديرا، السنغال، على الحدود مع مالي.

في سبتمبر 2022، صادرت السلطات 373 كغ من الكوكايين في مانغا، بوركينا فاسو، وهي بلدة تقع بين العاصمة واغادوغو والحدود مع غانا.

أيضًا في سبتمبر 2022، صادرت الوحدة المتنقلة لمكتب الجمارك في واغادوغو، بوركينا فاسو، 596 كغ من الكوكايين على الطريق بين واغادوغو وبوبو ديولاسو. وكشفت التحقيقات أن المخدرات كانت مخبأة في أرضية مركبة قادمة من غينيا ومتجهة إلى النيجر. وتم اعتقال شخص من النيجر على خلفية القضية.

[1] المرجع نفسه

في أغسطس 2022، تم ضبط 160 كغ من الكوكايين في كورمالي، وهي نقطة حدودية بين غينيا ومالي. وكانت المخدرات مخبأة داخل مقصورات خاصة في مركبة مجهزة لهذا الغرض.

في مايو 2022، صادرت السلطات في بوركينا فاسو 115 كغ من الكوكايين كانت مخبأة في مركبة على الطريق الرئيسي الرابط بين مدينة بوبو ديولاسو في الجنوب الغربي و واغادوغو. وقد تم تحميل المركبة بالمخدرات في سيراليون ومرت عبر غينيا ومالي قبل أن تدخل بوركينا فاسو، وكان من المفترض أن تتجه إلى غانا.

في يناير 2022، تم ضبط 215 كغ من الكوكايين في المركبة الرسمية لعمدة فاشي، وهي منطقة نائية شمال شرق أغاديز في النيجر، وكانت المركبة في طريقها من مالي إلى ليبيا.

في نوفمبر 2021، تم ضبط 20 كغ من الكوكايين في كورمالي، نقطة الحدود بين غينيا ومالي، بحوزة مواطن مالي كان يحاول تهريبها إلى مالي.

في 7 نوفمبر 2021، صادرت أجهزة الأمن المالي 34 كغ من الكوكايين كانت مخبأة في حقيبتين بمطار موديبو كيتا سينو الدولي في باماكو. وتم اعتقال راكب يحمل جنسية مزدوجة (مالية وغينية)، وكانت المخدرات متجهة إلى فرنسا.

في 24 فبراير 2021، تم ضبط أكثر من طن من الكوكايين في كوت ديفوار، غير أن مشتبهاً به ماليًا فر من البلاد إلى مالي.

مقابلة أجرتها الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات مع مسؤول مالي في مكافحة المخدرات أكدت أن وجهة الشحنة كانت مالي.

في ديسمبر 2019، صادرت السلطات في ميناء كوتونو، بنين، 755 كغ من الكوكايين في حاوية كانت في طريقها من البرازيل إلى النيجر عبر بوركينا فاسو. لكن يبدو أن الوجهة النهائية للمخدرات قد لا تكون دول الساحل. ووفقًا لمسؤول في مكافحة المخدرات من بنين يعمل على القضية[1]

يشكل الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي تهديدًا متصاعدًا للاستقرار الإقليمي، حيث أصبحت هذه المنطقة ممرًا رئيسيًا لعبور الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا، مرورًا بغرب إفريقيا. هذا النشاط الإجرامي استفادت منه الجماعات المسلحة والإرهابية التي تسيطر على أجزاء من شمال مالي والنيجر، حيث توفر "الحماية" لشبكات التهريب مقابل جزء من العائدات. كما ساهم ضعف الدولة ومحدودية الرقابة الحدودية في توسع هذه الظاهرة، ما أدى إلى زعزعة الاستقرار المحلي وزيادة الفساد داخل المؤسسات الأمنية. وقد أفرز ذلك بيئة مضطربة تسهل أيضًا الهجرة غير

[1] المرجع نفسه

الشرعية، وتغذي التوترات الاجتماعية والاقتصادية في دول مثل مالي، النيجر، والجزائر، وبالتالي فان امن هذه الدول مهدد بالجماعات الإرهابية العابرة للحدود من جهة وبشبكات الاتجار بالمخدرات من جهة أخرى ولو لاحظنا طرق عبور هذه الأخيرة نجد بانها متصلة بشكل مباشر بطرق عبور الجماعات الإرهابية

المطلب الثالث: تداعيات الفواعل غير الدولية على الامن القومي الجزائري

في ظل التعقيدات التي تشهدها الدول اليوم وفي ظل التنافس الدولي بين الأقطاب الدولية على الزعامة الدولية، تتزايد التهديدات بكل أنواعها سواء دولية القادمة من الدول المجاورة او البعيدة او الغير دولية التي تتعدد من الحركات الإرهابية الى الجريمة المنظمة الى الاتجار غير المشروع بالمخدرات وحتى قضايا التهريب والاتجار بالبشر والعديد من الشبكات الاجرامية الأخرى او الفواعل الأخرى المتمثلة في الشركات العسكرية الخاصة او ما يسمى بالمرتزقة التي من شأنها زيادة حدة النزاع بين الدول خاصة التوترات بين مالي والجزائر ولقد عملت هذه الأخيرة على التوسط في العديد من المرات ومحاولة وضع حد للنزاع الانفصالي في شمال مالي بين الازواد والحكومة المالية لكن وفي ظل هذه الفوضى في النظام الدولي وتعدد الفواعل التي تدخلت في هذا النزاع كروسيا عن طريق فاغنر او فرنسا، الصين، المغرب، الولايات المتحدة، الامرات عن طريق استعمال الانفصاليين كورقة ضغط على الامن الجزائري

أدت الحركات الإرهابية في الساحل الافريقي مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب او جماعة نصر الإسلام كان لها تأثير كبير على الامن القومي الجزائري فأولا لا يمكن انكار العمق الافريقي للجزائر وان كل ما يحدث في الدول الافريقية خاصة دول غرب افريقيا يعود بالضرورة على الجزائر ومنه فان تفشي ظاهرة الإرهاب أولا في الجزائر في ثمانينات القرن الماضي ثم الى منطقة الساحل الافريقي مثل النيجر ومالي دون اهمال دور ثورات الربيع العربي خاصة سقوط نظام القذافي في تسريع وتيرة انتقال هذه التهديدات ولها العديد من الاستراتيجيات لمواجهة هذه التهديدات [1]

الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الإرهاب: في تسعينيات القرن الماضي، أصبحت الجزائر مرجعًا عالميًا في مجال مكافحة الإرهاب حيث خاضت تجربة مريرة خلال "العشرية السوداء" هذه التجربة أهلتها لتطوير نموذج يحتذى به في التعامل مع التهديدات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب الذي يؤثر سلبا على سلباً على الاستقرار الوطني والإقليمي استنادا إلى موقعها الجغرافي القريب من منطقة الساحل الإفريقي، كثفت الجزائر جهودها الدبلوماسية والأمنية للتصدي للتهديدات الإرهابية المتنامية وقد تبنت آليات متعددة على المستويات المحلي والجهوي والدولي، خاصة بعد ما عانته من ويلات

[1] الباحثة كداد وفاء، مكتسبات قبيلة

الإرهاب طوال عقد كامل فعلى الصعيد الداخلي، تبنت الجزائر سياسة المصالحة الوطنية، بدءًا بقانون الرحمة سنة 1999، مرورًا بميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تمت المصادقة عليه في استفتاء شعبي يوم 29 سبتمبر 2005، ودخل حيز التنفيذ في 28 فبراير 2006، ما سمح بإصدار قانون عفو عام استفاد منه أكثر من 2500 إرهابي عادوا إلى الحياة المدنية. إلى جانب ذلك، أولت الدولة أهمية كبيرة للتنمية كآلية لمعالجة جذور التطرف والإرهاب، فأطلقت عدة برامج اقتصادية، من أبرزها برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004 بقيمة 7.5 مليار دولار، وبرنامج دعم مناطق الهضاب العليا والجنوب (2005–2009) بتمويل قدره 120 مليار دينار، ثم برنامج النمو الاقتصادي لسنة 2009 بقيمة 200 مليار دولار، وذلك بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية في المناطق الأكثر هشاشة [1]

تأمين الحدود: عملت أجهزة الأمن الجزائرية على تعزيز جهودها في مواجهة عمليات التسلل عبر الحدود، من خلال تكثيف عمليات المراقبة والمطاردة وضبط الأفراد الذين يحاولون اختراق التراب الوطني بطريقة غير شرعية، حيث يتم توقيفهم واقتيادهم إلى مراكز الشرطة للتحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. وبموازاة ذلك، رفعت القوات المسلحة من وتيرة الدوريات المنتظمة على امتداد الحدود البرية والبحرية، خصوصًا على مستوى الجنوب الكبير الذي يُعدّ الحلقة الأضعف ("البطن الرخو") في منظومة الأمن القومي الجزائري، بالنظر إلى شاسعة مساحته وصعوبة مراقبته بشكل دائم. وقد سخّرت الجزائر لهذه المهمة أكثر من 201 ألف جندي، ما يعكس إدراكها العميق لحجم التهديدات المحتملة القادمة من هذه المنطقة الحساسة. ولا تقتصر هذه الإجراءات على تأمين الحدود الوطنية فحسب، بل تمتد لتشمل حماية الحدود المشتركة مع دول الجوار، في إطار مقاربة وقائية لحماية الأمن الإقليمي ككل

التصدي لعمليات الاختطاف وتجريم دفع الفدية

ساهم الجيش الجزائري في تحرير الرهائن المختطفين لدى الجماعات الإرهابية، حيث تمكنت القوات العسكرية الجزائرية سنة 2003 من إطلاق سراح سبعة عشر رهينة من أصل اثنين وثلاثين أوروبيًا اختطفتهم الجماعة السلفية للدعوة والقتال كما ساهمت المبادرة التي تقدّمت بها الجزائر إلى الاتحاد الإفريقي خلال مؤتمر سرت سنة 2009 في ليبيا، في دفع مجلس الأمن الدولي، بتاريخ 21 ديسمبر 2009، إلى إصدار قرار يمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن. وبهذا، حققت الدبلوماسية الأمنية الجزائرية انتصارًا هامًا في مجال مكافحة الإرهاب[2]

[1] ميموني عبد الكريم، المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه دول الساحل الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة احمد درايعية ادرار: قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، س2023) ص 32

[2] عائشة بن عاشور، مرجع سابق

اما بالنسبة للاتجار بالمخدرات فقد تجندت الجزائر لمكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الإقليمي، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، التي أصبحت معبرا رئيسيًا لتهريب المخدرات نحو أوروبا. وانطلاقًا من إدراكها لخطورة هذا التهديد العابر للحدود، عملت الجزائر على تعزيز التعاون الأمني مع دول الساحل، مثل مالي والنيجر وموريتانيا، من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ عمليات مشتركة لملاحقة شبكات التهريب. كما دعمت الجزائر مبادرات إقليمية مثل "اللجنة المشتركة لمكافحة المخدرات في منطقة الساحل"، وسعت إلى تنسيق الجهود في إطار آليات مثل المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب التابع للاتحاد الإفريقي. بالإضافة إلى ذلك، شددت على أهمية التنمية كوسيلة للوقاية من الظاهرة، معتبرة أن محاربة الفقر والتهميش في دول الساحل يُسهم في الحد من تجنيد السكان المحليين من طرف شبكات الاتجار غير المشروع. وبذلك، رسخت الجزائر موقعها كشريك فاعل في حماية المنطقة من هذه الآفة المهددة للاستقرار والأمن الإقليمي[1]

ملخص الفصل الثاني:

تناول الفصل الثاني من البحث الأزمة في مالي من منظور جيوبوليتيكي، مع التركيز على دور الجزائر في بناء الأمن والسلم في المنطقة، باعتبارها دولة محورية في الساحل الإفريقي. انطلق التحليل من دراسة جذور الأزمة المالية، حيث تبيّن أن الإشكال لم يبدأ مع تمردات القرن الحادي والعشرين، بل يمتد إلى تشكل هوية إقليم الأزواد الذي ظلّ تاريخيًا يبحث عن الاعتراف الذاتي داخل كيان الدولة المالية المركزية. يعود هذا التوتر إلى الحقبة الاستعمارية، وتحديدًا منذ مؤتمر برلين، حيث رسمت القوى الأوروبية حدودًا مصطنعة لم تأخذ في الاعتبار التكوينات الأثنية والثقافية، مما أفرز دولًا ضعيفة الشرعية المجتمعية والسياسية.

تعمّق الفصل في تحليل أبعاد الأزمة المتعددة، حيث برز البعد السياسي والأمني في شكل فشل حكومي في فرض السلطة المركزية على الشمال، وانتشار الانقلابات والصراعات المسلحة. أما البعد المجتمعي الهوياتي فانعكس في تهميش الطوارق والعرب، مما خلق بيئة خصبة للتمرد والتطرف. كما تناول البعد التاريخي والجغرافي، مبرزًا كيف أن اتساع مالي وصعوبة مراقبة حدودها جعلا منها منطقة عبور وتحرك للجماعات المسلحة، في حين أظهر البعد العسكري كيف أصبحت الدولة عاجزة عن مواجهة هذه التحديات دون دعم خارجي.

[1] الاحصائيات تنبئ بكثرة الاتجار بالمخدرات في الساحل الافريقي، قراءات افريقية، مجلة منبر الدفاع الافريقي، أكتوبر 24.2024، https://qiraatafrican.com/24225/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%A6-%D8%A8%D9%83%D8%AB%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF/?utm_source=chatgpt.com تم الاطلاع بتاريخ 06.05.2025

تم الانتقال بعد ذلك إلى تحليل دور الجزائر، بدءًا من استعراض عقيدتها الأمنية المبنية تقليديًا على مبدأ عدم التدخل، واحترام سيادة الدول، مع اعتمادها على مقاربة شاملة ترتكز على الوقاية، الحوار، والتنمية كأدوات لتحقيق الاستقرار. ومع تصاعد تهديدات الأزمة المالية، اضطرت الجزائر إلى تكييف هذه العقيدة، فبادرت إلى قيادة وساطات سياسية (اتفاق الجزائر 2015)، وتعزيز وجودها الأمني على الحدود، بل وطرحت نفسها كقوة إقليمية حريصة على منع انزلاق الأوضاع نحو مزيد من التفكك.

غير أن هذه المقاربة تواجه تحديات معقدة، أبرزها تنامي التدخلات الأجنبية، التي عالجها الفصل في المبحث الثالث. تم تحليل الوجود الفرنسي التاريخي في المنطقة، خاصة بعد عملية "سرفال" و"برخان"، وبيان كيف فقدت فرنسا جزءًا كبيرًا من شرعيتها الإقليمية. في المقابل، صعد الدور الروسي عبر مجموعة فاغنر، مما أثار تغيرًا في ميزان القوى الإقليمي، وأثر على العلاقات الجزائرية الروسية التي ظلت تقليديًا متينة. كما تم رصد التنافس الأمريكي–الصيني على النفوذ الاقتصادي والأمني في الساحل، مما أضفى بُعدًا دوليًا على الأزمة، مع انعكاسات مباشرة على خيارات الجزائر الدبلوماسية والاستراتيجية.

في المبحث الرابع، توسّع الفصل في دراسة دور الفواعل غير الدولية، مثل جماعات بوكو حرام، داعش، والقاعدة، التي وجدت في هشاشة الدولة المالية بيئة مثالية للانتشار، بل وتحولت إلى تهديد يتجاوز حدود مالي ليصل إلى العمق الجزائري. كما نوقشت شبكات الجريمة المنظمة، لاسيما الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، والتي تستغل ضعف الرقابة الحدودية لتوسيع نشاطها. وقد تبيّن أن هذه الفواعل تشكل تهديدًا مركبًا للأمن القومي الجزائري، نظرًا لقدرتها على اختراق الحدود والتأثير على الاستقرار المحلي في ولايات الجنوب.

الفصل الثالث

فصل الثالث: الوضع في مالي: المستقبل والمآلات

تمهيـــد: سبق وتطرقنا في الفصل الأول والثاني للعديد من الممرات التي من خلالها استطعنا فهم طبيعة النزاع في مالي بدء بدراسة تاريخ منطقة الساحل الافريقي وصولا الى حقبة الاستعمار الفرنسي في غرب افريقيا وكيف استطاعت فرنسا من اللعب على وتر الحدود من خلال إعادة تقسيمها بين الدول الامر الذي ولد نزاعات خفية لجماعات فرقتها الحدود "الطوارق" وبعد استقلال دولة مالي وقعت فيما يعرف بأزمة الانقلابات العسكرية مقابل بروز جبهة تطالب بانفصال شمال مالي نظرا للإقصاء والتهميش وفي ظل كل هذه الاحداث سعت الجزائر ولا تزال تسعى لمحاولة الحفاظ على الامن والسلم في المنطقة وبناء مقاربات امنية تنموية للحد من النزاعات القائمة في مالي بين الجماعات الانفصالية والحكومة المالية، هذا من جهة من جهة أخرى تجد الجزائر نفسها محاطة بقوس من الازمات على كل حدودها سواء شرقا من ليبيا خاصة بعد سقوط نظام القذافي او من تونس التي تعتبر دولة هشة تعاني من أزمات اقتصادية في المقابل من الجهة الغربية يحيط الكيان الصهيوني غرب الجزائر عن طريق المغرب الامر الذي دفع بالجزائر لغلق الحدود وقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب دون اهمال منطقة الجنوب او ما يعرف بالساحل الافريقي الذي يعاني العديد من الازمات سواء امنية مثل الإرهاب كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب او جماعة بوكو حرام وكذلك جماعة النصرة هذا ما دفع بالجزائر التي عانت ولسنوات طويلة من ويلات الإرهاب لمحاولة تكريس الجهود مع الولايات المتحدة الامريكية في محاربة الإرهاب في الساحل عقد العديد من صفقات شراء للأسلحة من روسيا، ولم تتوقف الجهود الجزائرية على هذا فقط بل امتدت الى محاولة جمع الأطراف المتنازعة مع بعضها البعض في طاولة واحدة من خلال الوساطات لأجل إحلال الامن وعدم السماح بتواجد قوات أخرى اجنبية من مصلحتها استمرارية النزاع مثل ما حدث في ليبيا

لا يزال النزاع مستمر ليومنا هذا ولا تزال الأوضاع في الساحل غير مستقرة تعاني فيها الدول من العديد من الازمات الأمنية، البيئية، الصحية، وحتى الاقتصادية الامر الذي فتح المجال امام وجود العديد من القوى الأجنبية كالشركات العسكرية الخاصة بكل من روسيا والولايات المتحدة وكذلك الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات مما خلق هاجسا أمنيا كبيرا بالنسبة للجزائر وأثر على مكانتها بين دول افريقيا من هنا يتسنى لنا طرح مجمعة من التساؤلات التي تفتح لنا المجال مرة أخرى نحو فهم وادراك الواقع في الساحل الافريقي بمقاربة جزائرية ومن خلالها نصل لفهم مستقبل الازمة في مالي.

في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة، تبرز تساؤلات حول قدرة الجزائر على إعادة بناء مقاربة أمنية جديدة تتماشى مع المستجدات الراهنة، خصوصًا في ظل التهديدات المتزايدة في منطقة الساحل. وتشكل الأزمة الانفصالية في مالي تحديًا مباشرًا لمستقبل الأمن القومي الجزائري، ما يفرض على الجزائر مراجعة استراتيجياتها الأمنية الإقليمية. كما يُطرح تساؤل حول إمكانية إعادة بناء الدولة المالية من جديد بعد سنوات من الاضطرابات والنزاعات الداخلية. وفي السياق ذاته، لا يمكن تجاهل أثر الرهانات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي على توازنات القوى العالمية، حيث تسعى القوى العظمى إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي في هذه المنطقة الحيوية

المبحث الأول: عملية بناء الدولة

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة

هناك ثلاثة تصورات رئيسية لعملية بناء الدولة التي من خلالها انبثقت الدولة الحالية فالتصور الأول يعتبر الدولة بناء قانوني بمعنى ينظر الى الدولة من الزاوية القانونية وكل ما هو مقنن ومعترف به والذي من خلالها تترابط أجزاء الدولة، اما التصور الثاني فيرى بان الدولة هي القوة او السلطة التي بيدها الحكم المطلق سواء للحاكم بمعنى الملك او للجماعة الحاكمة بمعنى الحكومة في حين يرى التور الثالث ان الدولة عبارة عن مؤسسة او هيئة او تنظيم يلجأ له الافراد للحماية وتحقيق المساواة

في حين ان دارسي العلوم السياسية يرون ان الدولة عبارة عن مزيج بين سيادة الطبقة الحاكمة مع امتلاكها للقوة الملزمة وهو ما نقصد به الحق الشرعي لاستعمال العنف "العنف المشروع" والهدف الأساسي هو تحقيق الاتزان والمساواة والعدل بين الافراد مع وجوب سيادة القانون

في كتابه الأمير استعمل ميكيا فيلي مصطلح الدولة لأول مرة في القرن السادس عشر ويقصد بها كل هيئة او جماعة لها سلطة على الشعب هي الدولة[1]

وبالتالي فان الدولة هي عبارة عن رمز معياري لمجموعة من الشعوب التي قررت وبإرادتها ان تنصاع للحاكم او الملك او النخبة الحاكمة تحت قانون يحمي لها حقوقها مقابل واجباتها في إطار رسمي متعاقد عليه

مفهوم عملية بناء الدولة: نقصد بعملية بناء الدولة تلك العملية التي تعالج مؤسسات وهياكل الدولة بحيث تصبح قادرة على أداء وظائفها بشكل فعال في هذا الصدد نجد ان فرانسيس فوكو ياما قد عرف عملية بناء الدولة على انها عملية تقوية المؤسسات القائمة مع بناء أخرى قوية وقادرة على أداء المهام والبقاء والاكتفاء الذاتي وهو نقيض تحجيم وتقليص مهامها

من الناحية النظرية: هي عملية الجمع بين المثالية والواقعية بمعنى ان المثالية تكمن في محاولة تعليم وتثقيف المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تضمن بدورها الحياة

[1] بن صالح عبد الله، عملية بناء الدولة في مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 03: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، س2015) ص38

المعيشة الأفضل في حين ان الواقعية تمثل القاعدة التي تقوم عليها المثالية ونقصد بها ان بلوغ المثالية يكون سببا للتخلص من الاستعمار وتحقيق المصلحة العامة لكافة المواطنين

ابعاد عملية بناء الدولة: والمقصود به من هي الدولة التي سيتم بناؤها او بمعنى اخر هل سيتم بناء دولة لا وجود لها ام دولة رفاه ام دولة مهدمة على باب الزوال ام دولة فاشلة[1]

بناء الدولة الامة: تقوم على أساس خلق وحدة وطنية يشعر فيها كل الافراد بالانتماء لهوية معينة ولنظام سياسي معين وهي إمكانية تحويل المجتمعات التي تشبه في صفاتها دول قومية الى دول قومية فعلا، والمقصود به هنا هو ظهور أقليات او جماعة او شعب له انتماء معين وهوية تمثل القاسم المشترك بين كل هؤلاء الافراد فيذهب الافراد لإقامة دولة مؤسسات خاصة بهم بما ان شروط الدولة القومية قد توفرت وهذه الشرط تنحصر في: ضرورة وجود سلطة مركزية لها كل الاختصاصات ولها حق ممارسة العنف المشروع ولا يمكن ان تنافسها في ذلك سلطة أخرى، إضافة الى ذلك ضرورة وجود الجانب البيروقراطي القانوني، ووجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى المفاهيم الضيقة كالعرق والهويات الجزئية او حتى الدين

بناء دولة الرفاه: ظهرت سياسة الرفاه او دولة الرفاه في القرن التاسع عشر تحديدا في الدول الأوروبية اين بدأت هذه الدول بالتدخل بشكل مباشر في السياسيات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين حيث أصبحت تعمل على تكثيف الجهود لزيادة الرفاه للمواطنين مثل الرعاية الصحية والتعليم والتنمية وكل باقي متطلبات الحياة

بناء الدولة الفاشلة: عملية بناء الدولة الفاشلة تكون اعقد وتستغرق وقت أطول لأنها قائمة على إعادة بناء المؤسسات من جديد وكذلك ترميم الهيئات داخليا التي مسها الفساد ومحاولة تطبيق نظام النزاهة الوطني وكذا الشفافية والمسائلة للحرص عبلى ان هاته المؤسسات فعالة، تكون الدولة الفاشلة قد دخلت في أزمات سواء امنية او سياسية او اقتصادية او حتى الازمات الهوياتية وبالتالي يتطلب بناء الدولة الفاشلة وضع استراتيجيات ومحاولة بلورة أفكار جديدة[2]

سمات الدولة الفاشلة: هي الدولة او الوحدة السياسة المعترف بها على المستوى الدولي لكنها فاشلة في ممارسة نشاطاتها سواء داخليا او على الصعيد الدولي او التزاماتها تجاه المجتمع الدولي، وتعاني عجزا في ممارسة واجباتها تجاه مواطنيها، ويتمثل هذا العجز داخليا في عدم قدرتها على احكام السيطرة على كافة التراب الوطني او حتى عدم قدرتها على ممارسة

[1] لبوخ محمد، عملية بناء الدولة دراسة في الغايات والمرتكزات، جامعة تلمسان، ص 148
[2] المرجع نفسه

حق العنف الشرعي بحيث تظهر قوات وجهات أخرى تحتكر السلطة لصالحها، اما على الصعيد الخارجي فلا تكون هذه الدولة قادرة على ممارسة او إقامة علاقات مع الدول الأخرى او شراكات في شتى المجالات وبالتالي تفقد مكانتها في النظام الدولي وتتراجع لتصنف ضمن الدول الفاشلة وتشكل الدولة الفاشلة خطرا على الإقليم الذي تنتمي اليه باعتبار انها تستقطب التهديدات والنزاعات بل تعتبر بؤرة نزاع ولا امن في حد ذاتها، وبالحديث عن الدولة الفاشلة لا بد من الإشارة الى حالة استدامة العنف كما هو الحال لبعض الدول التي دخلت في نزاعات وحروب استنزافية سواء داخلية او دولية او لا تماثلية مثل الدول التي عرفت ثورات الربيع العربي خاصة ليبيا او دول الساحل الافريقي مثل مالي التي لا تزال تعاني من الانقلابات العسكرية منذ استقلالها عن فرنسا

ولعل من اهم صفات الدولة الفاشلة هو النزاعات الاثنية الهوياتية التي تكون نتيجة لإقصاء جماعات على حساب أخرى او ممارسة التهميش الامر الذي يولد العنف ويساهم في بروز الجماعات التي تطالب بالانفصال ولا يكون هناك حل وسط بل يكمن الحل في الانفصال بالنسبة لهذه الجامعات الامر الذي يجعل من هذه الدولة فاشلة غير قادرة على ممارسة وظائفها وتعاني من أزمات وصرعات داخلية[1]

معايير الدولة الفاشلة:

أولا: عندما تعجز الدولة عن فرض سلطتها على جميع مناطقها، سواء بسبب خروج بعضها عن نطاق سيطرتها الأمنية نتيجة استقرار نسبي تُحققه مبادرات محلية، أو بسبب هيمنة ميليشيات عليها، فإنها تفقد احتكارها الحصري للسلطة وللعنف المشروع. وبهذا تعجز عن أداء أولى وظائفها الأساسية، وهي فرض الأمن وتطبيق القانون وحماية المجتمع. هذا الوضع يفتح الباب أمام حالة من الفوضى والاعتداءات المتبادلة، ويؤدي إلى بروز سلطات أهلية غير شرعية، ما يُعدّ في جوهره بداية لتفكك الدولة بشكل تدريجي

ثانيا: تتآكل سلطة الدولة ومؤسساتها عندما تشتدّ حالتها من الضعف ويتفاقم تراجع أدائها إلى حدّ تصبح فيه عاجزة عن اتخاذ قرارات رسمية، أو عن تنفيذها إن اتُّخذت. في مثل هذا الوضع، تبدو الدولة وكأنها غائبة فعليًا، لا يلمس المواطنون فرقًا بين وجودها وعدمه.

[1] جال سند السويدي، الدولة الفاشلة: المفاهيم والمعايير، 12اكتوبر2022،
https://www.aletihad.ae/opinion/4322393/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9--%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1 تم الاطلاع بتاريخ 07/05/2025

وغالبًا ما تنشأ هذه الحالة نتيجة أزمات سياسية معقدة لا تجد طريقًا للحل، مما ينعكس سلبًا على أداء مؤسسات الدولة ويُقوّض شرعيتها

ثالثا: تظهر هشاشة الدولة عندما تعجز عن توفير الخدمات الأساسية اللازمة لاستقرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مثل إنشاء البنية التحتية، وتأمين التعليم والرعاية الصحية، والماء والكهرباء، والتغطية الاجتماعية، والمواد الأساسية، إضافةً إلى دعم المشاريع وتوفير فرص العمل. ويزداد هذا الفشل خطورة عندما تغيب التشريعات الضرورية لتنظيم شؤون المجتمع وضمان تماسكه[1]

المطلب الثاني: وظائف الدولة

تتجلى مظاهر ضعف الدولة حين تفقد قدرتها على فرض سلطتها على جميع أراضيها، سواء بسبب سيطرة ميليشيات على بعض المناطق أو نشوء حال من الأمن الأهلي المحلي الذي يغني مؤقتًا عن وجود الدولة، مما يؤدي إلى فقدانها احتكار العنف المشروع وعجزها عن أداء وظائفها الأساسية، وعلى رأسها فرض الأمن وتطبيق القانون. ويزداد الوضع تدهورًا عندما تهترئ مؤسسات الدولة نتيجة تفاقم الضعف الداخلي، فتعجز عن اتخاذ قرارات رسمية أو تنفيذها، ما يجعل وجودها شكليًا في نظر المواطنين، خاصةً إذا كان هذا الضعف ناتجًا عن أزمات سياسية مستعصية. ويكتمل هذا المشهد المأزوم بفشل الدولة في تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع لاستقرار حياته، مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة، الماء، الكهرباء، الحماية الاجتماعية، والوظائف، فضلًا عن غياب التشريعات الضرورية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع في مثل هذه الظروف، تفقد الدولة شرعيتها ومكانتها، ويفتح الباب أمام الفوضى وتفكك النظام العام

الوظائف الأساسية: تُعدّ الوظائف الأساسية جوهر وجود الدولة ومبرّرها الأول، وهي تلك المهام التي لا يمكن لأي دولة أن تتخلى عنها دون أن تفقد شرعيتها وقدرتها على البقاء وتشمل هذه الوظائف الحفاظ على الأمن الداخلي والاستقرار، حماية حدود الدولة من التهديدات الخارجية، وتطبيق القانون وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع. تُعتبر هذه المهام الحد الأدنى الذي يجب أن تقوم به الدولة، وتُجمع عليه مختلف الأنظمة السياسية، إذ إنها مرتبطة مباشرة

[1] عبد الله بالقزيز، دول فاشلة من المسؤول، سكاي نيوز، 05اكتوبر 2022، https://www.skynewsarabia.com/blog/1560763-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8C-%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D9%80%D8%A9-%D9%85%D9%8E%D9%86%D9%90-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%88%D9%94%D9%88%D9%84%D8%9F تم الاطلاع بتاريخ 07.05.2025

بكيان الدولة وسيادتها على أرضها وشعبها. من دون هذه الوظائف تتحوّل الدولة إلى كيان شكلي غير قادر على تأمين حياة مستقرة لمواطنيه[1]

الوظائف الثانوية للدولة:

أما الوظائف الثانوية، فهي المهام الإضافية التي تضطلع بها الدولة في سبيل تحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاههم، وتشمل مجالات كالرعاية الصحية، التعليم، التنمية الاقتصادية، الثقافة، والحماية الاجتماعية. هذه الوظائف ليست محل اتفاق مطلق، بل تختلف طبيعتها ومدى تدخل الدولة فيها من بلد إلى آخر حسب التوجه الأيديولوجي أو الفكري الذي تتبناه كل دولة. فالدول التي تنتمي إلى فلسفات ليبرالية، مثلًا، تميل إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد، في حين تعزز الدول ذات التوجهات الاشتراكية من حضورها في مختلف مجالات الحياة العامة. وبذلك تعكس الوظائف الثانوية تصوّر الدولة لدورها في المجتمع وتُترجم منظومة القيم والعقائد التي تستند إليها.[2]

[1] محمد فرج، وظائف الدول ما المقصود بها، أحوال الدول والمجتمعات، 11.22.2016، https://ahwalaldoalwalmogtmat.blogspot.com/2016/11/functions-countries.html تم الاطلاع بتاريخ 07.05.2025

[2] المرجع نفسه

المبحث الثاني: البعد السياسي والأمني لعملية بناء الدولة في مالي

المطلب الأول: البعد السياسي ودور المؤسسات

"لقد كانت دولة وهمية بالكامل، وهما يرعاه المجتمع الدولي، فقد كنت وزيرا أولا في فترة الرئيس امادو توماني توري "ATT" من عام 2002الى عام 2007 ومن خلال الديمقراطية والتجارة والتبادلات الاقتصادية استثمر العديد من المانحون في مالي لذلك كان هناك الكثير من المال وبذلك مارست الدولة ومسؤولوها الفساد في نظام الحكم وانتشر بسبب غياب الطموح في هذا البلد وسمحوا بحدوث ذلك لمصالحهم الشخصية"

"ان النظام الديمقراطي والتعددي الجديد هو في الواقع نظام أدى الى انتشار الفساد والعديد من الممارسات السيئة واعتقد ان الطبقة السياسية لم تحسب ذلك بشكل كاف لأنه من الواضح ان الطبقة السياسية هي من المستفيد الأكبر من هذه الجائزة الجديدة وساهم ذلك في تشويه سمعتها"

"يبحث المجتمع الذي تسممه طبقة سياسية فاسدة عن إجابة ويبرز دور الدين كملاذ للقيم الأخلاقية من المعروف ان الدين الإسلامي في مالي دين متسامح وسلمي لكن وصول دعاة الإسلام المحاربين من باكستان وهم دعاة حركة التبليغ الأصولية المعروف انهم دعاة متحمسون يفتح لنا الامر مسار جديد من خلال الدعوة للعودة للقيم الأساسية للإسلام والعديد من الشباب الذين ظلوا طريقهم ووقعوا على ما يسمى بالتبليغ وهي مرحلة من التطرف تعيدهم للإرهاب وتعهدت هذه الجماعة السلفية بالولاء للقاعدة" [1]

تبرز هذه التصريحات ان دولة مالي منذ الاستقلال كانت دولة فاشلة سياسيا، والامر يعود للفاسد الذي كان في النخبة الحاكمة وسوء التسيير المالي الذي زاد من عمليات النهب وجعل الدولة فقرة رغم الخيرات التي تمتلكها الا ان ضعف المؤسسات او غياب فعاليتها جعل من مالي دولة فاشلة غير قادرة على التحكم في المواطنين الامر الذي انبثق عنه الانفلات الأمني في شمال مالي

[1] يستعدون لغزو العالم مالي بين الإرهاب والفساد، قناة الشرق الوثائقية، 26.01.2024،
https://www.youtube.com/redirect?event=video_description&redir_token=QUFFLUhqbW9GcG5NRUo3QnRoVTN1d0hWNFNPUTJvX0FfQXxBQ3Jtc0ttQjJoejJaVHB1a2pIZkFDTFdKSzVWS2VpNWZLZVRPSGxMR2R0NENKT0QyUGhhejdsMFV3VHhWNGx6ejcyRjRRWmFTZVRKblI1TFdObWdCbUtkNUtOVkZnVXM1Q1p0bzZwT1o3REl2SHozVGtaTlFkNA&q=https%3A%2F%2Fasharq.com%2F&v=Y9TJlE64oxo تم الاطلاع بتاريخ

فمن أبرز المشاكل التي عرفتها الدول الافريقية ما بعد الاستعمار هي مشكلة بناء الدولة في حد ذاتها حيث ان الاستعمار قد خرج وترك وراءه دول مدمرة بالكامل هشة اقتصاديا وتحتاج لتنمية دون اهمال هشاشة وضعف المؤسسات السياسية وأصبح هذا الوضع هو السمة الأساسية لدول افريقيا وبالتالي لم تعرف هذه الدول حالة الاستقرار نتيجة للانقلابات العسكرية المتواصلة وتداعيات هاته الانقلابات على الجانب التنموي مما جعلها عاجزة على بناء دول وطنية محققة للاكتفاء الذاتي والتنمية وكذا دولا يجد فيها كل المواطنين أنفسهم [1]

ضعف مؤسسات الدولة: بسبب العديد من الازمات التي مست دولة مالي منذ الاستقلال وكثرة الانقلابات أدى بها الى ان تكون دولة ذات مؤسسات عاجزة عن إدارة شؤونها داخليا وإقامة علاقات خارجيا في جميع الأصعدة والميادين ولعل أبرزها

ثلاثية الوساطة والتحكيم والعدالة: تُعد الوساطة والتحكيم من الركائز الأساسية التي تستند إليها قوة الدولة ومؤسساتها، إذ تُعبّر هذه الوظائف عن قدرتها على التفاعل مع المجتمع وإيجاد حلول سلمية للنزاعات فالوساطة تمثّل إحدى الوسائل الفعّالة التي تعتمدها الدولة – من خلال مؤسساتها – لمساعدة الأطراف المتنازعة على الوصول إلى تسويات ترضي الجميع، بينما تقوم وظيفة التحكيم على تدخل الدولة كطرف محايد لحسم النزاعات بين الأطراف المتخاصمة بما يضمن احترام الحقوق وتنفيذ الأحكام. غير أن دولة مالي عجزت عن أداء هاتين الوظيفتين، نتيجة تنامي النزاعات والاضطرابات ذات الطابع السياسي والعرقي والثقافي، ما أدى إلى تفاقم الأزمات وتحولها إلى صراعات مزمنة يصعب احتواؤها. كما فشلت الدولة في أداء وظيفة العدالة، وهي الوظيفة المحورية التي يُفترض أن تضطلع بها السلطة القضائية لضمان الفصل النزيه بين المتنازعين وحماية الحقوق وفقًا لمبادئ القانون. فقد انهارت منظومة العدالة في مالي نتيجة ضعف الكوادر، وانعدام كفاءة آليات إنفاذ القانون، وتفشي الفساد، الأمر الذي أفقد مؤسسات الدولة قدرتها على أداء دورها كضامن للتوازن الاجتماعي والسياسي، ورسّخ ملامح الدولة الفاشلة[2]

البرلمان في مالي: بعد استقلال مالي عن الاستعمار الفرنسي سنة 1960 تم انشاء الجمعية الوطنية لمالي كهيئة تشريعية بعد استقلال مالي في 22سبتمبر 1960 تأسست الجمعية الوطنية في مالي بعد مرحلة الانتقال إلى التعددية الحزبية، حيث تم تشكيل الجمعية الأولى في الفترة ما بين 1992 و1997، وتألفت من 116 نائبًا يمثلون 11 حزبًا سياسيًا،

[1] بن صالح عبد الله، مرجع سابق، ص 81

[2] مسعد سفيان، الدولة الفاشلة كمدخل لتفسير الوضع الراهن في دول الساحل الافريقي دراسة جالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية: قسم العلاقات الدولية، 2021) ص 237

وكان حزب "التحالف من أجل الديمقراطية في مالي – الحزب الإفريقي من أجل التضامن والعدالة هو القوة السياسية الأبرز بحصوله على 46 مقعدًا. أما في الفترة التشريعية الثانية من 1997 إلى 2002، فقد تقلص عدد الأحزاب الممثلة إلى 6 فقط، وحقق حزب ADEMA–PASJ أغلبية ساحقة بحصوله على 128 مقعدًا من أصل 147، ما مكنه من السيطرة شبه الكاملة على السلطة التشريعية في البلاد [1]

لعل اهم ما جعل مالي دولة مؤسسات فاشلة هو ضعف البرلمان الذي عرف في فترته الأولى اقبالا كبيرا للأحزاب التي لم تكن قائمة على التسيير الجيد الفعال الذي يضمن المصلحة العامة لجميع الماليين والتي تكون قائمة على برنامج يجد فيه كل الماليين أنفسهم، وفي دراسة معنونه ب المواطنون الماليون، رغم تطلعهم للتغيير، لا يزالون يطالبون بالديمقراطية" قام بها باحثين لمعرفة حال الدولة المالية سياسيا واقتصاديا كانت النتيجة كالاتي

[1] "Historique de l'Assemblée Nationale," Assemblée Nationale du Mali, https://assemblee-nationale.ml/historique تم الاطلاع بتاريخ 08.05.2025

الشكل رقم 02: نتائج استطلاع الراي حول مدى اعتقاد الماليين ان بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ

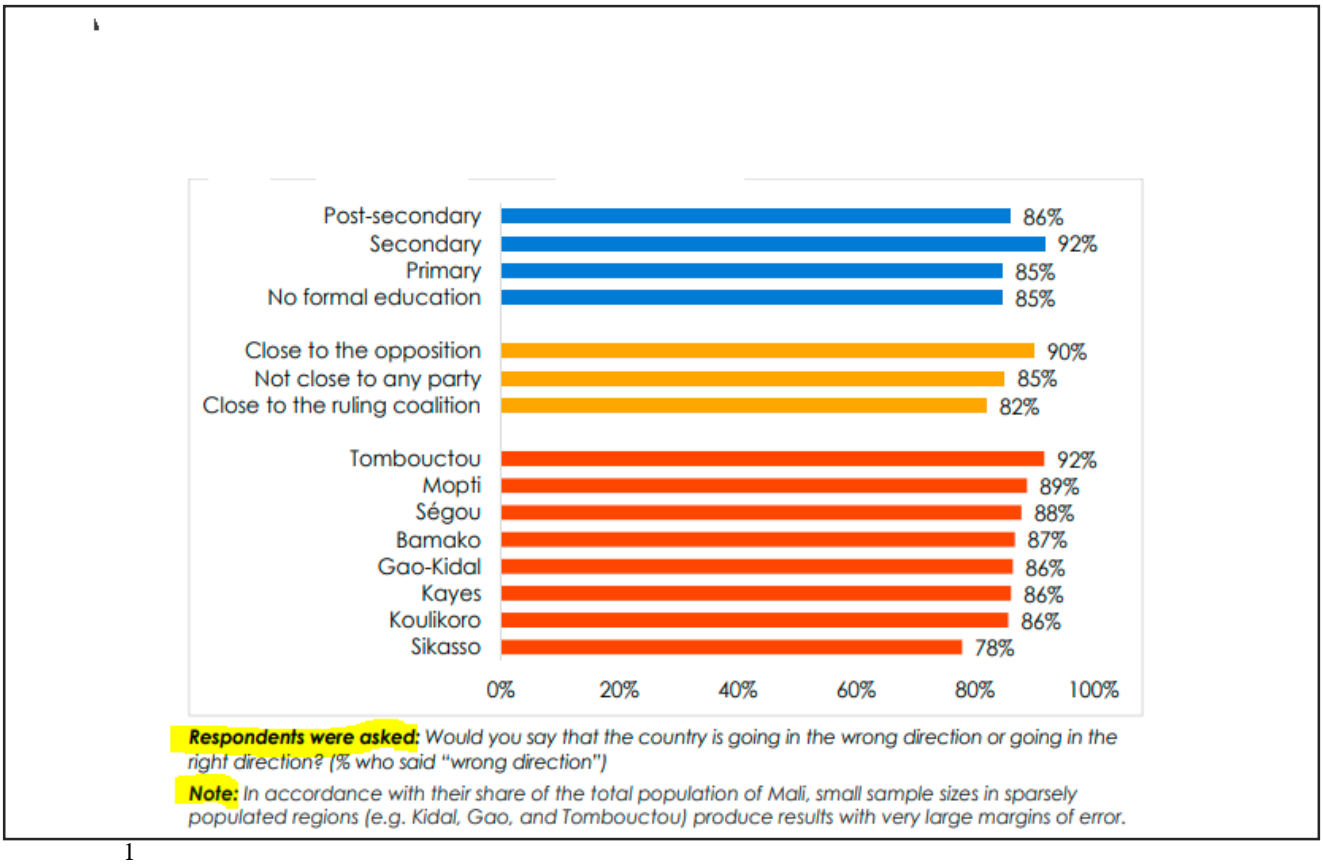

[1]

هذا الرسم البياني يبين نتائج استطلاع الراي حول مدى اعتقاد المواطنين في مالي ان بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ وتم تقسيم الفئات الى ثلاث الأولى حسب المستوى الدراسي والثانية حسب الانتماء السياسي والثالثة حسب المناطق الجغرافية

[1] Massa Coulibaly and Sidiki Guindo, Malians Eager for Change, Still Look to Democracy, Afrobarometer Dispatch No. 386, August 25, 2020, https://www.afrobarometer.org/wp-content/uploads/2022/02/ad386-malians_eager_for_change_still_look_to_democracy-afrobarometer_dispatch-25aug20.pdf تم الاطلاع بتاريخ 08.05.2025

الجدول رقم 02: نتائج استطلاع الراي حول مدى اعتقاد الماليين ان بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ

حسب المستوى الدراسي	حسب الانتماء السياسي	حسب الانتماء الجغرافي
جامعي 86%	قريبون من المعارضة90%	موبتي، سيغو، باماكو، كيدال، كايس، كوليكورو68%
ابتدائي 85%	غير منتمين 85%	تمبكتو 92%
غير متعلمين 85%	قريبون من الائتلاف للحكم 82%	سيكاسو78%

من خلال ما سبق عرضه من احصائيات نجد بان غالية الماليين على اختلاف المناطق التي يقطنونها او المستوى التعليمي الخاص بهم او حتى انتماءاتهم الحزبية يرون بأن مالي تسير في الاتجاه الخاطئ وتعاني من الفساد وهذا بسبب الاضطرابات الأمنية التي تعاني منها البلاد منذ الاستقلال وبما ان اغلب النسب كانت للمثقفين وذوي المستولى الدراسي فان هذا يدل على ان هناك وعي بضرورة التغيير والمضي نحو تفعيل دور المؤسسات التي من شأنها ضمان حسن سيرورة الدولة، كما تدل هذه النسب على وجود ازمة وطنية تمر بها الدولة لذلك لا بد منم معالجتها من الجذور وليس محاولة التسوية فقط

في نفس الدراسة كان هناك طرح لسؤال اخر والذي فيه تمت محاولة معرفة نسبة الفاسد في الدولة من الفترة الممتدة من 2014 الى غاية 2020 وتم طرح السؤال التالي: في رأيك على مدى السنوات الماضية هل هناك ارتفاع ام انخفاض في مستولا الفساد في هذه الدولة؟ والاجابة كانت كالتالي

الشكل رقم 03: مستوى الفساد من 2014 الى 2020

Figure 4 : Level of corruption, over time | Mali | 2014-2020

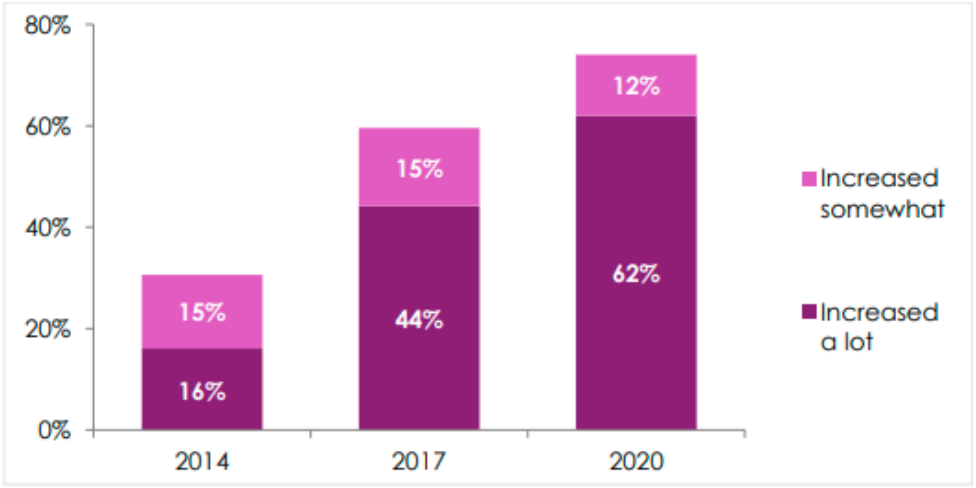

Respondents were asked: *In your opinion, over the past year, has the level of corruption in this country increased, decreased, or stayed the same?*

الشكل رقم 04: المفسدون في مالي

Figure 5: Who is corrupt | Mali | 2020

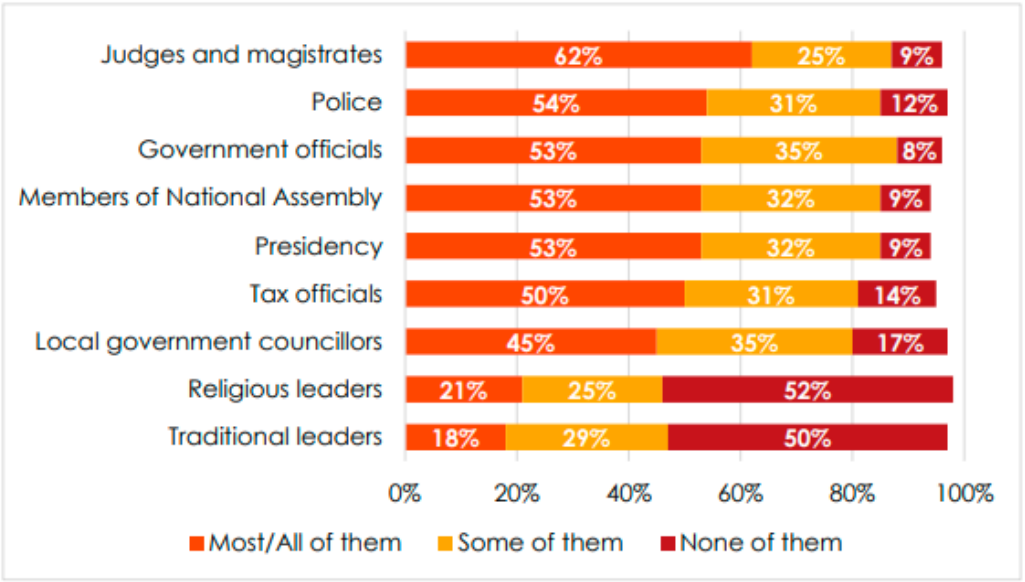

Respondents were asked: *How many of the following people do you think are involved in corruption, or haven't you heard enough about them to say?*

في حين ان هذا الرسم يجيب على التساؤل القائل: من هم المفسدين في مالي؟ [1]

من بين القادة والمسؤولين العموميين الرئيسيين، كان القضاة وأعضاء النيابة يُنظر إليهم على أنهم الأكثر فسادًا: حيث قال 62% من الماليين إن "معظمهم" أو "جميعهم" متورطون في الفساد. كما رأى أكثر من نصفهم أن الفساد منتشر على نطاق واسع في مكتب الرئيس (53%)، وكذلك بين المسؤولين الحكوميين الآخرين (53%)، وأعضاء الجمعية الوطنية (53%)، والشرطة (54%)

الشكل رقم 05: نسبة الموافقة على أداء الرئيس

Figure 8: Approval of president's performance | Mali | 2001-2020

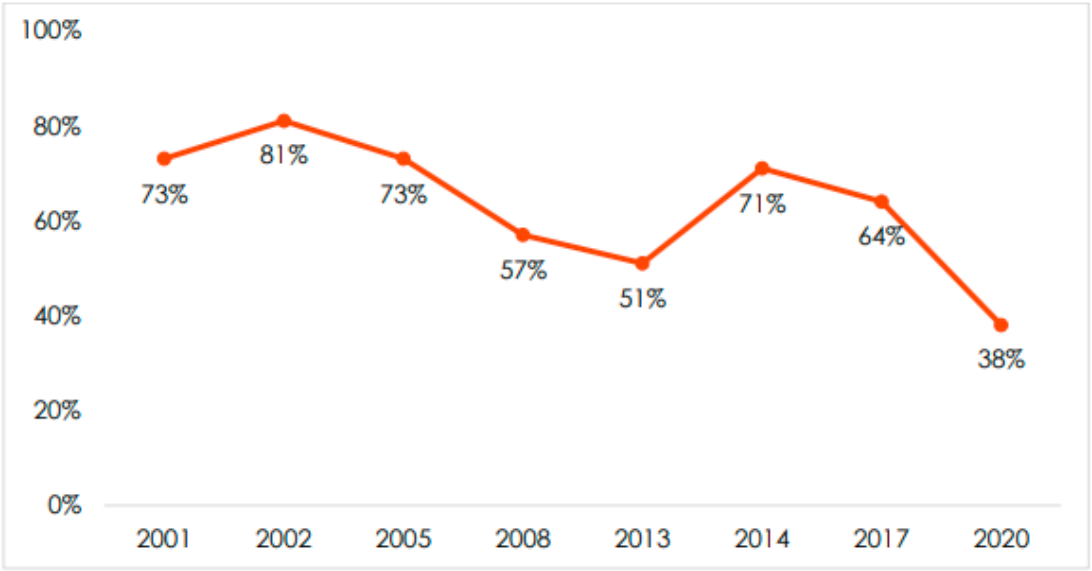

Respondents were asked: *Do you approve or disapprove of the way that the following people have performed their jobs over the past 12 months, or haven't you heard enough about them to say: The president? (% who "approved" or "strongly approved")*

[2]

هذا الرسم البياني يوضح مستوى الرضا عن أداء الرئيس في مالي خلال الفترة من 2001 إلى 2020.

[1] المرجع نفسه
[2] المرجع نفسه

الجدول 06: نتائج استطلاع الراي جول مدى رضا الماليين عن الرئيس

الفترة	الرئيس	نسبة الرضا	الوضع
2002	الفا عمر كوناري	%81	استقرار نسبي، تحضير لانتقال ديمقراطي سلس
2002/2007	امادو توماني توري	81% → 73%	هدوء نسبي، تعزيز برامج التنمية، ظهور مؤشرات فساد
2007/2012	إبراهيم بوبكر كيتا	73% → 51%	تصاعد تهديد الجماعات المسلحة، تراجع اقتصادي، فساد، انقلاب 2012
2013/2014	إبراهيم بوبكر كيتا	51% → 71%	بداية عهد جديد بعد التدخل الفرنسي، آمال بإعادة الاستقرار
2014/2017	إبراهيم بوبكر كيتا	71% → 64%	تجدد العنف، تأخر تنفيذ اتفاق الجزائر، فضائح فساد
2017/2020	إبراهيم بوبكر كيتا	64% → 38%	انهيار أمني، فساد، تردي خدمات، احتجاجات، انقلاب 2020

التقييم: تعددت الأسباب حول فشل المؤسسات في دولة مالي ولعل أهمها هو تبني الرئيس الأول لمالي بعد استقلالها عن فرنسا لنظام الحزب الواحد واحكامه بقبضة من حديد مع تقليص العديد من الصلاحيات للجهات الأخرى مقابل توسيع صلاحياته، الامر الذي جعله يهمل بعض المناطق في مالي خاصة شمالها ففي ظل الازمات الاقتصادية وأزمة المديونية كون ان مالي دولة غير منتجة تعتمد على الموارد فقط إضافة الى كونها دولة حديثة الاستقلال جعل منها دولة تعاني من المديونية وليس هذا بسبب فقرها بل بسبب سوء الادراك وسوء التسيير وبالتالي كان هناك انقلاب عسكري على الرئيس موديبو كايتا خاصة بعدما امر بحل المكتب السياسي الامر الذي اثار غضب الماليين وخاصة من هم في المؤسسة العسكرية وانبثق عن حل المكتب السياسي انقلاب موسى تراوري وبالتالي كان الجال بالنسبة لهم هو الانقلاب بدل القيام بانتخابات أخرى ومحاولة نشر الوعي لدى المواطنين الماليين بضرورة التدخل في عملية صنع القرار [1]

المطلب الثاني: البعد الأمني

تعتبر منطقة الساحل الافريقي منطقة مهددة امنيا بالعديد من المشاكل سواء القادمة من الدول المجاورة او من فواعل أخرى غير دولية الامر الذي جعل دولها ذات أنظمة هشة داخليا وحتى التحالفات لا تكون ناجعة وخادمة لمصالح الدول المؤسسة لها ومنه فان الامن في الساحل عامة ومالي بصفة خاصة شبه منعدم، فبعد خروج الاستعمار الفرنسي سنة 1960 لم تشهد مالي فقرة طويلة من الاستقرار والامن الامر الذي أدى الى حالة من الفوضى في المنطقة ككل ودفع بالجزائر لتبني مقاربات امنية كل مرة وحاولت التوسط بين شمال مالي والحكومة المركزية خوفا من انفصال شمال مالي خاصة وان الايادي الغربية والخارجية بدأت في التوغل في مالي بغرض حماية الامن

دون اهمال دول الفواعل الأخرى خاصة الإرهاب مثل تنظيم القاعدة فغي بلاد المغرب الذي زحف من أفغانستان وصولا الى دول الساحل ومنه مالي وخلق العديد من النزاعات شمال مالي إضافة الى العديد من المواجهات العسكرية بين الطرفين الامر الذي أدى الى اعلان حالة طوارئ في المنطقة والتدخل الفرنسي الأمريكي في المنطقة لحماية السلم والامن الدوليين

بالحديث عن كون مالي دولة فاشلة ومحاولة تبني مقاربة الدولة الفاشلة لفهم الوضع في مالي لا بد من المرور على العديد من المحطات التي عرفت فيها الانقلابات العسكرية

[1] مادي إبراهيم كانتي، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991، مكتبة عبد المالك عودة افريقية، القاهرة، ص30

الامـر الـذي يـدل علـى ان صـانع القـرار لـيس جـديرا بـالتحكم فـي زمـام الأمـور إضـافة الـى ان النخبة الحاكمة ككل ليست على وعي وإدراك تام بالمصلحة العامة للماليين

دون اهمـال دور التواجـد العسـكري للشـركات العسـكرية الخاصـة خاصـة فـاغنر التـي تعتبـر تهديـدا مباشـرا للأمـن القـومي الجزائـري فعلـى الـرغم مـن وجـود اتفاقيـات بـين روسـيا والجزائـر بضـرورة احتـرام مسـافة معينـة الا ان القـوات الروسـية المشـكلة فـي فـاغنر قـد تحـاوزت الحـدود المنصـوص عليهـا وأصـبحت تقـوم بالعمليـات العسـكرية فـي شـمال مـالي محاذيـة تمامـا الحـدود الجزائرية المالية

غيـاب احتكـار العنـف المشـروع للدولـة: هنـاك العديـد مـن المؤشـرات التـي مـن خلالهـا يـتم قيـاس مـدى فشـل الدولـة عامـة ومـالي خاصـة مـن الجانـب الأمنـي، فكمـا هـو متفـق عليـه ان الـدول لـديها حـق احتكـار العنـف الشـرعي وهـي السـلطة العليـا فـي الـبلاد التـي تسـتطيع ان تمـارس العنـف الـذي يكـون مشـروع لهـا وهـذا لتضـمن بـه الامـن والاسـتقرار سـواء داخليـا او خارجيـان وهـذا كـذلك عـن طريـق السـيطرة علـى كـل الإقلـيم او التـراب الـوطني، بالنسـبة لمـالي فإنهـا دولـة فاشـلة مـن الجانـب الأمنـي وهـذا لأنهـا بقيـت عـاجزة عـن السـيطرة علـى كـل التـراب المـالي بظهـور مجموعـة مـن الحركـات التـي تطالـب بانفصـال الشـمال عـن الجنـوب مبـررة الانفصـال بالأسـباب العرقيـة والهوياتيـة وحتـى الاقصـاء والتهمـيش الاقتصـادي والعديـد مـن المبـررات الأخـرى التـي أدت الـى حـدوث انفـلات امنـي فـي شـمال مـالي وبـروز حركـات مسـلحة واسـتدعاء للجماعـات الإرهابيـة مثـل تنظـيم القاعـدة فـي بـلاد المغـرب او جماعـة بوكـو حـرام، هـذا مـا أدى الـى التـدخل العسـكري الخـارجي مثـل فرنسـا بطلـب مـن الحكومـة الماليـة سـنة 2013 فـي عمليـات عسـكرية تحـارب بهـا الجركـات الإرهابيـة فـي مـالي وبالتـالي يمكـن ان نفهـم ان مـالي دولـة ليسـت قـادرة علـى الـتجكم فـي كـل الإقلـيم تعـاني مـن الازمـات الأمنيـة الداخليـة الامـر الـذي انبثـق علـى الصـعيد الإقليمـي وسـاهم في عدوى الازمات الأمنية في شريط الساحل الافريقي الذي يراه البعض حزام ناري [1]

تـدخل الأطـراف الخارجيـة: تعتمـد مـالي فـي محاولاتهـا للقضـاء علـى الإرهـاب او التطـرف فـي الشـمال علـى العديـد مـن الـدول الأجنبيـة او القـوى العظمـى التـي تهـدف بالأسـاس لإيجـاد مـوطئ قـدم فـي السـاحل الافريقـي والتنـافس فيـه لأجـل كسـب الرهانـات واللعـب فـي ميـزان القـوى الدوليـة، فبعـد ان اسـتدعت مـالي القـوات الفرنسـية لمكافحـة الإرهـاب سـابقا وبعـد الانقـلاب العسـكري الـذي حـدث فـي مـالي قـررت الحكومـة الماليـة طلـب المسـاعدة مـن القـوات الروسـية عـن طريـق

[1] الباحثة كداد وفاء، بتصرف

فاغنر الامر الذي زاد من التعقيدات في المنطقة وعقد من العلاقات بين دول المنطقة، فتدخل فاغنر لمحاربة منطقة شمال مالي وقتل الالاف من المدنيين اثار ضجة لدى المنظمات التي ترعى حقوق الانسان من جهة وادى الى تدخل واشنطن من جهة أخرى وبالتالي أصبحت مالي دولة او محل للتنافس الدولي بين القوى العظمى نظرا للموارد التي تملكها من ذهب ويورانيوم، ومنه يمكن القول ان مالي فشلة في محاولة استيعاب الازمة الأمنية التي وقعت ويعود الامر للعديد من الأسباب أهمها ضعف النخبة الحاكمة او حتى غيابها وانفراد شخص واحد بالسلطة إضافة الى عدم قدرتها على بناء دولة قائمة على الولاء الواحد والمواطنة الواحدة للدولة المالية وهذا الامر لا ينفي ان المجتمع المالي مجتمع متنوع ومتعدد الأعراق والاثنيات وبالتالي لا يمكن للفرد ان يتخلى عن ولاءه للقبيلة خاصة وان مالي دولة ذات طابع قبلي لكن يكونن هناك ولاء اكبر من ذلك وهو الولاء للدولة للعمل على تحقيق المصلحة العامة لكن الماليين

تكرر الانقلابات العسكرية: مما لا شك فيه ان مالي دولة تعاني امنيا وبشكل كبير بسبب سلسلة الانقلابات العسكرية التي حدثت فيها، فدولة حديثة الاستقلال من الاستعمار الفرنسي تشهد بعد ذلك بفترة قصيرة انقلاب عسكري على الحاكم امر يدل على انها دولة هشة امنيا وضعيفة مؤسساتيا، يمكن القول ان دائرة الحكم في مالي ضيقة وان قنوات الاتصال مغلقة او شبو منعدمة وبالتالي لا يكون هناك مدخلات للنظام حول المطالب التي ترفع بطريقة واعية وسلمية للنخبة الحاكمة والتي تنظر فيها هذه الأخيرة بشكل عقلاني اين تعمل على تحقيق ما يجب تحقيقهن وبالتالي فان الانكماش وغياب الاتصال بين الأطراف أدى الى تعطل عملية صنع القرار الامر الذي يعني ان قنوات التغذية الرجعية بدورها تكون مغلقة وبالتالي لا يكون هناك رضا لدى المواطنين ويزداد شعورهم بالتهميش والاقصاء اذن تزداد الانقلابات العسكرية ويكون التغيير عن طريق القوة دون محاولة معرفة الأسباب التي أدت اليه او الخلفية وراءه، إضافة الى ان الحكام في مالي غالبا ما كانوا عسكريين والحلول بالنسبة لهم دائما ما تكون بلغة الحديد[1]

[1] الباحثة كداد وفاء، بتصرف

المبحث الثالث: البعد الاجتماعي والاقتصادي لعملية بناء الدولة في مالي

المطلب الأول: دور الجانب المجتمعي في عملية بناء الدولة في مالي

أزمة الهوية والاندماج الوطني: يُعرَّف الاندماج الوطني بأنه عملية تعزيز الشعور بالولاء والانتماء للدولة، بحيث يتجاوز هذا الولاء كافة الانتماءات الفرعية الأخرى، كالولاءات القبلية أو المحلية. وتتمثل هذه العملية في نقل وعي الأفراد من نطاقهم الضيق المرتبط بالمجتمع المحلي إلى شعور أوسع يشمل الانتماء إلى الوطن ككل، ويُعد ضعف ارتباط الشعوب بالدولة ظاهرة شائعة في القارة الإفريقية عامة، ومنطقة الساحل بشكل خاص، حيث غالبًا ما تكون الروابط القبلية أقوى من الشعور بالانتماء الوطني. ويُعزى هذا الضعف في الانتماء الوطني إلى عجز الدولة عن بناء كيان سياسي قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، بالإضافة إلى قصورها في أداء وظائفها الحيوية، مما يدفع الأفراد إلى الاعتماد بشكل أكبر على القبيلة، التي يُنظر إليها باعتبارها الضامن الحقيقي للأمن والاستقرار والدفاع عن الحقوق، في حين تُوصَف مؤسسات الدولة الأمنية في كثير من الأحيان بالضعف وعدم الكفاءة[1].

لا يمكن نفي ان مالي والدول الافريقية عامة دول ذات طبيعة قبيلة يعيش سكانها في قبائل ويولي الفرد فيها ولاءه للقبيلة وبعد نهاية حقبة الاستعمار الفرنسي في غرب افريقيا وخروجه عمل على الإبقاء على مخلفاته والتي بها يضمن عدم الاستقرار في المنطقة ككل، وأول الخطوات التي استعملتها فرنسا كانت تفضيل اقلية او مكون مجتمعي على حساب الاخر لكي يكون هناك النزاع القبلي فيما بعد هذا وبالإضافة الى تقسيم او إعادة ترسيم الحدود التي عملت الدول على الإبقاء عليها حماية لأمنها واستقرارها لكن الامر شكل فيما بعد انفصال لهذه الأقليات التي لم تتأقلم مع الدول القومية الحديثة.

بالنسبة لمالي فمنذ استقلالها عانت بشكل كبير من النزاعات الداخلية بين الأقليات التي تطالب بالانفصال نظرا لغياب التوزيع العادل للثروات الامر الذي أدى الى غياب الامن المجتمعي الذي ساهم فيما بعد لنمو موجات الإرهاب واشكال أخرى من التهديدات وفتح المجال اما تصاعد الاخطار ليس على مالي فقط بل على كل دول الساحل الافريقي التي عانت من تداعيات النزاع الانفصال في شمال مالي، ما يعاب على النخبة الحاكمة في مالي وصناع

[1] هاشمي مليكة، مقاربة الامن المجتمعي في منطقة الساحل الافريقي من 2011الى 2023 دراسة حالة مالي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، س2024) ص 115

القرار هو محاولة تكريس الدستور والقانون الذي يضمن حقوق جميع الشرائح وبالتالي لا تصعد المطالب الانفصالية للسقف

هذا من جهة من جهة أخرى لا بد من العمل على تقليل من الطابع القبلي والولاءات دون القومية التي تزيد من الفجوة في الدولة بدل هذا لا بد من تكريس المواطنة وهذا عن طريق تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات التي تنشر الوعي

بالحديث عن مالي من زاوية الدولة الفاشلة ومن زاوية المجتمع نجد ان النزاع أصله مجتمعي ونظرا للتهديدات التي خلقها هذا النزاع أصبح ذو طابع امنيا وله العديد من التداعيات على الامن القومي الجزائري وكل ما يهدد امن الساحل الافريقي ومالي فهو مهدد بالضرورة لأمن الجزائر كون ان منطقة الساحل الافريقي تمثل الفناء الخلفي للجزائر، وبالتالي فلا بد من بناء مقاربة امنية جديدة اين تسعى الجزائر لمحاولة التعامل مع الازمة من الجانب المجتمعي ومراعاة ملف استقلال شمال مالي خاصة في ظل تواجد العديد من الفواعل في المنطقة

المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في عملية بناء الدولة في مالي

الجدول 07: اقتصاد دولة مالي

المحور	المعطيات
أهمية الزراعة	تمثل 37.3% من الناتج المحلي الإجمالي (2019) وتوفر دخلًا لحوالي 80% من السكان.
الفقر	تركز الفقر في المناطق الريفية (90% من الفقراء)، نتيجة الجفاف والصراعات.
نمو الناتج المحلي الإجمالي	متوسط النمو بين 2005 و2020: 4.5% سنويًا. نمو في 2016: 5.7 نمو في 2017**5.0%** :2019 / **4.6%** :2018 / **5.4%** :
التضخم	2018: 2.1% → 2019: 2.4% (بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط)
العجز التجاري	2017: 9.1%من الدخل القومي الإجمالي → 2018%8.9 :
الدين العام	ارتفع إلى 31% من الناتج المحلي الإجمالي (2017) الدين المحلي ارتفع من 7% (2015) إلى 15% (2017)

يعتمد اقتصاد مالي بشكل كبير على الزراعة، التي تمثل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي وتوفر مصدر رزق لنحو 80% من السكان، مما يجعل الاقتصاد هشًا أمام تقلبات المناخ والأسواق العالمية. ويتركز الفقر في المناطق الريفية بنسبة 90% من إجمالي الفقراء، ما يعكس ضعف التنمية المتوازنة وانعدام الفرص خارج المجال الزراعي. رغم هذه التحديات،

حافظت مالي على نمو اقتصادي مستقر نسبيًا، بمتوسط 4.5% سنويًا بين 2005 و2020، وبلغت ذروته 5.7% عام 2016، مما يدل على وجود إمكانات إنتاجية، خاصة في قطاعات القطن والذهب. كما سجلت معدلات تضخم منخفضة نسبيًا (2.1% إلى 2.4%)، وتمكنت من تقليص العجز الجاري، مع الحفاظ على الدين العام عند مستوى مقبول (31% من الناتج المحلي الإجمالي)، رغم ارتفاع الدين المحلي بشكل ملحوظ. إلا أن هذه المؤشرات الإيجابية لا تُخفي وجود تحديات هيكلية، أبرزها الوضع الأمني الهش، وضعف الحكومة، وغياب بيئة مشجعة للاستثمار، وهو ما تؤكده المرتبة المتأخرة في تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020 (148 عالميًا). بعد جائحة كوفيد-19، بدأ الاقتصاد في التعافي، مع نمو بلغ 4.3% في عام 2023، مدفوعًا بارتفاع إنتاج القطن والذهب، وزيادة كبيرة في الاستثمارات (أكثر من 40%)، وهو ما يعكس بداية إيجابية تحتاج إلى ترسيخ من خلال إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية عميقة تضمن تنمية شاملة ومستدامة[1].

الشكل رقم 06: الفائض والعجز في الميزان التجاري لدولة مالي

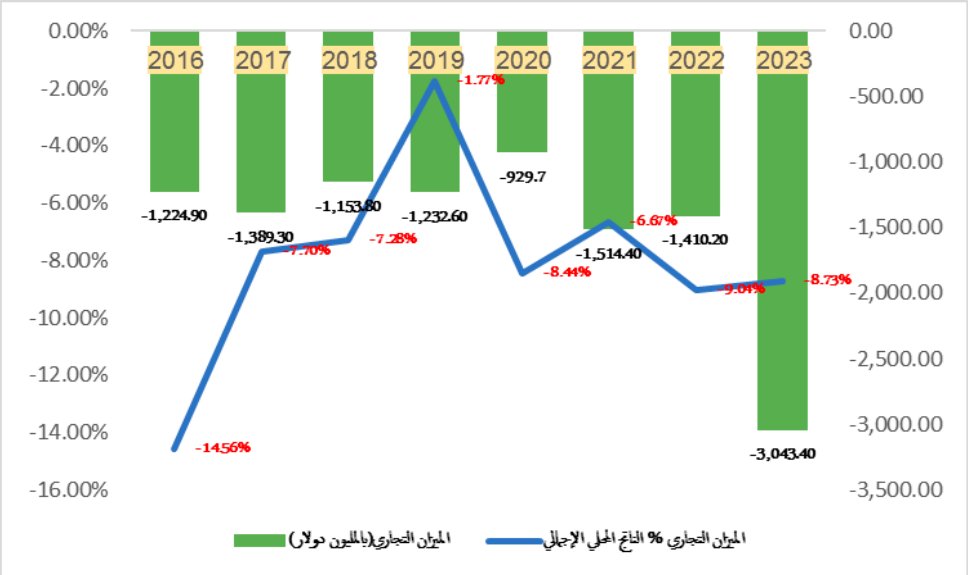

countryeconomy, Mali – Trade Balance: :https://countryeconomy.com/trade/balance/mali

[2]

يعاني الميزان التجاري في مالي من عجز هيكلي مزمن، حيث تعتمد البلاد بشكل كبير على صادرات السلع الأساسية، ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. فبحسب منظمة

[1] مالي البيانات الاقتصادية، قراءات افريقية، https://qiraatafrican.com/encyclopedia/mali/ml-econom/ تم الاطلاع بتاريخ 11.05.2025

[2] المرجع نفسه

التجارة العالمية، بلغت صادرات مالي من السلع في عام 2022 نحو 5 مليارات دولار أمريكي، مسجلة ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بعام 2021 (4.7 مليار دولار)، بينما ظلت الواردات مستقرة عند 6.1 مليار دولار، مما ساهم في استمرار العجز التجاري. إضافة إلى ذلك، تُعد مالي مستوردًا صافٍ للخدمات، حيث بلغت قيمة وارداتها من الخدمات التجارية 2.2 مليار دولار مقابل صادرات متواضعة بقيمة 371 مليون دولار فقط، ما يعمّق الفجوة في الميزان الخارجي كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن العجز التجاري مثل 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، بانخفاض طفيف عن 11.5% في 2021. وقد شهدت شروط التبادل التجاري تحسنًا نسبيًا في عام 2023، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الذهب، وهما عنصران مؤثران في ميزان الصادرات والواردات. إلا أن هذا التحسن واجهه تراجع في صادرات القطن بسبب حملة إنتاج ضعيفة في 2022، إلى جانب انتعاش الواردات بعد رفع العقوبات التي فرضتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كل هذه العوامل أدت إلى استقرار عجز الحساب الجاري عند 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023، إلا أن البلاد شهدت في المقابل تراجعًا واضحًا في تدفقات التمويل الخارجي، مما يسلط الضوء على هشاشة الوضع الخارجي ويعكس الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية

الشكل رقم 07: تطور الميزان التجاري لمالي من 2016الى 2023

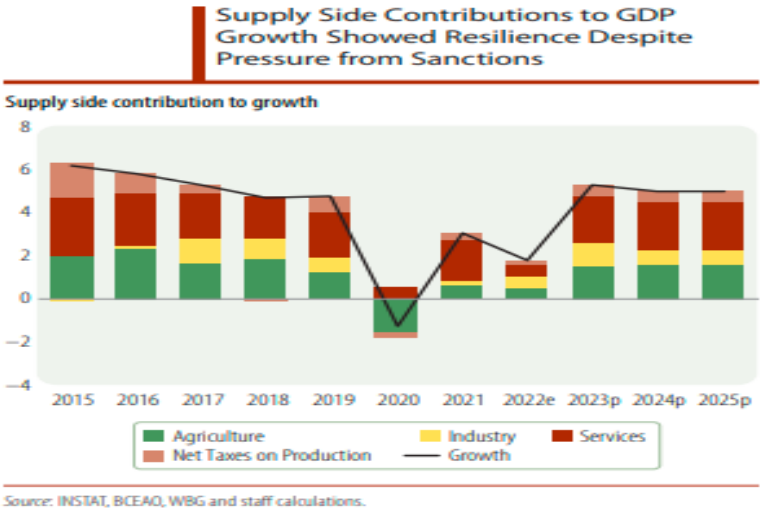

1

[1] World Bank, Mali - Country Economic Memorandum: Reforms for a More Resilient and Inclusive Economy, Report No. P179299, July 2023,

الجدول 08: تطور الميزان التجاري لمالي من 2016الى غاية 2023

السنة	الميـزان التجـاري بـالمليون الدولار	نســـبة الميـــزان للنـــاتج المحلي
2016	1,224.90	%14.56
2017	1,389.30	%7.70-
2018	1,153.80	%7.28-
2019	1,232.60	%1.77-
2020	929.70	%8.44-
2021	1,514.40-	%6.67-
2022	1,410.20	%9.04-
2023	3,043.40	%8.73-

يُظهـر تطـور الميـزان التجـاري لمـالي خـلال الفتـرة الممتـدة مـن 2016 إلـى 2023 عجـزًا مستمرًا فـي التجـارة الخارجيـة، مـا يعكـس هشاشـة القاعـدة الإنتاجيـة وقـدرة التصـدير المحـدودة أمـام واردات متزايـدة. فـي سـنة 2016، بلـغ العجـز التجـاري حـوالي 1,224.9- مليـون دولار، وهـو مـا مثّـل 14.56% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي، أي أعلـى نسـبة عجـز خـلال الفتـرة، مـا يشـير إلـى

https://documents1.worldbank.org/curated/en/099071023135523039/pdf/P179299025eae9036089e7029775dc039d7.pdf.

اعتماد كبير على الاستيراد. خلال السنوات الثلاث التالية (2017–2019)، لوحظ تراجع نسبي في نسبة العجز، ليصل إلى 1.77% فقط في 2019 رغم أن القيمة المطلقة للعجز لم تنخفض بشكل كبير، مما قد يُعزى إلى نمو الناتج المحلي أو تحسن في بعض الصادرات، غير أن هذا التقدم لم يستمر، إذ عرف الميزان التجاري تدهورًا مجددًا في 2020 ليبلغ العجز 8.44% من الناتج المحلي، رغم أن القيمة المطلقة كانت الأقل خلال السلسلة (–929.7 مليون دولار). هذا قد يكون مرتبطًا بظروف استثنائية مثل جائحة كوفيد–19، التي أثّرت على التجارة العالمية وأسعار المواد الأولية. من 2021 إلى 2023، اتخذ العجز منحى تصاعديًا خطيرًا، إذ بلغ في 2023 أكثر من –3,043 مليون دولار، أي ما يُمثّل 8.73% من الناتج المحلي، وهو ما يكشف عن اختلالات أعمق في الميزان التجاري رغم الانتعاش النسبي لبعض القطاعات الاقتصادية.

بوجه عام، يعكس هذا التطور اعتماد مالي الكبير على الواردات، وضرورة تعزيز التنويع الاقتصادي، ودعم قدرات التصدير، وتحسين الإنتاج المحلي للحد من العجز التجاري وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي.

تشير معطيات الميزان التجاري لمالي بين 2016 و2023 إلى هشاشة في موقع الدولة ضمن النظام الاقتصادي الدولي، ما ينعكس على علاقاتها الخارجية وشكل اندماجها في العولمة الاقتصادية. العجز التجاري المزمن، والمتزايد في بعض الفترات، يعكس اعتمادًا مفرطًا على الواردات، لا سيما من الدول الصناعية أو الشريكة تجاريًا مثل الصين، فرنسا، والبلدان المجاورة في المنطقة الاقتصادية لغرب إفريقيا. هذا الاختلال يُضعف قدرة مالي على التفاوض في علاقاتها الدولية، ويجعلها في موقع التبعية ضمن علاقات غير متكافئة، خصوصًا فيما يتعلق بشروط التبادل التجاري.

في السياق الإقليمي، يمكن تفسير هذه الوضعية بعدم فعالية التكامل الاقتصادي ضمن تجمع الإيكواس(ECOWAS) ، حيث لم تُسفر الاتفاقيات التجارية الإقليمية عن نتائج فعّالة في تقليص العجز التجاري أو تعزيز التبادلات جنوب–جنوب. علاوة على ذلك، فإن الأزمات السياسية المتكررة في مالي، والعقوبات التي فرضها بعض الشركاء الإقليميين والدوليين، قد أثرت سلبًا على تدفقات التجارة والاستثمار، وفاقمت ضعف الميزان التجاري في السنوات الأخيرة، خصوصًا في 2023 الذي شهد أعلى عجز مطلق.

من جهة أخرى، فإن بنية الصادرات المالية، القائمة غالبًا على المواد الأولية مثل الذهب والقطن، تجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية في أسعار السوق العالمية، وهو ما

يضعف هامش المناورة في العلاقات الاقتصادية الدولية. كما أن ضعف التصنيع المحلي يحرم البلاد من خلق قيمة مضافة كافية لتعزيز ميزانها التجاري.

في ضوء هذا، يمكن القول إن العجز التجاري المتكرر ليس مجرد مسألة اقتصادية داخلية، بل هو انعكاس لعلاقات دولية غير متكافئة، ولمحدودية تأثير مالي في شبكات التبادل التجاري العالمي. وبالتالي، فإن تحسين الميزان التجاري يستدعي مراجعة لخيارات السياسات الخارجية، من خلال تنويع الشركاء، تعزيز التعاون جنوب–جنوب، وإعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية بما يخدم مصلحة التنمية الوطنية

لعل ما جعل مالي دولة فاشلة اقتصاديا هو انها ذات اقتصاد مزدوج بمعنى اخر انها دولة تحاول تحقيق التنمية داخليا مقابل اهمال التكامل الإقليمي وضرورة إقامة علاقات اقتصادية اين يكون هناك تبادل المنتجات والسلع والخدمات الامر الذي يساعد في ارتفاع او النهوض بالاقتصاد المالي ويجعلها دولة ذات علاقات اقتصادية تضمن لها المصلحة والامن من ناحية أخرى لان تحسن الاقتصاد والتنمية يساهمان في تحقيق الاكتفاء الذاتي إضافة الى ضمان التوزيع العادل للثروات وبالتالي لا يكون هناك أطراف تطالب بالانفصال وتندد بالتهميش

ومنه يمكن القول انه لا بد من العمل على تفعيل الجانب الاقتصادي عن طريق تفعيل الإنتاج الداخلي المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وللتقليل من الاستيراد لكي لا تصبح الدولة تعاني من المديونية ومنه تبدأ الازمات الاقتصادية في التراجع ويفتح المجال على الجانب الإقليمي لتكون مالي فيما بعد علاقات اقتصادية اكبر [1]

[1] الباحثة كداد وفاء، بتصرف

المبحث الرابع: السيناريوهات

المطلب الأول: السيناريو الخطي

أين يتم التساؤل عن كيفية التحضير للمستقبل، بمعنى تصور كما لو ان المستقبل أصبح واقعا يقيم بيننا وبالتالي فان الخطوة الأولى تتمثل في التصور أي عملية ذهنية لكنها لا تتم بشكل عشوائي، تسعى الدراسات المستقبلية في منهجها للإجابة على سؤالين أولا: كيف يمكن لنا ان نستحضر المستقبل بمعنى ان الوقائع التي نسعى لدراستها ليست موجودة في الواقع الفعلي وبالتالي كيف لنا ان درس ما هو غير موجود، ثانيا: كيف نربط بين ما يجري حاليا وما سيجري غدا، لا بد من فهم ان الدراسات المستقبلية لا تزعم ان تصل للحقيقة المطلقة باي شكل من الاشكال لكن تسعى لإعطاء نظرة او صورة عن المستقبل التي تبقى مرهونة بمتغيرات الباحث وكذا الظاهرة في حد ذاتها، بل ان الهدف الذي تسعى للوصول اليه هو طرح مجموعة من الاحتمالات حول مستقبل الظاهرة

وقد تطورت لدراسات المستقبلية وأصبحت متعلقة بالنمذجة والتقنيات على اختلافها لكي تكون أكثر منهجية وأقرب للواقع

ويبقى المستقبل مفتوح امام أي ظاهرة من الظواهر بمعنى ان الظاهرة قد تتطور في اتجاه او اخر حسب الاحتمالات التي يتم وضعها، والمقصود بالسيناريو الخطي ان تبقى الظاهرة تراوح مكانها بمعنى ان لا يحدث تغيير ذو أهمية سواء كان إيجابيا او سلبيا، ويقوم على وضع مجموعة من الاحتمالات القائمة على ثنائية "اذا فإن" [1]

تحديد الظاهرة:

بما ان الموضوع قائم على المقاربة الجزائرية لبناء الامن والسلم في الساحل الافريقي وبالتحديد مالي فان الدراسة المستقبلية ستكون حول مالات النزاع في مالي وتداعياته على الامن في منطقة الساحل الافريقي وخاصة الامن القومي الجزائري، بالنسبة للسيناريو الخطي الذي يستدعي بقاء الأوضاع في نفس الخط الذي تسير عليه الان بمعنى العلاقات المتوترة بين كل الجزائر ونضيرتها مالي خاصة بعد مسألة غلق المجال الجوي المتبادل بسبب دخول طائرة دون طيار مالية الى الأراضي الجزائرية، الامر الذي اعتبرته الجزائر مهددا لأمنها القومي خاصة وان الإرهاب والعديد من المهددات الأخرى قريبة من حدودها وبالتالي فان أي اختراق امني

[1] وليد عبد الحي، مدخل الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات للسياسية، جامعة اليرموك الأردنية (الأردن:

سيؤثر سلبا على الجزائر ويهدد مكانتها في المنطقة خاصة في ظل هشاشة نظام دولة مالي التي تسيرها جماعة انقلابية 2020.

اعتبرت الجزائر في بيان لها في وزارة الخارجية ان مالي تهاجم الجزائر بهذا الاختراق وان الطائرة المسيرة كانت قد اخترقت من قبل المجال الجوي الجزائري ولكن الجزائر لم تبد ردة فعل باعتبار ان مالي تعمل على التخلص من الحركات الإرهابية والجزائر بطبيعة الجال لن تعمل على الوقوف في وجه محاولات محاربة الإرهاب، لكن ما لم يكن في الحسبان ان مالي عادت واخترقت المجال الجوي من جديد بطائرة مسيرة من نوع اخر "هجومية" وتم رصدها في 31 مارس ليلا والتصدي لها واسقاطها باعتبار انها تهدد الامن في المنطقة وكانت هذه هي النقطة التي افاضت كأس مالي.

فبعد اعلان وزارة الخارجية الجزائرية عن اسقاط الطائرة واغلاق المجال الجوي انسحبت كل من النيجر ومالي وبوركينا فاسو من اتفاق الدول المشتركة وبالتالي كان رد فعل مالي باستمالة كل من النيجر وبوركينا فاسو الى جانبها مع غلق المجال الجوي المالي على الجزائر [1]

ومما لا شك فيه ان الامر لم يعد مقتصر على مالي والحكومة المالية بل هناك أطراف عديدة متدخلة في هذا النزاع التي حاولت ان تعمل على زيادة التصعيد بين مالي والجزائر لكي تخدم مصالحها من جهة أخرى، والملاحظ من خلال تتبع تحركات كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو ان هناك ايادي خارجية روسية تعمل على تكريس تواجد قوات فاغنر في المنطقة باعتبار انها تحارب الحركات الإرهابية شمال مالي، إضافة الى دور كل من المغرب التي تعمل على محاولة الضغط على الجزائر من خلال استغلال الازمة في مالي

يرتكز هذا السيناريو على فرضية استمرار الاتجاهات الحالية دون تحولات هيكلية أو تدخلات خارجية فعالة، ويُظهر ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع إذا استمرت السياسات، التحالفات، والأزمات الأمنية والاجتماعية كما هي اليوم

بناء السيناريو الخطي:

أولا: تحديد الأطراف المعنية بالسيناريو واوضاعها الراهنة

[1] معلومات مجمعة بعد الاطلاع عن بيان وزارة الخارجية الجزائرية

الجزائـــر، المعروفــة بسياســتها الخارجيــة المبنيــة علــى مبــدأ عــدم التــدخل فــي الشــؤون الداخليــة للــدول، ستواصــل رفــض أي تــدخل عســكري مباشــر فــي مــالي، مكتفيــة بــأدوار دبلوماســية ووساطات، مع تأكيدها على دعم الحل السياسي والحوار كسبيل وحيد للاستقرار

مــع تــدهور الأوضــاع الأمنيــة فــي مــالي، تركــز الجزائــر علــى تعزيــز وجودهــا العســكري علــى الحــدود الجنوبيــة، خاصــة فــي ولايتــي تمنراســت وأدرار مــن خــلال تكثيــف المراقبــة الجويــة والاستطلاع. إنشاء قواعد متقدمة، التعاون مع القبائل المحلية لضمان التنسيق الأمني

الجزائــر تراقــب بقلــق تنــامي نفــوذ روســيا فــي مــالي **(عبــر مجموعــة فــاغنر)** لمــا قــد يحملــه ذلــك مــن اخــتلال فــي مــوازين القــوى الإقليميــة، خاصــة وأن موســكو تفضّــل علاقــات ثنائيــة مغلقــة على حساب المبادرات المتعددة الأطراف التي تقودها الجزائر

مــع انســحاب مــالي مــن اتفــاق الجزائــر، وتوجيــه اتهامــات مباشــرة للجزائــر، يُضــعف ذلــك مكانتهــا كوســيط تــاريخي فــي الملــف المــالي، ممــا يجعلهــا فــي موقــع رد الفعــل بــدل الفعــل، ويهــدد نفوذها الدبلوماسي في الساحل

اســتمرار الأزمــة فــي مــالي، وانتشــار الجماعــات المتطرفــة علــى حــدود الجزائــر، يمثــل تهديــدًا مباشرًا لأمنها القومي

تفــاقم الوضــع قــد يــؤدي إلــى موجــات لجــوء جديــدة نحــو الجنــوب الجزائــري، بمــا يحمــل مــن أعباء إنسانية واقتصادية

مــالي: الســلطات الانتقاليــة فــي مــالي، بقيــادة المجلــس العســكري، تواصــل التمســك بخطــاب الســيادة الوطنيــة ورفــض مــا تعتبــره "تــدخلًا خارجيًــا"، خصوصًــا مــن قبــل فرنســا والأمــم المتحــدة، وحتى من الجزائر التي كانت تلعب دور الوسيط في اتفاق السلام

مــالي تُصــرّ علــى أن اتفــاق الجزائــر لعــام 2015 لــم يعــد ملائمًــا للواقــع الجديــد، وتــرى أنــه وُقّــع فــي ظــروف مختلفــة وبمــوازين قــوى لــم تعــد قائمــة، معتبــرة أنــه يعطــي امتيــازات مفرطــة للجماعات المتمردة في الشمال (خاصة الطوارق)، وهو ما تعتبره تهديدًا لوحدة البلاد

كمــا تتجــه نحــو تعزيــز التعــاون مــع روســيا (عســكريًا واســتخباراتيًا) عبــر مجموعــة "فــاغنر"، فــي محاولــة لتعــويض غيــاب القــوات الفرنســية وقــوات الأمــم المتحــدة، إضــافة الــى ذلــك تــراهن علــى محــور جديــد يضــم النيجــر وبوركينــا فاســو (تحــالف دول الســاحل الــثلاث **AES**كبــديل للتعــاون التقليــدي مــع الجزائــر والمجموعــة الاقتصــادية لغــرب إفريقيــا ECOWAS، وتواصــل مــالي اتهــام الجزائــر بــ الانحيــاز لصــالح الحركــات الانفصــالية، خصوصًــا فــي منطقــة كيــدال، وتعتبــر أن

الجزائر تُعرقل السيادة المالية عبر محاولات إعادة إحياء اتفاق السلام الذي ترى باماكو أنه تجاوزه الزمن، الحكومة العسكرية تُعطي الأولوية لتوسيع نطاق السيطرة على شمال البلاد، حتى لو تطلب ذلك مواجهات مباشرة مع الجماعات المسلحة، أو رفض الوساطات وتؤجل تنظيم الانتخابات وتُمدد المرحلة الانتقالية بحجة الظروف الأمنية، ما يُدخل البلاد في حالة جمود سياسي مزمن

الاحتمالات في السيناريو الخطي:

زيادة التهديدات الإرهابية على الحدود الجنوبية، مع استمرار نشاط الجماعات المسلحة (القاعدة، داعش الصحراء الكبرى، جماعة نصرة الإسلام...) في شمال مالي قد يؤدي إلى تسلل عناصر متطرفة نحو الجنوب الجزائري وتصاعد الهجمات في مناطق قريبة من الحدود (كيدال، غاو، منكا) وقد يدفع الجزائر إلى تكثيف العمليات الاستباقية والوجود العسكري في الناحية العسكرية السادسة، وبالحديث عن تكثيف التواجد العسكري لا بد من عقد صفقات أسلحة جديدة مع روسيا وبالتالي ستكون هناك صعوبات في عملية شراء الاسلحة من روسيا كون ان روسيا متواجدة بشكل كبير في مالي عن طريق قوات فاغنر وبالتالي يمكن ان تتوجه الجزائر لطرف اخر من اجل التزويد بالأسلحة الامر الذي يضر علاقتها مع روسيا

بمعنى **إذا** استمر تدهور الوضع الأمني في شمال مالي، خاصة في مناطق كيدال وغاو، **فإن** احتمالات تسلل الجماعات الإرهابية إلى الأراضي الجزائرية سترتفع، مما سيستدعي رفع درجة اليقظة الأمنية على الحدود الجنوبية

إذا تفاقمت الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في مالي بسبب النزاعات الداخلية وتدهور الاقتصاد، فإن الجزائر قد تواجه موجات من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، ما سيُشكل ضغطًا متزايدًا على مناطقها الجنوبية من حيث الأمن والخدمات، والاستخباراتي بين البلدين سيتراجع، ما سيُضعف قدرة الجزائر على رصد التهديدات قبل بلوغ حدودها

إذا واصلت مالي تعزيز تحالفها مع روسيا ومجموعة فاغنر، **فإن** الجزائر قد تفقد نفوذها التقليدي في مالي، مما قد يُخل بتوازن القوى الإقليمي ويحد من قدرتها على التأثير في مستقبل منطقة الساحل الافريقي .

إذا تعزز محور "دول الساحل الثلاث" (مالي، النيجر، بوركينا فاسو) بمواقف سياسية وأمنية مناوئة للرؤية الجزائرية، **فإن** الجزائر ستكون مضطرة إلى إعادة صياغة استراتيجيتها في الساحل لمواجهة تحديات جديدة

إذا استمرت حالة عدم الاستقرار في مالي دون حلول دبلوماسية واقعية، **فإن** الجزائر ستكون ملزمة بزيادة إنفاقها الدفاعي، وتعزيز حضورها العسكري في الجنوب، للحفاظ على توازنها الأمني الداخلي.

اذ زاد التواجد الاماراتي والتمويل للجمعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة لكسب مكان في المنطقة، فان الجزائر ستعمل على محاولة تقليص العلاقات بينها وبين الامارات العربية المتحدة باعتبار انها تعمل على نشر الفوضى في مالي

المطلب الثاني: السيناريو الكارثي: السيناريو الكارثي للأزمة في مالي هو تصور متدرج لانزلاق الوضع نحو الأسوأ، وصولًا إلى حالة انهيار شامل للدولة المالية، بما يُهدد أمن واستقرار الجزائر والمنطقة ككل

تفكك الدولة المالية

إذا لم تجري انتخابات رئاسية تكرس مبادئ الديمقراطية أين يكون الحكم للفرد وليس المؤسسة العسكرية فإن الدولة المالية ستبقى في الفشل المؤسساتي دون التفعيل الذي يضمن حسن أداء النخب ومنه الرضا المجتمعي الذي يكون هو كذلك بضمان العدالة الاجتماعية.

إذا حدث هناك صدام عسكري مباشر بين شمال مالي وحكومة باماكو بسبب استمرار حكم أسيمي غويتا **فان** الجماعات المتمردة التي تطالب بانفصال شمال مالي ستلجأ لاستعمال القوة من جديد ويسكون هناك صدام مباشر، الامر الذي يزيد من تدخل قوات روسيا تحت غطاء محاربة الإرهاب بطلب من الحكومة المالية، **وإذا** زاد تدخل فاغنر فإن هذا الامر سيهدد مباشرة العلاقات المالية الجزائرية وستؤول للقطيعة وستغير الجزائر من تطلعاتها وتتجه للغرب

إذا تم استعمال القوة الصلبة بين كل من شمال مالي والحكومة **فإن** الامر سيؤثر سلبا على الامن القومي الجزائري خاصة من ناحية الامن المجتمعي باعتبار ان الطوارق يشكلون شريحة مهمة من شرائح المكونات المجتمعية وبالتالي فسيكون هناك سخط مجتمعي في حالة تمت عملية الإبادة للطوارق شمال مالي، وسيخلق هذا الامر عدم استقرار داخل الدولة الجزائرية، ليس هذا وفقط بل حتى المهاجرين واللاجئين من النزاع القادمون من شمال مالي ستكون وجهتهم الأولى الجزائر باعتبار القرب الجغرافي بمعنى ان الامن القومي الجزائري كذلك سيكون مهددا من طرف اللاجئين

إذا تفاقمت الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في مالي بسبب الأوضاع الأمنية فسيكون هناك تدخل أجنبي لحماية حقوق الانسان وتمرير مصالح من ناحية أخرى كما حدث في ليبيا بتدخل حلف الناتو لحماية حقوق الليبيين ومنع القمع لكن الأوضاع بعدها زادت سوءا وفتحت المجال أمام تزايد الأطراف المتدخلة في ليبيا نفس السيناريو سيعيد نفسه في مالي، الامر الذي يزيد من قلق الجزائر التي تسعى بكل ما لديها من إمكانات عسكرية واقتصادية وحتى مجتمعية لمنع حدوث هذا الصدام او تفاقم الأوضاع لان الأوضاع في شمالي نقصد بها جنوب الجزائر وستعاني الجزائر من انفلات امني الذي يؤثر علبها بالسلب

اذ استمر التصعيد بين حكومة باماكو وإقليم شمال مالي وخاصة بعد غلق الجزائر لمجالها الجوي حماية لأمنها من الاختراق فان النيجر ومالي وبوركينا فاسو ستسعى لمحاولة تشكيل تكتل أمنى خاص بها والذي يعادي او يناقض سياسات الجزائر وسيسمح هذا التشكيل لأمني لتواجد قوات غربية او حتى تكثيف القوات الروسية من شركات عسكرية خاصة وبالتالي ستكون الجزائر محاطة بمجموعة من الدول التي تسعى لإضعافها

بالنسبة للعلاقات الإماراتية الجزائرية فبعد التدخل الاماراتي في مالي وتمويل الامارات للحكومة الانقلابية في مالي ضد الجماعات الجهادية والتي تعتبرها مالي حركات إرهابية، إضافة الى تزويد مالي بالأسلحة والطائرات المسيرة، وتعمل على دعم وتمويل جماعة فاغنر لتعزز من وجودها في شمال مالي وتعتبر الجزائر أن هذه التحركات تقوض دورها التقليدي كوسيط في المنطقة، خاصة بعد انسحاب مالي من اتفاقية الجزائر الموقعة في عام 2015، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الجزائر ومالي

إذا انهارت حكومة مالي العسكرية تحت ضغط التمردات المسلحة (الجهادية والانفصالية) فإن البلاد ستدخل في حالة فوضى أمنية شاملة، مع عودة الحرب الأهلية في الشمال وغياب سلطة مركزية.

إذا تصاعدت هجمات الجماعات الإرهابية مثل "نصرة الإسلام والمسلمين" و"داعش"، فإن الحدود الجزائرية الجنوبية ستُصبح مهددة باختراقات مسلحة وتسلل الإرهاب

إذا شعرت الجزائر بتهديد مباشر من انهيار الدولة المالية او حتى التواجد العسكري المباشر فإنها قد تتدخل أمنيًا أو استخباراتيًا لحماية حدودها الجنوبية ومصالحها الإقليمية، وستعمل على تكييف عقيدتها الأمنية الراسخة مع ما يتماشى مع امنها لأنها لن تسمح بوجود اختراق او تهديد أمنى مباشر

إذا واصلت الإمارات دعم النظام العسكري في مالي بالسلاح والتمويل، فإنها ستجد نفسها متورطة في صراع بالوكالة، ومستهدفة من الجماعات المتطرفة والمعارضة المحلية. وبالتالي تزيد إمكانية خسارة الامارات اقتصاديا باعتبار انها تعمل على الاستثمار والمخاطرة على الحكومة المالية لتمرر مصالحها كون انها تسعى لأطماع توسعية بضمان ولاء النظام المالي إضافة الى التوسع فيما بعد نحو موريتانيا ومن ثم الصحراء الغربية امام الجماعات المتطرفة في شمال مالي

إذا تحولت مالي إلى ساحة صراع دولي بين أطراف خارجية (روسيا، الإمارات، الجزائر، تركيا...)، فإن الساحل الإفريقي سيصبح بؤرة توتر شبيهة بسوريا أو ليبيا، مع تداعيات إقليمية خطيرة إن ذلك يعني دخول البلاد في نزاع متعدد الأبعاد تتداخل فيه المصالح العسكرية، الاقتصادية، والأيديولوجية، تمامًا كما حدث في سوريا وليبيا. كل طرف سيدعم فصائل أو أنظمة تخدم أجندته، مما يؤدي إلى تفكك الدولة المركزية، وظهور مناطق نفوذ متصارعة. في هذا السيناريو، ستتوسع رقعة العنف لتشمل النيجر وبوركينا فاسو وحتى حدود الجزائر وتشاد، وستنتقل الحرب من كونها صراعًا داخليًا إلى صراع بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية. تداعيات ذلك ستكون خطيرة: تفاقم الإرهاب، نزوح جماعي، انهيار أنظمة صحية وتعليمية، وتدفق الأسلحة والمخدرات. كما سيصعب الوصول إلى تسوية سياسية بسبب تشابك مصالح الدول المتدخلة، مما يجعل الساحل الإفريقي نسخة جديدة من المشهد السوري أو الليبي، لكن في قلب إفريقيا، وبتهديد مباشر للأمن القومي الجزائري والمصالح الاقتصادية والسياسية للإمارات وبقية الأطراف.

في حال تحقق السيناريو الكارثي بوجود مواجهة عسكرية مباشرة بين الشمال وحكومة باماكو فان العلاقات الروسية الجزائرية ستصبح في وضع أكثر تعقيدا كون ان ساحة الساحل الافريقي مفتوحة اما القوات الروسية وبالتالي سيكون الساحل الافريقي مشتعل بالأزمات والأوضاع المعقدة

إذا حدث سيناريو كارثي في مالي أدى إلى تدهور أمني واسع وتهديد للمصالح الاقتصادية الإقليمية، فإن الصين ستتبنى موقفًا حذرًا وبراغماتي، وستسعى لتعزيز تعاونها الاقتصادي والدبلوماسي مع الدول المستقرة في المنطقة (مثل الجزائر والنيجر)، دون الانخراط المباشر في الصراع، حفاظًا على مصالحها واستثماراتها المرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق."

إذا انهارت الأوضاع في مالي وتنامى الفراغ الأمني والسياسي، فإن المغرب سيحاول استغلال الفوضى لتوسيع نفوذه في منطقة الساحل من خلال أدواته الناعمة كالدبلوماسية

الدينية، والدعم الأمني والاستخباراتي، بهدف تعزيز مكانته الجيوسياسية ومنافسة الجزائر في المجال الإفريقي.

إذا تطورت الأزمة في مالي إلى تهديد إرهابي إقليمي قد يمتد إلى مصالحها أو حلفائها، فإن الولايات المتحدة ستعزز تدخلها غير المباشر عبر دعم استخباراتي ومراقبة جوية من خلال "أفريكوم"، كما ستدفع نحو تحالفات إقليمية لمنع انتشار الفوضى، وستسعى لاحتواء النفوذ الروسي والصيني في المنطقة دون الانخراط الميداني المكثف

إذا تحقق سيناريو كارثي في مالي وامتد لهيب العنف وعدم الاستقرار إلى كامل منطقة الساحل، فإن دور إسرائيل في المنطقة قد يتخذ عدة أوجه، استنادًا إلى مصالحها الأمنية، السياسية، والاقتصادية إسرائيل تمتلك قدرات استخباراتية قوية وتاريخًا طويلاً من العمل الاستخباراتي في إفريقيا، خصوصًا في ظل تنامي نشاط الجماعات المتطرفة المرتبطة بالقاعدة وداعش في الساحل. في حالة انفجار الوضع: قد تقدم إسرائيل دعمًا استخباراتيًا لبعض الأنظمة الإفريقية الحليفة (مثل تشاد أو إثيوبيا أو حتى السنغال). قد تنسق مع فرنسا أو الولايات المتحدة لتبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة، خاصة إذا شكّلت هذه الجماعات تهديدًا محتملًا لإسرائيل أو لحلفائها.

بعض دول الساحل بدأت في بناء علاقات دبلوماسية وأمنية غير معلنة مع إسرائيل. في حال تصاعد الأزمة: قد تستغل إسرائيل حالة الفوضى لتعزيز نفوذها الدبلوماسي عبر تقديم الدعم الأمني أو التقني. وقد تسعى للتقارب أكثر مع الأنظمة التي تواجه ضغطًا داخليًا مقابل دعم عسكري أو لوجستي.

إسرائيل تراقب بعناية تمدد النفوذ الإيراني والتركي في إفريقيا، في حال استغلت إيران أو تركيا الفوضى لتوسيع نفوذهما في المنطقة (عبر جماعات دينية أو مساعدات إنسانية)، قد تتدخل إسرائيل بطريقة غير مباشرة لمواجهة هذا النفوذ، عبر دعم أطراف محلية معارضة أو الضغط على حلفاء غربيين.

إسرائيل تستخدم شركات أمنية خاصة مثل "Black Cube" أو "NSO Group" للعمل في بيئات معقدة ففي حال حدوث ازمة في شمال مالي او نزاع من جديد او تمرد للحركات الإرهابية التي تمس مصالح إسرائيل او حلفائها فقد تنشط هذه الشركات لتأمين مصالح إسرائيل أو لحماية استثمارات أجنبية ذات صلة بها. وقد تقدم خدمات لأنظمة محلية تسعى للبقاء في السلطة وسط الفوضى.

إسرائيل لا تتدخل عسكريًا مباشرة عادة في إفريقيا، لكنها تقدم تقنيات مراقبة، طائرات مسيّرة، وبرمجيات تجسس وفي حالة انهيار أمني كبير، قد تزوّد شركاءها في المنطقة بتكنولوجيا متقدمة لمواجهة ما تراه مالي جماعات مسلحة وبالتالي فان دور إسرائيل في حالة اشتعال الساحل لن يكون علنيًا بشكل كبير، لكنه سيكون فعّالًا في الخلفية من خلال الاستخبارات، العلاقات السرية، التكنولوجيا الأمنية، والمناورات الدبلوماسية، في محاولة لحماية مصالحها الاستراتيجية ومنع خصومها من ملء الفراغ.

المطلب الثالث: السيناريو الإصلاحي

السيناريو الإصلاحي للأزمة في منطقة الساحل، وخاصة في مالي، يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة من خلال إصلاحات سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية شاملة. هذا السيناريو يُعد من بين المسارات الأكثر استدامة، لكنه أيضًا يتطلب إرادة سياسية قوية، دعمًا دوليًا، وتنسيقًا إقليميًا فعّالًا

وتحسن العلاقات بين مالي والجزائر لتصبح هناك شراكة بين الدولتين

الإصلاح السياسي والحكم الرشيد: بتعزيز دور الدولة المركزية غياب الدولة في مناطق شمال مالي (كيدال، تمبكتو، غاو) شكّل فراغًا ملأته الجماعات المسلحة. فالإصلاح يتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة هناك، من إدارات محلية، مراكز شرطة، محاكم، ومدارس يتطلب ذلك أيضًا إصلاح البنية القانونية والسياسية لتكون شاملة وغير إقصائية

اصلاحات دستورية تضمن اللامركزية فالدستور المالي بحاجة إلى تعديلات تضمن توزيعًا عادلًا للسلطات بين المركز والأقاليم، بما يعكس التنوع العرقي والثقافي للبلاد إضافة الى ان تطبيق نظام لامركزي فعّال يمكن أن يحد من النزعة الانفصالية ويشجع على الاستقرار السياسي.

إذا تم تعزيز دور الدولة المركزية في مالي، فإن قدرة الجماعات المسلحة على السيطرة على المناطق النائية ستضعف تدريجياً، وسينحصر نفوذها، ما يساهم في استقرار شامل يُقلل من التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر.

دمج الحركات الانفصالية (مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد) ضمن العملية السياسية يقطع الطريق أمام تجدد النزاعات المسلحة، فإذا شُرِعت إصلاحات دستورية تُكرّس اللامركزية

وتحترم التنوع العرقي، فإن ذلك سيساهم في احتواء النزعات الانفصالية، خاصة في الشمال المالي، ويُعزز من اللحمة الوطنية، مما ينعكس إيجاباً على استقرار الجوار الجزائري

إذا حوربت آفة الفساد داخل مؤسسات الدولة المالية، فإن ذلك سيُعزز من ثقة المواطن في الدولة، ويُضعف من حوافز الانضمام للجماعات المتطرفة، ما يُساهم في تقليص التهديد الإرهابي على الجزائر.

أذا أُعيدت هيكلة الجيش المالي وفق معايير مهنية صارمة، فإن هذا سيمكن من التصدي الفعّال للجماعات الإرهابية دون انتهاك حقوق الإنسان، ويُجنّب الجزائر تداعيات تمدد الفوضى الأمنية نحو حدودها

إذا نُفذت برامج نزع سلاح وإعادة إدماج الميليشيات بفعالية، فإن البيئة الأمنية ستتحسن بشكل ملحوظ، مما يُحد من حركة الجماعات الإجرامية العابرة للحدود، ومنها تلك النشطة قرب الجزائر

إذا تم تطوير آليات التنسيق الأمني بين الجزائر ودول الساحل، فإن ذلك سيُعزز من المراقبة الحدودية، ويُصعّب على الجماعات المتطرفة التحرك بحرية، وبالتالي يُعزز من الحماية الاستراتيجية للعمق الجزائري

إذا استثمرت مالي في المناطق المهمشة تنمويًا، فإن ذلك سيقلل من أسباب التمرد والهجرة القسرية، ويُنعش الاقتصاد المحلي، ما يدفع نحو علاقات حدودية أكثر استقرارًا مع الجزائر

إذا أُشرك الشباب والنساء في عمليات التنمية والحكم المحلي، فإن ذلك سيُسهم في تفكيك البيئة الحاضنة للتطرف، وهو ما ينعكس مباشرة في تقليل استقطاب الجماعات الإرهابية على الحدود الجزائرية.

إذا دُعِم قطاع الزراعة والبنية التحتية في شمال مالي، فإن التنمية ستُقلّص من الاعتماد على الاقتصاد الموازي والتهريب، مما يقلل من الضغوط الأمنية على الجزائر في منطقة التماس الحدودي.

إذا تم تطبيق اتفاق الجزائر للسلام بشكل شامل، فإن الاستقرار سيعود تدريجياً إلى مالي، وسينجح الدور الدبلوماسي الجزائري في فرض نفسه كوسيط موثوق إقليمياً، مما يُعزز من نفوذ الجزائر الاستراتيجي.

إذا طُبقت آليات للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، فإن ذلك سيعزز السلم الأهلي ويمنع الانتكاس نحو العنف، وهو ما يُفيد الأمن الإقليمي ويُعزز أمن الجزائر داخليًا وخارجيًا.

الدور الجزائري في بناء السلم: تُعد الجزائر فاعلًا محوريًا في دعم السيناريو الإصلاحي لأزمة الساحل الافريقي، انطلاقًا من إدراكها العميق بأن استقرار هذه المنطقة هو امتداد طبيعي لأمنها القومي. وقد برزت الجزائر بشكل خاص كوسيط نزيه وفعال في قيادة مفاوضات السلام بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، حيث تُوِّج هذا الدور باتفاق الجزائر للسلام والمصالحة عام 2015. لم يقتصر دورها على الوساطة، بل واصلت جهودها من خلال مرافقة تنفيذ الاتفاق ومراقبة مدى التزام الأطراف ببنوده، عبر رئاستها للجنة متابعة الاتفاق. أمنيًا، كثّفت الجزائر من عمليات المراقبة على حدودها الجنوبية، وعزّزت من التنسيق الاستخباراتي والعسكري مع دول الجوار عبر آلية التعاون الأمني الرباعي (الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا)، بما يعزز التصدي الجماعي لخطر الجماعات الإرهابية. كما عبّرت الجزائر عن رفضها الشديد لأي تدخلات عسكرية أجنبية مباشرة في الساحل، معتبرة أن الحل ينبغي أن يكون إفريقيًا صرفًا، ينبع من إرادة داخلية لا تمليها القوى الكبرى. وعلى الصعيد التنموي، تدعو الجزائر باستمرار إلى مقاربة شاملة تربط بين الأمن والتنمية، وتشجع على إدماج المناطق المهمشة ضمن مشاريع اقتصادية واجتماعية تُقلّص من جذور التطرف والتمرد. إن هذا الدور المتعدد الأبعاد يجعل من الجزائر فاعلًا لا غنى عنه في استقرار الساحل، وحصنًا متقدمًا لحماية أمنها القومي من التهديدات القادمة من الجنوب

الخاتمة

في الختام ومن خلال ما سبق عرضه وتفسيره في هذا البحث الذي من خلاله حاولت معالجة إشكالية الامن القومي الجزائري وتسليط الضوء على بعض جوانبها في ظل متغيرات البيئة الافريقية كون ان الجزائر تنتمي لإفريقيا وبالتالي لا يمكن اهمال دور البعد الافريقي في محاولتنا لفهم الامن القومي الجزائري باعتباره دائرة من دوائر الامن الجزائري ومجال حيوي، وبالحديث عن البعد الافريقي تعد منطقة الساحل الافريقي من أبرز المناطق الهشة التي تعاني من مشاكل واضطرابات امنية سواء بين الدول في حد ذاتها او بين الدولة وفواعل دون الدولة بمعنى تحت او فوق قومية، تتعدد الأسباب والمهددات لكن تبقى هشاشة وضعف البنى في المنطقة خاصة في مالي، ويرجع هذا لاعتبارات عدة لا يمكن حصرها في سبب واحد، فلطالما كانت دول غرب افريقيا مستعمرات أوروبية خاصة فرنسية سابقا اين عملت فرنسا على محاولة احكام قبضتها على شتى الميادان واستغلال التعدد الاثني والثقافي والهوياتي بين هذه المجتمعات كون انها ذات طابع قبلي وبالتالي حاولت فرنسا استغلال الفرق بين الجماعات وشرائح المجتمع لتخلق نوعا من التشابك والصدام بينهم والذي يدوم حتى بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، بالنسبة لمالي لم تتوقف المطامع التوسيعية الفرنسية في سياسة فرق تسد فقط بل امتدت الى محاولة خلق نخب سياسية موالية لها وكرست نظام العملاء الذي يضمن استمرارية المصلحة الفرنسية خاصة وان مالي دولة تحتوي على العديد من الموارد الباطنية والمعادن التي استغلتها فرنسا لعقود عديدة متوالية، هذا من جهة اما من ناحية الامن الجزائري فلا يمكن فصل مالي عن الجزائر باعتبار ان مالي تشكل الفناء الخلفي للجزائر وبالتالي فان أي ازمة تواجهها مالي فإنها تؤثر سلبا على الجزائر، لهذا دائما ما كانت الجزائر تسعى لمحاولة استيعاب الازمات المالية القائمة على المطالب الانفصالية، بالحفاظ على مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية التي تكرس لمبدئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لهذا سعت الجزائر لبناء مقاربة امنية من خلالها تضمن امن المنطقة ولا تخالف المبادئ التي تقوم عليها، وهذا من خلال الوساطة بين حكومة باماكو وبين الجماعات الانفصالية في الشمال "الازواد" ولم تكن تسمح بالانفصال باعتبار ان قيام دولة بينها وبين مالي يمكن يزيد من حالة الفوضى في المنطقة التي يمكن ان تنتشر لتخترق الحدود الجزائرية.

شكلت الازمة والصراع في مالي بين الشمال والحكومة مأزق يؤرق الجزائر خاصة وأنها دائما ما كانت تبذل الجهود لمحاولة الإبقاء على وحدة دولة مالي، وهذا عن طريق عقد العديد من الاتفاقيات التي تكرس للأمن في المنطقة لكن الأوضاع في المنطقة فرضت واقعا اخرا، فأولا السياسية الخارجية الجزائرية لم تكن موجهة نحو الازمة في بدايتها باعتبار النزاع بين المغرب والجزائر لهذا فقد سعت الجزائر لتكثيف الجهود حماية لأمنها من الجهة الغربية خاصة

بعد حرب الرمال ورفض المغرب الاعتراف بالصحراء الغربية في هذه الاثناء كانت قد اندلعت شرارة النزاع بين حركة الازواد في شمال مالي وبين الحكومة المالية التي عرفت العديد من الانقلابات العسكرية وغياب لنظام ديمقراطي يضمن العدالة وحقوق المواطنين وكذلك الحريات، وبالتالي فقد شكلت إشكالية فشل الدولة عبء على الجزائر في محاولتها لناء مقاربة امنية ناجحة من خلالها تستطيع ان تحقق الامن ومن ثم السلم في المنطقة

هذا وبالإضافة الى دور الفواعل الغير دولية التي انتشرت في المنطقة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والتي أصبحت تنافس الدول في النفوذ وتلعب في الساحة الدولية وتحاول كسب الرهانات التي تحلق لها مكان في النظام الدولي الفوضوي، من بين هذه الفواعل جماعات الجريمة المنظمة كالاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي يقوم على الاختراق غير القانوني للحدود وتمرير المخدرات وكسب أموال طائلة الامر الذي يهدد اقتصاد الدول ويخلق مشاكل أمنية ومجتمعية وحتى صحية، إضافة الى الاتجار بالبشر والعديد من اشكال الجريمة المنظمة الأخرى

إضافة الى انتشار الحركات الإرهابية العابرة للحدود مثل القاعدة في بلاد المغرب، او جماعة بوكو حرام، والعديد من الحركات الإرهابية الأخرى التي تعمل على ممارسة الضغط على الأنظمة في الدول وخلق حالة الرعب في المجتمع لكسب مصالح ومطامع او الوصول لسدة الحكم، وتدعم الجماعات الانفصالية بالسلاح او التمويل، هذا ما يجعل البيئة الأمنية في الساحل الافريقي معقدة ومتشابكة، فلا يمكن فهم الأوضاع دون العودة للتاريخ والحركات الاستعمارية كما لا يمكن فهم الأنظمة دون التطرق لطبيعتها وأسباب الانقلابات وطبيعة التشكيلة الاجتماعية بل اكثر من ذلك فهم شخصية صانع القرار ودور المؤسسة العسكرية ومن اين تستمد قوتها ونفوذها ومن هي الايادي الخفية وراء الأوضاع في الساحل الافريقي، وللغوص اكثر في التفاصيل لا بد من دراسة طبيعة النظام الدولي والصراع بين الشرق والغرب بمنعى بين روسيا والصين مع الولايات المتحدة الذي لا يكون عبارة عن مواجهات مباشرة بقدر ما هو صراع بالوكالة كما كانت الأوضاع سابقا في فقرة الحرب الباردة ليعود من جديد في شكل دعم كل طرف لجهة معينة التي تضمن له مصالحه وتخلق له موطئ قدم في المنطقة التي من خلالها يزيد من النفوذ ويكسب الرهانات.

ولكي لا يبقى هذا البحث حبيس رفوف المكتبة فإنني اعتقد ان الفرصة سانحة لكي أوجه جملة من التوصيات لصانع القرار وهذا انطلاقا من التزام أخلاقي وعلمي وأكاديمي تجاه الجزائر كوطن في المقام الأول

لا بد من العمل على الجانب الامني وبعدها التنمية كون ان التنمية لا تصلح في بيئة النزاعات والاضطرابات الأمنية وبالتالي من المستحسن اين يكون هناك فتح لمجال الحوار بين الأطراف المتنازعة بمعنى بين شمال مالي وحكومة باماكو، فوجود قنوات اتصال يؤدي لغياب المعضلة الأمنية ومنه تتقارب وجهات النظر وتزيد تعزيز التعاون ضمن لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) مع دول الجوار (مالي، النيجر، موريتانيا) لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، مع التركيز على تبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريبات المشتركة.

استغلال الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتعزيز الاستقرار من خلال دعم المشاريع التنموية والبنية التحتية في مالي، مما يسهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات كون ان أصل النزاع في مالي منبثق من أسباب التهميش والاقصاء وسوء الأوضاع في الشمال الامر الذي أدى بجماعات الشمال لرفع راية الانفصال والدخول في حرب ومواجهة عسكرية مباشرة مع حكومة باماكو

العمل على تنسيق الجهود مع الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) لضمان استقرار المنطقة ومواجهة التدخلات الأجنبية التي قد تؤثر على الدور الجزائري.

متابعة الأوضاع السياسية في مالي، خاصة في ظل الأزمات السياسية الأخيرة، لضمان أن تكون المقاربة الجزائرية متوافقة مع الواقع السياسي المتغير في البلاد، والسعي لإيجاد وخلق مجال من خلالها يتم التفاوض مجددا وهذا لكي لا يفتح المجال مجددا امام زيادة التدخلات الخارجية أكثر التي تعمل على المساس بأمن الجزائر

دعم مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية لتحليل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وتقديم توصيات مبنية على دراسات معمقة لصانع القرار.

الملاحق

الملحق رقم 01: اتفاقية الجزائر لعودة السلم والامن والتنمية في مالي سنة 2006

ACCORD D'ALGER POUR LA RESTAURATION DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT DANS LA REGION DE KIDAL

- Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali ;
- Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale ;
- Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer aux tâches de développement socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal ;
- Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face la région de Kidal dans les domaines social et économique ;
- Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des spécificités des Régions du Nord ;
- Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du Mali, la nécessité, pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers ;
- Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement désertique, vu son enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vu la dépendance des populations de cette région de l'élevage ;
- Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales ;
- Tenant compte de l'interdépendance entre le développement, la sécurité et la stabilité ;

1

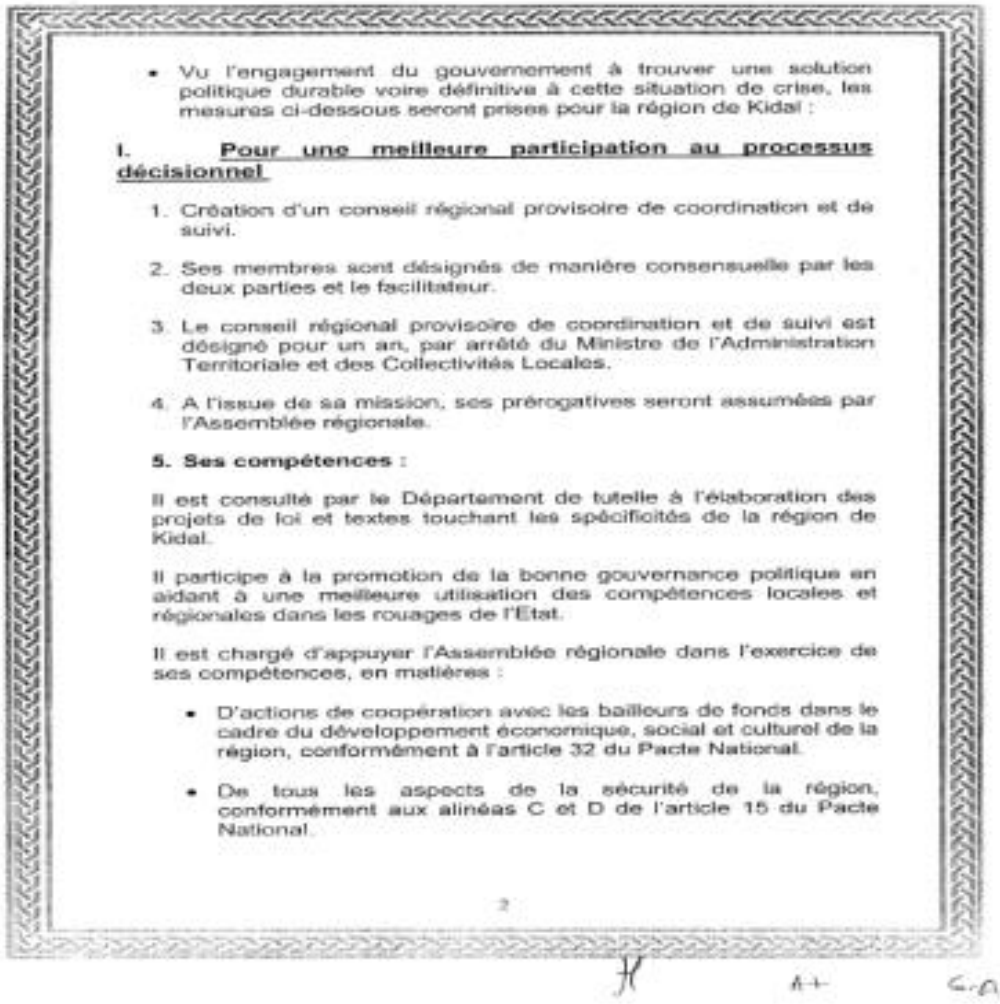

- Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal :

I. Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
2. Ses membres sont désignés de manière consensuelle par les deux parties et le facilitateur.
3. Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales.
4. A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assumées par l'Assemblée régionale.
5. **Ses compétences :**

Il est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.

Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.

Il est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matières :

- D'actions de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région, conformément à l'article 32 du Pacte National.
- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéas C et D de l'article 15 du Pacte National.

2

- Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte National.

Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation.

Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et la cohésion sociale de la région.

II. Développement économique, social et culturel

1- Organisation d'un Forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la santé, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles ;

2- Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales ;

3- Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion ;

4- Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays ;

5- Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades ;

6- Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes ;

7- Dans les domaines de l'équipement et de la communication :

- Désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie ;
- réalisation de l'aérodrome de Kidal ;
- réhabilitation de l'aérodrome de Tessalit ;
- électrification des chefs lieux des cercles et des communes ;
- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux des cercles et des communes ;
- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audio-visuel et prévoir une heure d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale.

8- Encourager les programmes de recherche et d'exploration des ressources naturelles ;

9- Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal ;

10- Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;

11- Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager l'investissement.

4

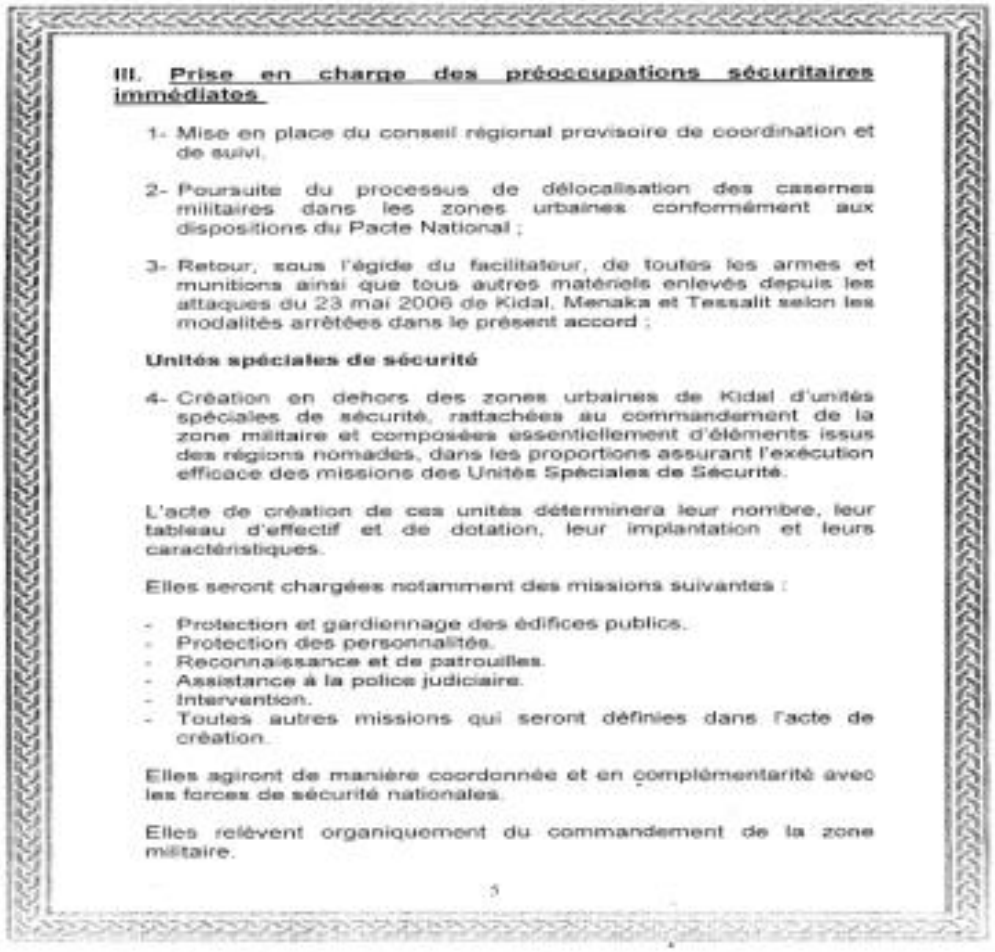

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

1- Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

2- Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines conformément aux dispositions du Pacte National ;

3- Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Menaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord ;

Unités spéciales de sécurité

4- Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité.

L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

- Protection et gardiennage des édifices publics.
- Protection des personnalités.
- Reconnaissance et de patrouilles.
- Assistance à la police judiciaire.
- Intervention.
- Toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationales.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire.

5

Elles sont placées, pour emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde nationale.

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandant sera issu des personnels visés aux Chapitre III, Point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationales. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le chapitre III, point 5 peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.

Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe technique de sécurité.

L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans le lieu du cantonnement, à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de manière simultanée avec la régularisation de la situation socio-professionnelle du personnel cantonné.

5- Gestion avec discernement des officiers, sous officiers et hommes de rang, qui ont quitté leurs unités d'origine pendant les événements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure spécialisée visée plus haut pour faciliter la régularisation de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.

6- Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.

7- Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les évènements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;

8- Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national ;

9- Création des centres de formations professionnelles avec des mesures d'accompagnement.

IV. Mécanisme de suivi

1. Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures ci-dessus énumérées. Il sera composé des représentants du Gouvernement, du conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur.

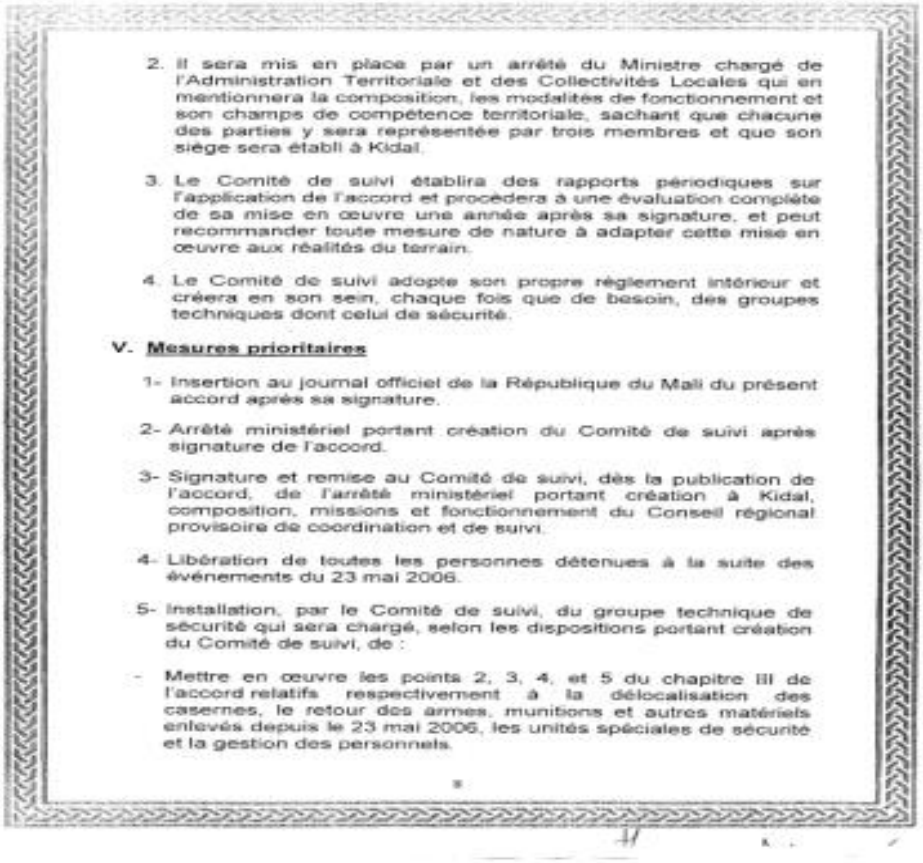

2. Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champs de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal.

3. Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procédera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à adapter cette mise en œuvre aux réalités du terrain.

4. Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V. Mesures prioritaires

1- Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature.

2- Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord.

3- Signature et remise au Comité de suivi, dès la publication de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

4- Libération de toutes les personnes détenues à la suite des événements du 23 mai 2006.

5- Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon les dispositions portant création du Comité de suivi, de :

- Mettre en œuvre les points 2, 3, 4, et 5 du chapitre III de l'accord relatifs respectivement à la délocalisation des casernes, le retour des armes, munitions et autres matériels enlevés depuis le 23 mai 2006, les unités spéciales de sécurité et la gestion des personnels.

- Faciliter la mise en œuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006.
- Proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali.
- Dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région, élaborer un programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.

6- Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali.

7- Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point 7.

8- Organisation du Forum de Kidal sur le développement dans les trois (03) mois suivant la signature de l'accord.

VI. Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.

Le présent accord sera inséré au journal officiel de la République du Mali.

Fait à Alger, le 4 juillet 2006

Pour le Gouvernement de la République du Mali

Gal. Kafougouna KONE
Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales

Pour l'Alliance Démocratique du 23 mai 2006 pour le Changement

Ahmada Ag BIBI

Pour le facilitateur

Abdelkader CHERAIEB
Ambassadeur de la République Algérienne Démocratique et Populaire

الملحق رقم 02: بيان الاتحاد الأوروبي حول روقة الطريق الجزائرية

Bruxelles, le 25 juillet 2014
140725/02

DÉCLARATION

du porte-parole sur l'adoption d'une Feuille de route pour parvenir à un accord de paix global pour le Nord Mali

"L'Union européenne se félicite de l'adoption d'une feuille de route pour parvenir à un accord de paix global pour le nord-Mali, première phase du lancement de négociations inter maliennes.

Nous saluons le rôle de facilitation joué par l'Algérie, qui, en étroite coopération avec l'ONU, l'UA et l'UE et avec le soutien des pays de la région et de la CEDEAO, est parvenue à réunir tous les protagonistes à Alger. Malgré la complexité de la situation et les tensions persistantes, les parties ont réussi à se mettre d'accord sur les principes fondamentaux qui doivent encadrer les négociations à venir et un calendrier pour un règlement durable du conflit.

L'UE accompagnera ce processus sur le plan diplomatique et dans sa mise en œuvre matérielle sur le plus long terme, notamment à travers son appui au Mali et la Stratégie Sahel.

La situation sur le terrain demeure fragile et l'UE appelle toutes les parties à privilégier le dialogue et à respecter les accords de cessez-le-feu. L'UE salue à cet égard la déclaration de cessation des hostilités entre belligérants négociée en marge de cette rencontre d'Alger."

PRESSE EN SAVOIR PLUS:
Michael Mann: (+32 (0)2 584 4366) Michael.Mann@eeas.europa.eu @EUinMyanmar
Maja Kocijancic: (+32 (0)2 298 65 70) Maja.Kocijancic@ec.europa.eu @AshtonCatherine
Sebastien Brabant (+32 (0)2 (0)3 09) Sebastien.Brabant@ec.europa.eu
Julia Cardona (+32 (0)2 (0)3 07) Julia.Cardona@ec.europa.eu
Suivez-nous sur Twitter @eeas_press
www.facebook.com/EuropeanExternalActionService
www.eeas.europa.eu

FR

الملحق رقم 03: ورقة طريق المفاوضات في إطار الالية الجزائرية

- La Constitution du Mali ;
- Les Résolutions 2100 et 2164, les Déclarations du Conseil de Sécurité, ainsi que les décisions pertinentes de l'Union Africaine, de la CEDEAO et de l'OCI ;
- L'Accord préliminaire à l'élection présidentielle et aux négociations inclusifs de paix du 18 juin 2013.

Les discussions pourraient, en outre, prendre en considération les Accords de paix antérieurs, en l'occurrence :

- l'Accord d'Alger du 4 juillet 2006,
- le Pacte National du 11 Avril 1992
- l'Accord de Tamanrasset du 6 janvier 1991 ;

ainsi que les documents ayant servi de préparation au lancement des négociations de paix, à savoir :

- Le Communiqué final de la visite du Président Ibrahim Boubacar Kéïta en Algérie les 18 et 19 janvier 2014 ;
- La Déclaration d'Alger du 9 juin 2014 et la Plateforme préliminaire d'Alger du 14 juin 2014 ;
- Les Communiqués de clôture des trois concertations de haut niveau sur le processus des négociations.

Les plateformes des mouvements belligérants seront prises en compte dans les groupes de négociation thématiques.

V- LES PARTIES :

- Le Gouvernement malien, d'une part ;
- Les Mouvements signataires de la "Déclaration d'Alger" du 9 juin 2014,
- Les Mouvements signataires de la "Plateforme préliminaire d'Alger" du 14 juin 2014, d'autre part.

Ces parties sont encouragées à concentrer leur négociation sur l'identification, le plus rapidement possible, des éléments d'une solution globale et définitive à même de prendre en charge les revendications légitimes des populations des régions du Nord du Mali, appelées par l'une des parties "Azawad", dans le plein respect de l'intégrité territoriale, de l'unité nationale et du caractère républicain de l'Etat malien.
Elles sont tenues de sensibiliser, à cet effet, toutes les composantes de la société malienne.

VI- MÉDIATION ET ACCOMPAGNEMENT

Les parties bénéficieront de la Médiation menée par l'Algérie, en tant que chef de file, avec une équipe composée de la médiation de la CEDEAO, de l'ONU/MINUSMA, de l'UA, de l'OCI, de l'UE, ainsi que du Burkina Faso, de la Mauritanie, du Niger et du Tchad.

- Les partenaires bilatéraux et multilatéraux s'engagent à demeurer mobilisés autour de l'objectif consistant à accompagner étroitement les parties maliennes durant la négociation d'une manière qui favorise l'émergence rapide d'une solution définitive et

Page 3 sur 10

FEUILLE DE ROUTE DES NÉGOCIATIONS
DANS LE CADRE DU PROCESSUS D'ALGER

I- OBJET DE LA FEUILLE DE ROUTE

- La présente feuille de route a pour objet la mise en place d'un cadre pour les négociations de paix qui doit permettre l'émergence d'une solution globale et négociée du problème des Régions du Nord du Mali, appelées par l'une des parties "Azawad" ;
- Ce cadre des négociations, convenu entre les parties, doit favoriser un climat de confiance nécessaire à un règlement définitif du conflit;
- La feuille de route énonce les principes et références de base et détermine les dispositifs de règlement du conflit. Elle doit répertorier les éléments nécessaires à la bonne marche des négociations devant conduire à un climat de confiance et à des résultats concrets.

II- PRINCIPES DEVANT GUIDER LE DÉROULEMENT DES NÉGOCIATIONS DE PAIX

- Les négociations visent à poser les fondements du processus de paix, basé sur un travail de fond. Ce processus doit être mené sans précipitation, mais avec la volonté d'avancer ;
- Le travail de fond doit donner lieu à un traitement de tous les aspects du conflit, y compris ceux jugés sensibles; les discussions doivent être ouvertes, franches et sincères. Elles doivent viser l'intérêt général.
- Le recours aux Accords de paix antérieurs devrait constituer une source d'inspiration pour préserver les acquis obtenus et éviter les écueils du passé.
- La promotion d'une information et d'une communication favorisant l'apaisement et l'instauration d'un climat de paix et de sécurité, devrait être assurée.

III- PRINCIPES DE BASE

A cet effet, les parties :

- réitèrent :
  -le respect de l'unité nationale et de l'intégrité territoriale du Mali ;
  -le respect de la forme républicaine et la laïcité du Mali ;
- réaffirment leur engagement pour un règlement pacifique du conflit ;
- se déclarent disposées au dialogue et à la négociation comme moyen de règlement de leur différend ;
- renouvellent leur volonté de rechercher des solutions politiques, économiques et sociales, comme condition d'une paix durable et définitive au conflit ;

IV- RÉFÉRENCES DE BASE

Les documents suivants constituent l'essentiel des bases référentielles des négociations de paix :

Page 1 sur 10

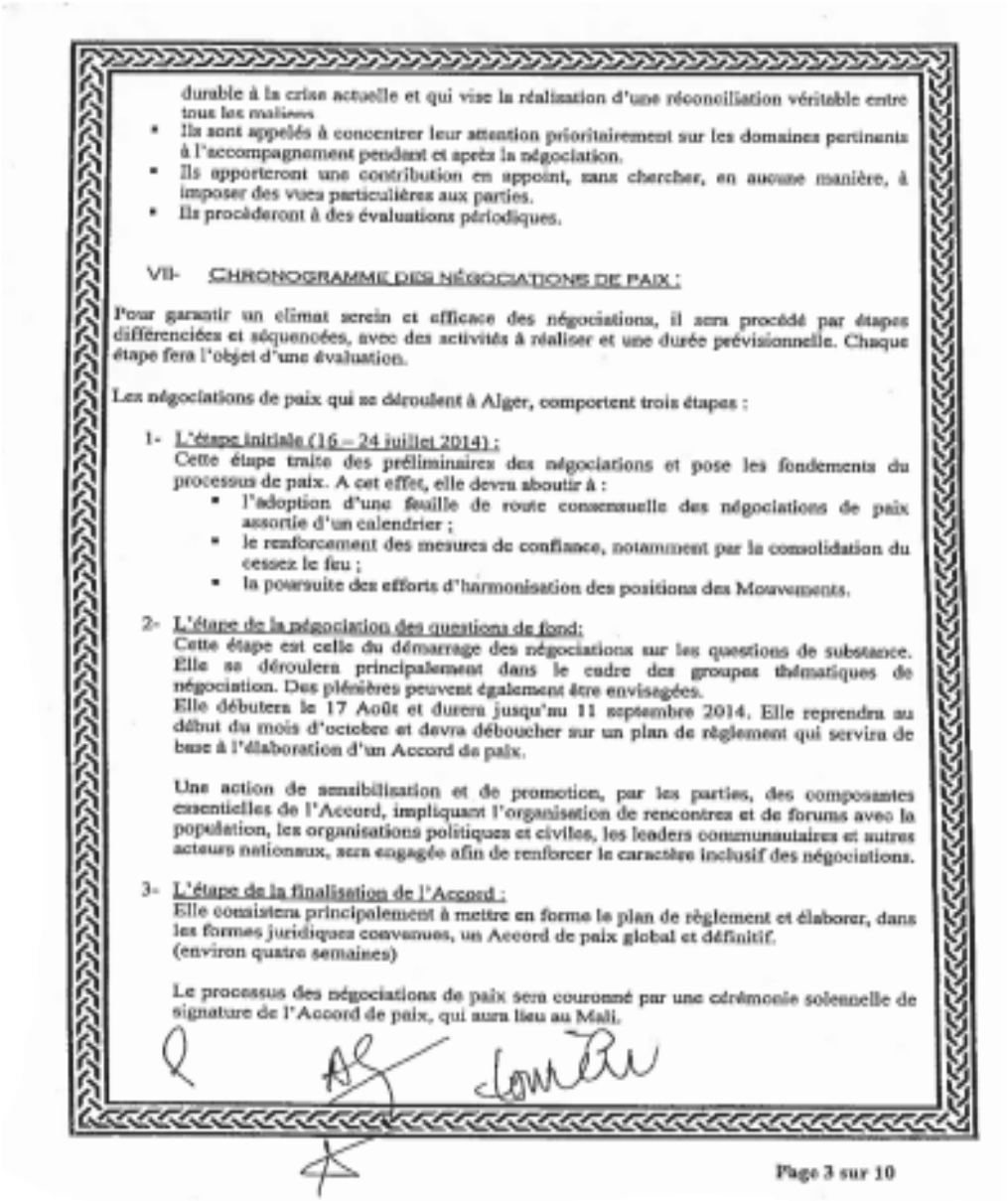

durable à la crise actuelle et qui vise la réalisation d'une réconciliation véritable entre tous les maliens.

- Ils sont appelés à concentrer leur attention prioritairement sur les domaines pertinents à l'accompagnement pendant et après la négociation.
- Ils apporteront une contribution en appoint, sans chercher, en aucune manière, à imposer des vues particulières aux parties.
- Ils procéderont à des évaluations périodiques.

VII- CHRONOGRAMME DES NÉGOCIATIONS DE PAIX :

Pour garantir un climat serein et efficace des négociations, il sera procédé par étapes différenciées et séquencées, avec des activités à réaliser et une durée prévisionnelle. Chaque étape fera l'objet d'une évaluation.

Les négociations de paix qui se déroulent à Alger, comportent trois étapes :

1- L'étape initiale (16 – 24 juillet 2014) :
Cette étape traite des préliminaires des négociations et pose les fondements du processus de paix. A cet effet, elle devra aboutir à :
- l'adoption d'une feuille de route consensuelle des négociations de paix assortie d'un calendrier ;
- le renforcement des mesures de confiance, notamment par la consolidation du cessez le feu ;
- la poursuite des efforts d'harmonisation des positions des Mouvements.

2- L'étape de la négociation des questions de fond:
Cette étape est celle du démarrage des négociations sur les questions de substance. Elle se déroulera principalement dans le cadre des groupes thématiques de négociation. Des plénières peuvent également être envisagées.
Elle débutera le 17 Août et durera jusqu'au 11 septembre 2014. Elle reprendra au début du mois d'octobre et devra déboucher sur un plan de règlement qui servira de base à l'élaboration d'un Accord de paix.

Une action de sensibilisation et de promotion, par les parties, des composantes essentielles de l'Accord, impliquant l'organisation de rencontres et de forums avec la population, les organisations politiques et civiles, les leaders communautaires et autres acteurs nationaux, sera engagée afin de renforcer le caractère inclusif des négociations.

3- L'étape de la finalisation de l'Accord :
Elle consistera principalement à mettre en forme le plan de règlement et élaborer, dans les formes juridiques convenues, un Accord de paix global et définitif.
(environ quatre semaines)

Le processus des négociations de paix sera couronné par une cérémonie solennelle de signature de l'Accord de paix, qui aura lieu au Mali.

Page 3 sur 10

IX- LES THÈMES DES NÉGOCIATIONS DE PAIX

Les thèmes suivants ont été retenus comme devant structurer les discussions :

- La situation qui prévaut dans les régions du Nord du Mali, appelées par l'une des parties "Azawad";
- Les principes et bases référentiels d'une solution globale et définitive;
- L'identification des éléments-clés d'une solution globale et définitive aux plans :
  - politico-institutionnel ;
  - défense et sécurité ;
  - développement économique, social et culturel ;
  - réconciliation, justice et questions humanitaires.
- Les mesures de confiance et le calendrier de mise en œuvre de l'Accord ;
- Les mécanismes d'application, de suivi, d'accompagnement et de garanties régionales et internationales des engagements à convenir.

X- LES SUJETS D'INTÉRÊT

Les sujets ci-après énumérés ont été identifiés comme ayant une importance certaine dans la recherche de solutions et sont appelés à faire l'objet de discussions approfondies :

- L'organisation administrative dans les régions du Nord du Mali, appelées par l'une des parties "Azawad";
- Le retour de l'Autorité de l'Etat dans ces régions ;
- La réforme du système judiciaire ;
- Le déploiement de l'Armée et la réorganisation des forces de défense et de sécurité y afférente ;
- La gestion de la sécurité dans les villes ;
- La problématique du cantonnement/Désarmement et le sort des combattants ;
- La question de la lutte contre le terrorisme ;
- La question du développement et de la répartition des richesses ;
- Les spécificités culturelles locales ;
- La création des conditions d'un retour volontaire et sûr des réfugiés et des déplacés internes dans leurs foyers ;
- La libération des détenus ;
- Les questions liées à l'objectif de la réconciliation nationale (mesures d'amnistie, enquête sur les violations graves des droits de l'Homme, justice transitionnelle, reprise du processus électoral au niveau local…)
- Les garanties et l'accompagnement internationaux.

Page 5 sur 10

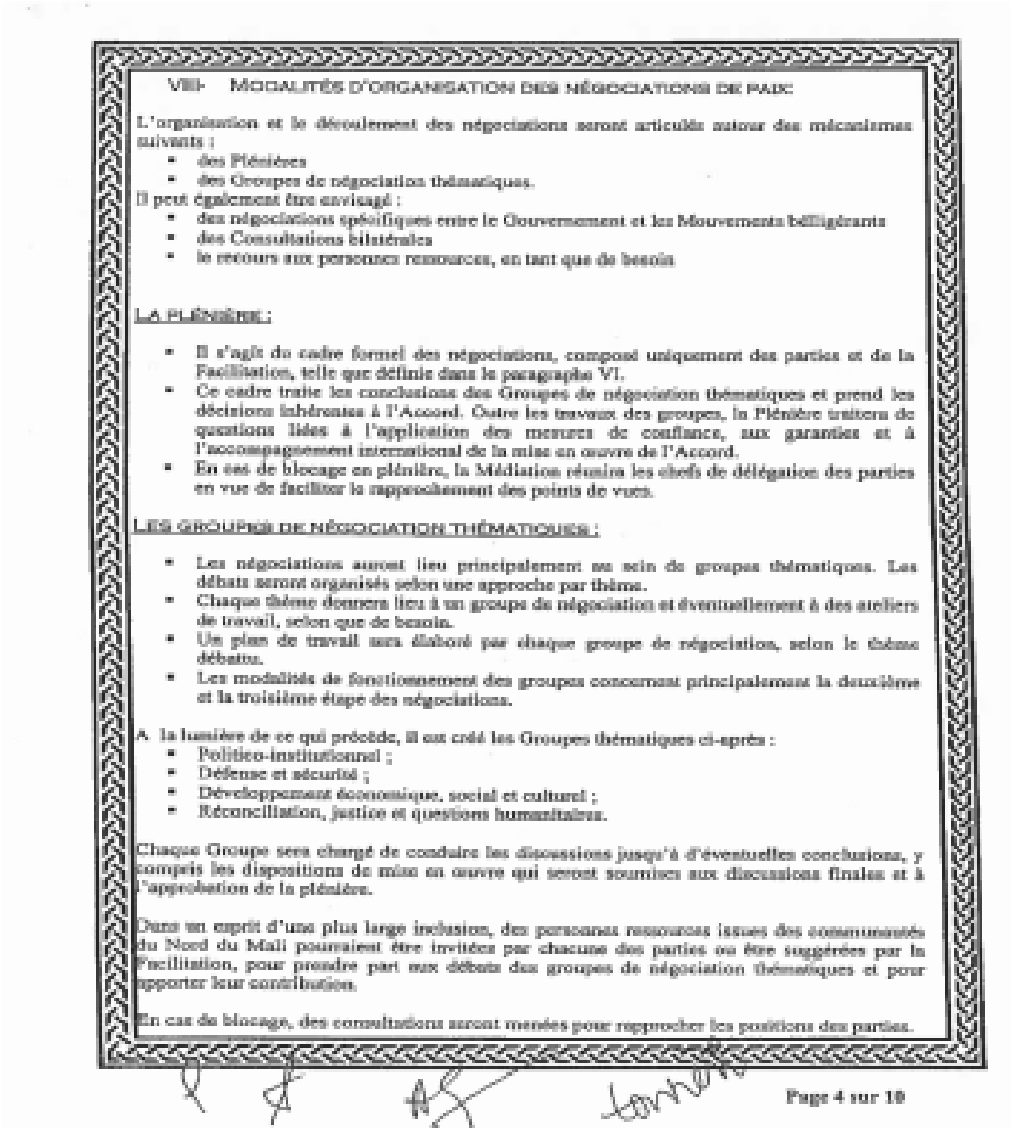

VIII- MODALITÉS D'ORGANISATION DES NÉGOCIATIONS DE PAIX

L'organisation et le déroulement des négociations seront articulés autour des mécanismes suivants :

- des Plénières
- des Groupes de négociation thématiques.

Il peut également être envisagé :

- des négociations spécifiques entre le Gouvernement et les Mouvements belligérants
- des Consultations bilatérales
- le recours aux personnes ressources, en tant que de besoin

LA PLÉNIÈRE :

- Il s'agit du cadre formel des négociations, composé uniquement des parties et de la Facilitation, telle que définie dans le paragraphe VI.
- Ce cadre traite les conclusions des Groupes de négociation thématiques et prend les décisions inhérentes à l'Accord. Outre les travaux des groupes, la Plénière traitera de questions liées à l'application des mesures de confiance, aux garanties et à l'accompagnement international de la mise en œuvre de l'Accord.
- En cas de blocage en plénière, la Médiation réunira les chefs de délégation des parties en vue de faciliter le rapprochement des points de vues.

LES GROUPES DE NÉGOCIATION THÉMATIQUES :

- Les négociations auront lieu principalement au sein de groupes thématiques. Les débats seront organisés selon une approche par thème.
- Chaque thème donnera lieu à un groupe de négociation et éventuellement à des ateliers de travail, selon que de besoin.
- Un plan de travail sera élaboré par chaque groupe de négociation, selon le thème débattu.
- Les modalités de fonctionnement des groupes concernent principalement la deuxième et la troisième étape des négociations.

A la lumière de ce qui précède, il est créé les Groupes thématiques ci-après :

- Politico-institutionnel ;
- Défense et sécurité ;
- Développement économique, social et culturel ;
- Réconciliation, justice et questions humanitaires.

Chaque Groupe sera chargé de conduire les discussions jusqu'à d'éventuelles conclusions, y compris les dispositions de mise en œuvre qui seront soumises aux discussions finales et à l'approbation de la plénière.

Dans un esprit d'une plus large inclusion, des personnes ressources issues des communautés du Nord du Mali pourraient être invitées par chacune des parties ou être suggérées par la Facilitation, pour prendre part aux débats des groupes de négociation thématiques et pour apporter leur contribution.

En cas de blocage, des consultations seront menées pour rapprocher les positions des parties.

Page 4 sur 10

CALENDRIER DES NÉGOCIATIONS
DANS LE CADRE DU PROCESSUS D'ALGER

SÉANCE PLÉNIÈRE I :

- Adoption de la feuille de route
- Evaluation de la situation au Nord du Mali ;
- Principes et bases référentiels
- Identification des éléments propres à la solution globale et définitive
- Mise en place des groupes de négociation thématiques

GROUPE DE NÉGOCIATION THÉMATIQUE I :
- Questions politiques et institutionnelles

GROUPE DE NÉGOCIATION THÉMATIQUE II :
- Défense et sécurité

GROUPE DE NÉGOCIATION THÉMATIQUE III :
- Développement économique social et culturel ;

GROUPE DE NÉGOCIATION THÉMATIQUE IV :
- Réconciliation, Justice et questions humanitaires

SÉANCE PLÉNIÈRE II :
Restitution des travaux des Groupes de négociation thématique

SÉANCE PLÉNIÈRE III :
Calendrier de mise en œuvre et mesures de rétablissement de la confiance

SÉANCE PLÉNIÈRE IV :
Mécanismes d'application, de suivi, d'accompagnement et de garantie régionale et internationale des engagements à convenir

SÉANCE PLÉNIÈRE DE CLÔTURE :
Restitution et adoption du projet d'Accord et des conclusions

Alger, le 24 juillet 2014

Page 6 sur 10

Pour le Gouvernement de la République du Mali

S.E.M. Abdoulaye DIOP,

Ministre des Affaires Etrangères, de l'Intégration africaine et de la Coopération internationale

Page 7 sur 10

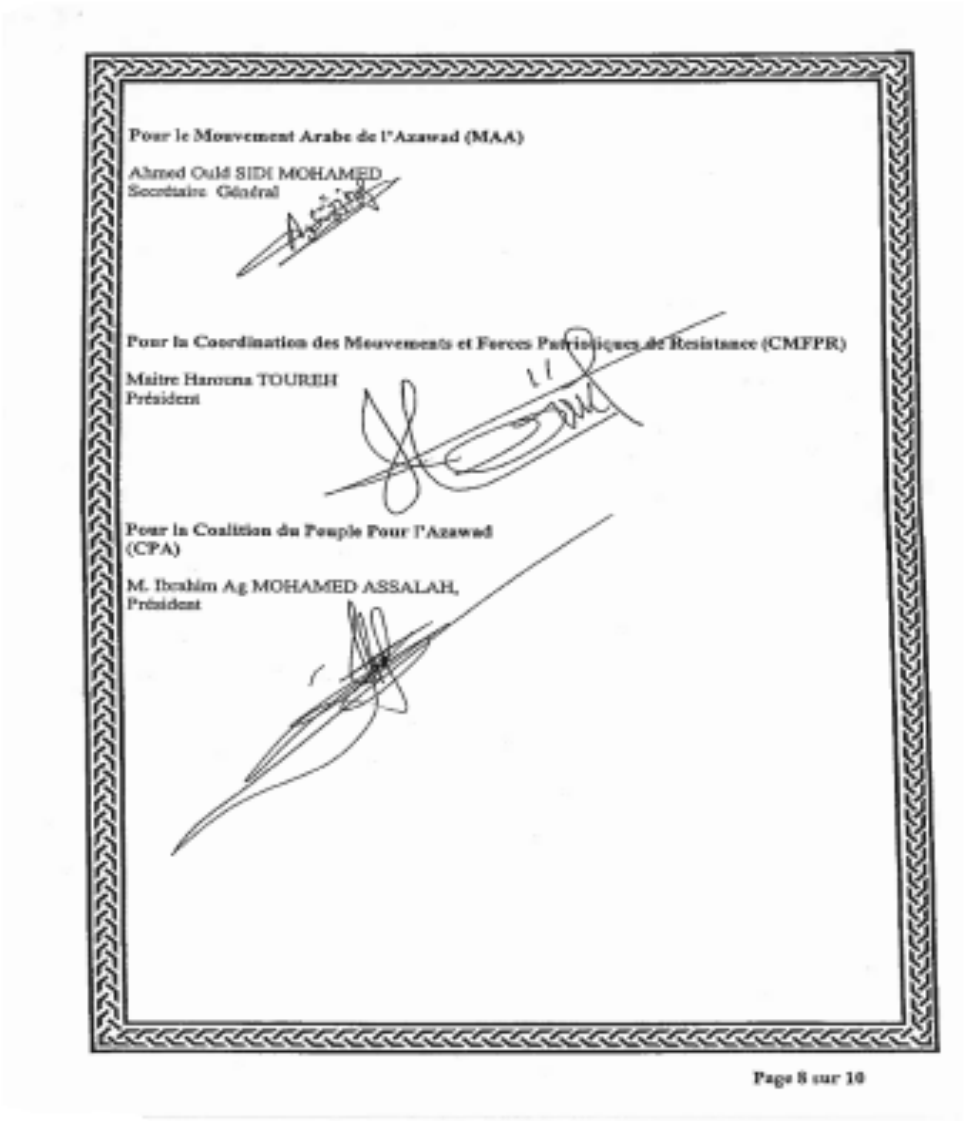

Pour le Mouvement Arabe de l'Azawad (MAA)

Ahmed Ould SIDI MOHAMED
Secrétaire Général

Pour la Coordination des Mouvements et Forces Patriotiques de Résistance (CMFPR)

Maitre Harouna TOUREH
Président

Pour la Coalition du Peuple Pour l'Azawad (CPA)

M. Ibrahim Ag MOHAMED ASSALAH,
Président

Page 8 sur 10

الملحق رقم 04: مقترح مجتمع الأزواد حول اتفاق الجزائر 2014

مقترح المجتمع المدني الأزوادي

بعد إخفاقات عديدة لاتفاقيات السلام لحل النزاع بين مالي وأزواد، توالت لقاءات جديدة مع تدخل المجتمع الدولي بمفاوضات وانتهوا غو في شهر يونيو 2013

ولكن للأسف فإن الاتفاق النهائي لهذه المفاوضات حجب وغيب المسألة الأساسية المتعلقة باستقلال أزواد ولذلك فهو يعتبر فاشلا في رأينا

فخلال 11 شهرا، لم تقم مالي باحترام أي بند من بنود ذلك الاتفاق واستغلت الهدنة وسمن نوايا الحركات المسلحة من أجل التقدم والسيطرة تدريجيا والقيام بعمليات اعتقال وحجاز في حق السكان المسالمين الآمنين والاستعداد لعملية غزو كامل لمنطقة أزواد.

وهكذا وفي خرق لاتفاق واغادوغو، تمن الجيش المالي عملية قصف واسعة في وسط منطقة كيدال وهو ما يدل على أن الرد الوحيد الذي مطالبنا يبقى هو الاستخدام المفرط و غير المتوازن للقوة

إن من المهم التذكير بأن مطلب استقلال أزواد يعود إلى الرسالة التي وجهها شيوخ وأعيان ووجهاء منطقة ضفة نهر النيجر بتاريخ 30 مايو 1958 إلى رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال دي غول (انظر نسخة مرفقة من هذه الرسالة)، انتهاء بإعلان الاستقلال بتاريخ 6 أبريل 2012 إثر تحرير كامل التراب الأزوادي، هذا الإعلان الذي دعمه وأيده وانتهاء وأعيان وشيوخ أزواد بتاريخ 26 أبريل 2012.

ثم جاءت ثورة 1963، ومحضر التفاوض بتاريخ 31 أكتوبر 1963 الذي نص على الاستقلال وقبوله من طرف مالي كحل نهائي للنزاع المذكور.

وبعد ذلك انخرطت مختلف الحركات المسلحة في أزواد على اختلاف توجهاتها (MPA وFIAA وFPLA وARLA) من استقلال أزواد هدفا رئيسيا لها، ولكن بفضل جهود المجتمع المدني تمكنا من تهدئة المطالب الاستقلالية، وهكذا تحولت MPLA إلى MPA.

غير أن مالي للأسف لم تغير منهجها وطريقتها في الحكم داخل مناطقنا.

1

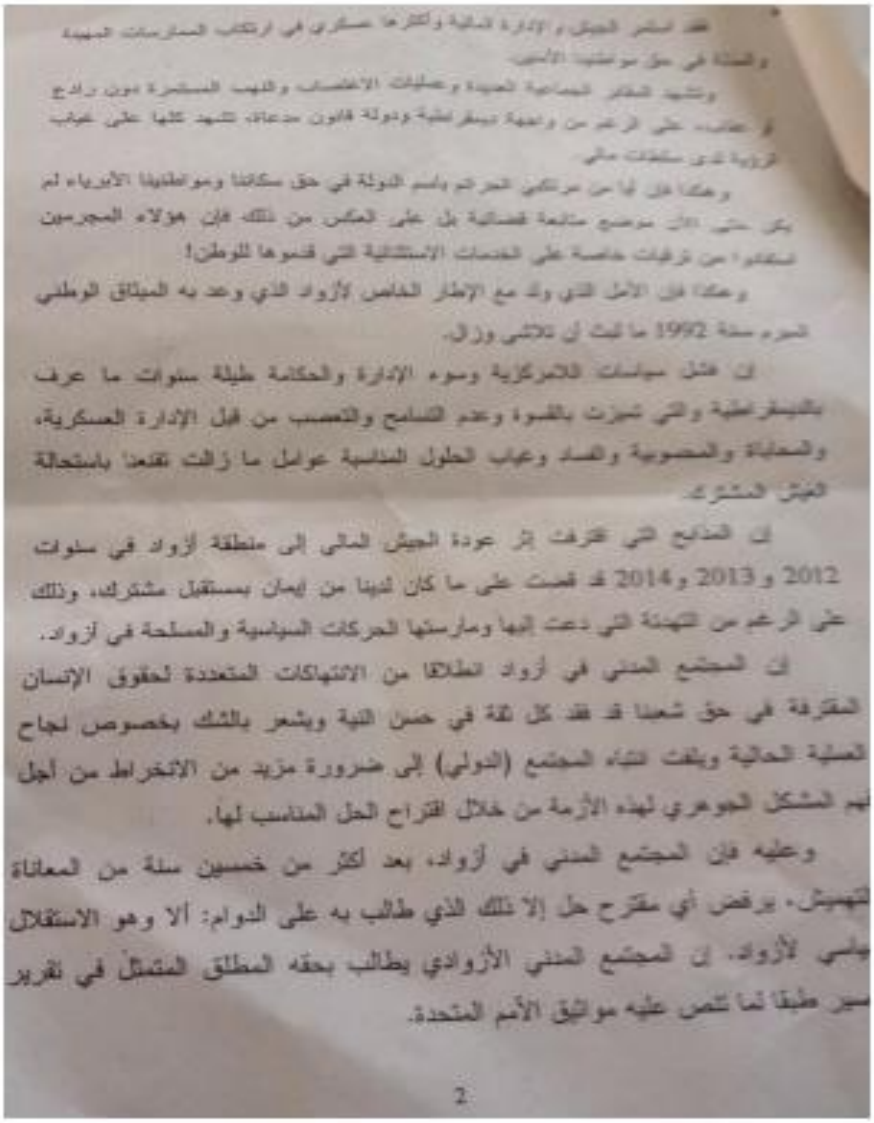

لقد استثمر الجيش و الإدارة المالية وأكثرها عسكري في ارتكاب الممارسات المهينة والمسيئة في حق مواطنيها الأبرياء.

وتشهد المقابر الجماعية العديدة وعمليات الاغتصاب والنهب المستمرة دون رادع أو عقاب، على الرغم من وجود دستور ديمقراطية ودولة قانون مدعاة، تشهد كلها على غياب الرؤية لدى سلطات مالي.

وهكذا فإن أيا من مرتكبي الجرائم باسم الدولة في حق سكاننا ومواطنيها الأبرياء لم يكن حتى الآن موضع متابعة قضائية بل على العكس من ذلك فإن هؤلاء المجرمين استفادوا من ترقيات خاصة على الخدمات الاستثنائية التي قدموها للوطن!

وهكذا فإن الأمل الذي ولد مع الإطار الخاص لأزواد الذي وعد به الميثاق الوطني المبرم سنة 1992 ما لبث أن تلاشى وزال.

إن فشل سياسات اللامركزية وسوء الإدارة والحكامة طيلة سنوات ما عرف بالديمقراطية والتي تميزت بالقسوة وعدم التسامح والتعصب من قبل الإدارة العسكرية، والمحاباة والمحسوبية والفساد وغياب الحلول السلمية عوامل ما زالت تقلعنا باستحالة العيش المشترك.

إن الفظائع التي اقترفت إثر عودة الجيش المالي إلى منطقة أزواد في سنوات 2012 و2013 و2014 قد قضت على ما كان لدينا من إيمان بمستقبل مشترك، وذلك على الرغم من التهدئة التي دعت إليها ومارستها الحركات السياسية والمسلحة في أزواد.

إن المجتمع المدني في أزواد انطلاقا من الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان المقترفة في حق شعبنا قد فقد كل ثقة في حسن النية ويشعر بالشك بخصوص نجاح العملية الحالية ويلفت انتباه المجتمع (الدولي) إلى ضرورة مزيد من الانخراط من أجل فهم الشكل الجوهري لهذه الأزمة من خلال اقتراح الحل المناسب لها.

وعليه فإن المجتمع المدني في أزواد، بعد أكثر من خمسين سنة من المعاناة المهمش، يرفض أي مقترح حل إلا ذلك الذي طالب به على الدوام: ألا وهو الاستقلال السياسي لأزواد. إن المجتمع المدني الأزوادي يطالب بحقه المطلق المتمثل في تقرير المصير طبقا لما تنص عليه مواثيق الأمم المتحدة.

2

الملحـق رقـم 05: نـص اتفاقيـة بوركينافاسـو بـين الحركـات الترقيـة لتوحيـد صـفوفها والخروج بفريق

تفاوضي، وموقف واحد تجاه مفاوضات الجزائر

الملحـــق رقـــم 06: بروتوكـــول التفـــاهم بـــين الحركـــات الترقيـــة حـــول النظـــام السياســـي والمؤسسي للأزواد

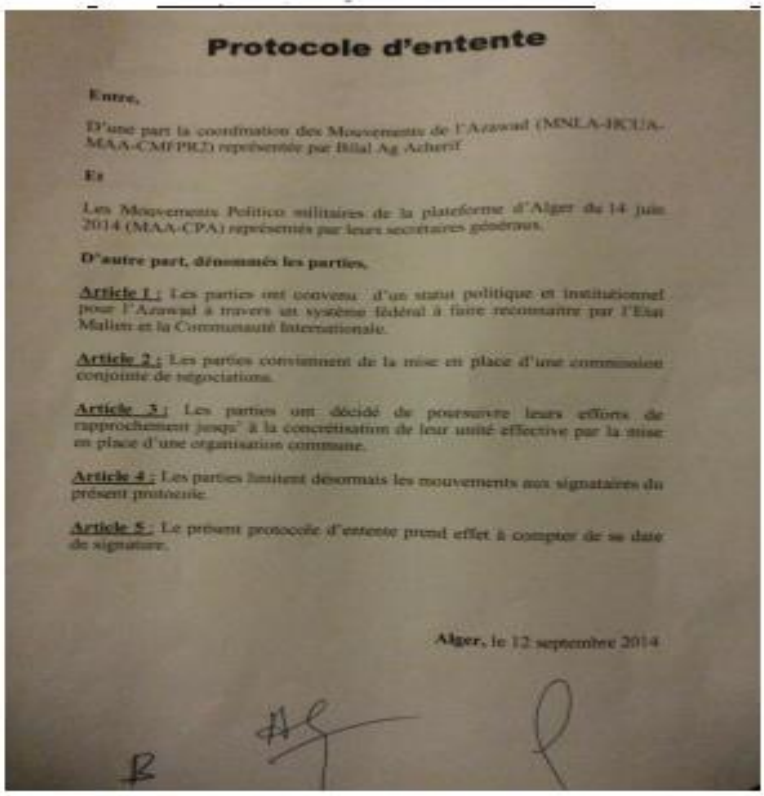

Protocole d'entente

Entre,

D'une part la coordination des Mouvements de l'Azawad (MNLA-HCUA-MAA-CMFPRD) représentée par Bilal Ag Acherif

Et

Les Mouvements Politico militaires de la plateforme d'Alger du 14 juin 2014 (MAA-CPA) représentés par leurs secrétaires généraux.

D'autre part, dénommés les parties,

Article 1 : Les parties ont convenu d'un statut politique et institutionnel pour l'Azawad à travers un système fédéral à faire reconnaitre par l'Etat Malien et la Communauté Internationale.

Article 2 : Les parties conviennent de la mise en place d'une commission conjointe de négociations.

Article 3 : Les parties ont décidé de poursuivre leurs efforts de rapprochement jusqu'à la concrétisation de leur unité effective par la mise en place d'une organisation commune.

Article 4 : Les parties limitent désormais les mouvements aux signataires du présent protocole.

Article 5 : Le présent protocole d'entente prend effet à compter de sa date de signature.

Alger, le 12 septembre 2014

الملحق رقم 07: اعلان انسحاب الحركة العربية الترقية يوما واحدا بعد التوقيع على بروتوكول الوضع السياسي في ازواد

Alger, le 13 Septembre 2014

Monsieur le Secrétaire général du Mouvement Arabe de l'AZAWADSMAA

A

Monsieur le Président de la Coordination SANLA, HCUA et MAA

Monsieur

Suite à une réunion que je viens de tenir avec mon bureau exécutif, réunion ordinaire sur l'organisation habituellement pour entamer et harmoniser les points de vue sur des dossiers d'envergure qui engagent le Mouvement, le MAA a appelé à l'unanimité le protocole d'entente du 12 Septembre d'Alger.

Toutefois comme j'ai recommandé ladite réunion, j'ai demandé en urgence une rencontre de tous les mouvements signataires de la Plateforme d'Alger du 1er Juin 2014 à l'issue de laquelle je reviendrais à vous avec des propositions concrètes nous permettant d'avancer dans le sens de l'harmonisation de nos points de vu face au processus de négociations que nous venons d'entamer.

En vous remerciant pour votre engagement incessant pour la cause de l'AZAWAD, veuillez recevoir Monsieur le président l'expression de mes sentiments fraternels de franche et sincère collaboration.

Pr Ahmed Ould Sidi M...

الملحـق رقـم 08: انقـلاب علـى رئـيس حركـة الائـتلاف الشـعبي الأزواد واسـتبعاده عـن منصبه ولاثنين من الكوادر السياسية لحركته والمفاوضين معه

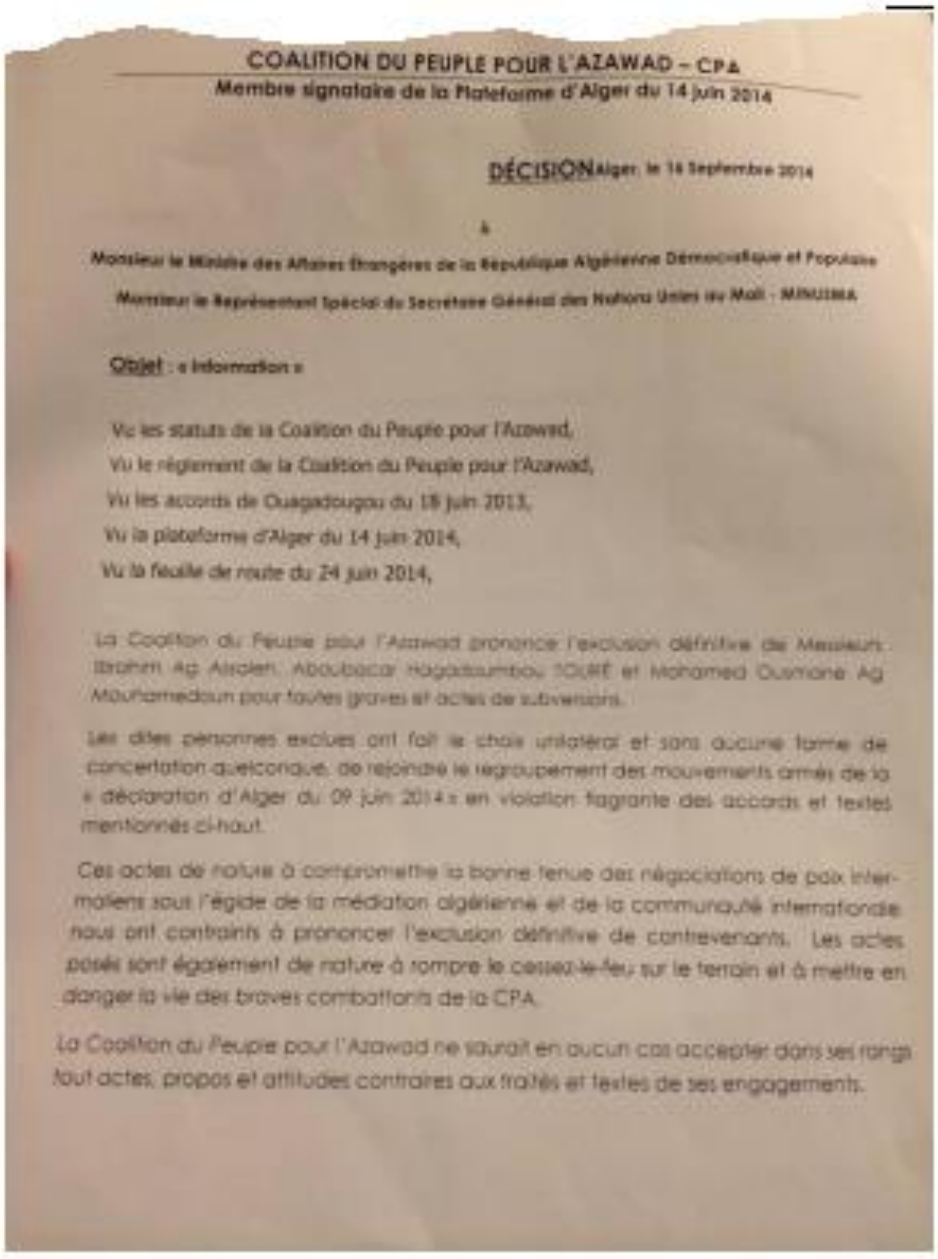

COALITION DU PEUPLE POUR L'AZAWAD – CPA
Membre signataire de la Plateforme d'Alger du 14 juin 2014

DÉCISION Alger, le 16 Septembre 2014

à

Monsieur le Ministre des Affaires Étrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire

Monsieur le Représentant Spécial du Secretaire Général des Nations Unies au Mali - MINUSMA

Objet : « Information »

Vu les statuts de la Coalition du Peuple pour l'Azawad,
Vu le règlement de la Coalition du Peuple pour l'Azawad,
Vu les accords de Ouagadougou du 18 juin 2013,
Vu la plateforme d'Alger du 14 juin 2014,
Vu la feuille de route du 24 juin 2014,

La Coalition du Peuple pour l'Azawad prononce l'exclusion définitive de Messieurs Ibrahim Ag Assalen, Aboubacar Hagadoumbou TOURÉ et Mohamed Ousmane Ag Mouhamedoun pour fautes graves et actes de subversions.

Les dites personnes exclues ont fait le choix unilatéral et sans aucune forme de concertation quelconque, de rejoindre le regroupement des mouvements armés de la « déclaration d'Alger du 09 juin 2014 » en violation flagrante des accords et textes mentionnés ci-haut.

Ces actes de nature à compromettre la bonne tenue des négociations de paix inter-maliens sous l'égide de la médiation algérienne et de la communauté internationale nous ont contraints à prononcer l'exclusion définitive de contrevenants. Les actes posés sont également de nature à rompre le cessez-le-feu sur le terrain et à mettre en danger la vie des braves combattants de la CPA.

La Coalition du Peuple pour l'Azawad ne saurait en aucun cas accepter dans ses rangs tout actes, propos et attitudes contraires aux traités et textes de ses engagements.

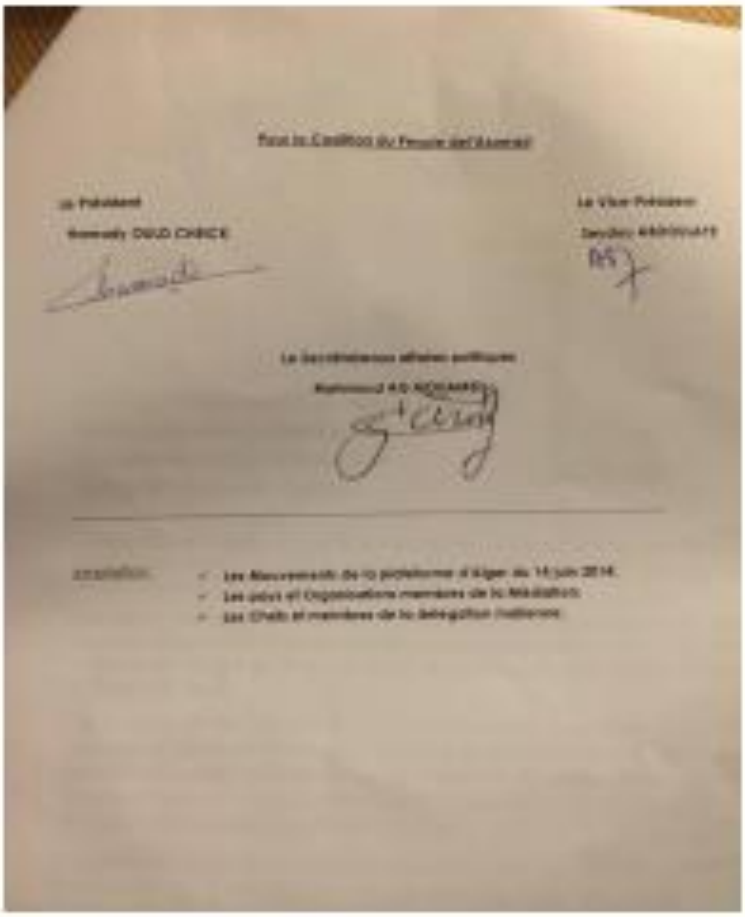

الملحـق رقـم 09: اقالــة رئـيس حركــة الائــتلاف لــلأزواد لأعضــاء مــن حركتــه المفاوضــين معه يوم 14سبتمبر 2014

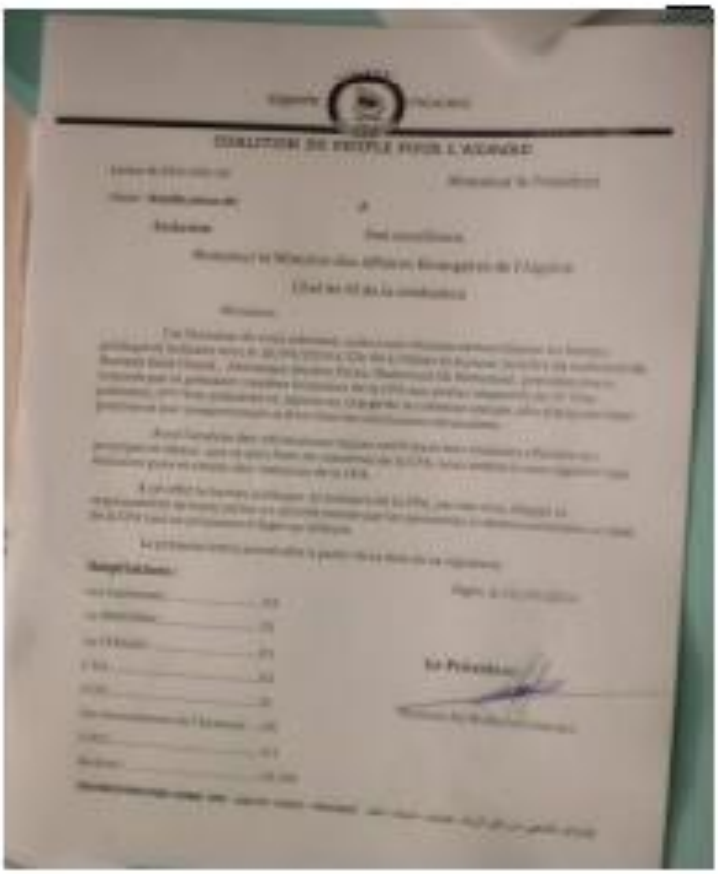

الملحـق رقـم 10: اعـلان حركـات الكنـد اكـوي رفضـها لبروتوكـول الوضـع السياسـي والمؤسسي لأزواد

COORDINATION DES MOUVEMENTS ET FORCES PATRIOTIQUES DE RESISTANCE
CM-FPR
Tel : (00223) 75 10 60 60 / 66 79 61 52
Bamako

COMMUNIQUE N°11/CM-FPR/2014

La Coordination des Mouvements et Forces Patriotiques de Résistance (CM-FPR) salue et félicite les acteurs de la « Déclaration finale de Ouagadougou du 28 aout 2014 », et tient à préciser que le fait que son nom y soit associé sans son accord préalable est une erreur grave qui mérite d'être dénoncée.

La CM FPR encourage cependant les mouvements armés du Nord du Mali à persévérer dans la recherche d'une solution globale et définitive à la crise du Nord Mali, sous l'égide de la médiation internationale conduite par l'Algérie, chef de file, la CEDEAO, l'Union Africaine, l'ONU, la MINUSMA, l'OCI, l'UE ainsi que le Burkina Faso, la Mauritanie, le Niger, le Nigéria et le Tchad.

Alger, le 12 septembre 2014

LE PRESIDENT

Maître Harouna TOUREH

قائمة المراجع

❖ **القران الكريم**

سورة قريش

❖ **الكتب:**

1. إبـراهيم عبـد الله عبـد الـرزاق، المسـلمون والاسـتعمار الأوروبـي لأفريقيـا، (الكويت: علم المعرفة، س1990)

2. أبـو هنيـة حسـن، السـلفية الجهاديـة فـي الأردن: مـن الـدعوة إلـى التنظـيم، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2010

3. الانصـاري عمـر، **الرجـال الـزرق الطـوارق الأسـطورة والواقـع**، (بيـروت: دار الساقي) س2006, ص 64

4. باتشـور دفيـد، **النظريـات السياسـية فـي العلاقـات الدوليـة**، (بيـروت: المنظمة العربية للترجمة س2013)

5. بورتشيل سكوت، **نظريات العلاقات الدولية** (المركز القومي للترجمة)

6. التبكتـي محمـود كعـت، تـاريخ الفتـاش فـي اخبـار البلـدان والجيـوش واكـابر الناس، (سوريا: مؤسسة الرسالة ناشرون، س2014

7. تشومسـكي نعـوم، **الـدول الفاشـلة إسـاءة اسـتعمال القـوة والتعـدي علـى الديمقراطية**، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، س2007)

8. جـرجس واز، القاعـدة: القصـة الكاملـة، ترجمـة مجـدي عبـد المجيـد، القاهرة: دار الشروق، 2007

9. جـون بيلـيس، سـميث سـتيف، **عولمـة السياسـة العالميـة** (الامـارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، س2004)

10. حامـد رؤوف عبـاس، **تـاريخ افريقيـا الحـديث**، (جامعـة القـاهرة: كليـة الآداب)

11. حسـين خليـل، **العلاقـات الدوليـة النظريـة والواقـع الأشـخاص والقضـايا**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية س2011)

12. دشـو عبـد الحميـد ، القـارة السـمراء، (حلـب: الأصـيل للطباعـة) س 2020

13. رايت لورانس، البرج القريب: القاعدة والطريق إلى 11 سبتمبر، ترجمة طلعت الشايب، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012

14. شلبي حمد، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الجزء الثاني، ط 2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1991

15. عبد الحي وليد، **في فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع س2015)

16. عبد الرحمان حمدي، **افريقيا وتحولات النظام الدولي**، (مصر: المصرية العامة للكتاب) س2016

17. عبد الرضا أسعد طارش، **الدولة الفاشلة دراسة حال الدول العربة الفاشلة**، (العراق: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، س2016)

18. عطوان عبد الباري، التاريخ السري للقاعدة، ترجمة أحمد عبد اللطيف، القاهرة: دار الشروق، 2006

19. القشاط مجمد سعيد، **الطوارق عرب الصحراء الكبرى**، (القاهرة: مركز الدراسات وأبحاث شؤون الصحراء) س 2001, ص 22

20. مصلوح كريم، **الامن في منطقة الساحل والصحراء**، (الامارات: مركز الدراسات الاستراتيجية الاماراتي) س 2014

21. نوار عبد العزيز سليمان، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، (لبنان: دار النهضة العربية، س2014)،

❖ **الموسوعات:**

1. البعلبكي منير، **المورد الأكبر**، (لبنان: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، س 2005)

2. الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، (لبنان: دار النهضة العربية، س2008)

3. عبد الفاتح عبد الكافي إسماعيل، **موسوعة الميسر للمصطلحات السياسية**، (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، س2005

4. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت: مؤسسة مصطفى قانصو للطباعة والتجارة، الطبعة الخامسة، س2009

❖ **مقالات:**

1. محمد الشيخ الانصاري، "**الطوارق: الأصل والموطن.**" مجلة روافد للبحوث والدراسات، العدد 1، 2015، ص. 63–64.

2. سفيان عابد، **مؤتمر برلين الثاني 1884 –1885 انعكاساته على القارة الافريقية**، مجلة الدراسات الافريقية، ع06، تاريخ النشر 07,19,2018،

3. عبد الرزاق جاسم خيري، **على دريول محمد، بناء الدولة في افريقيا دراسة فغي التحديات**، مجلة الدراسات الدولية، القاهرة، ع61، (أكتوبر2008)

4. مطلك همام خيضر، **المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الافريقي في المدرك الاستراتيجي الأمني**، مجلة المعهد في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (ع120، س2023)

5. زهيرة مزازرة، ميلود عامر حاج، **ازمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي بين المخاطر الأمنية والانفصال مالي أنموذج**، مجلة افاق للعلوم، جامعة الشلف، كلية العلوم السياسية (ع10، جانفي 2018)

6. صايج مصطفى، **الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار الجزائر وتونس**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، (ع3، فيفري2014)

7. هبري سحنين، **الازمة في ليبيا وتأثيرها على الامن القومي الجزائري**، مجلة الدراسات الحقوقية، (م08، ع01، ماي 2021)

8. حمزة حسام، **الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور والية المواجهة**. مجلة سياسات عربية، ع21، يوليو 2016

9. بن عنتر عبد النور، **البعد الافريقي للأمن الجزائري**. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع11، أكتوبر 2016، ص41

10. زياني صالح، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**. مجلة المفكر، ع05،

11. ساعد بورنان، عبد الرحمان صالح، **تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، م06، ع01، (2022)

12. عبد القادر بن عيسى، **السياسة الأمنية في الجزائر: بين المقاربة الأمنية والمصالحة الوطنية**. مجلة دراسات سياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 12

13. مسالي ليلى، المصالحة الوطنية كألية لتحقيق السلم والامن، مجلة صوت القانون، م09، ع01، س2022،

14. خيراني بن ملوكة، **دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي.** مجلة الحوار المتوسطي، م11، ع03، (03 ديسمبر 2020)

15. بن عاشور عائشة، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة في دولة مالي،** مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، م02، ع01، 2023.06.30

16. مريمش وداد، **النزاع المالي: قراءة في الجذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجود التدخل العسكري الفرنسي،** مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م07، ع02، ديسمبر 2022

17. كراوه مصطفى، **"ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها"**، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 1 (31 يناير 2020)

18. برناوي أسماء، **تداعيات الهجرة الغير شرعية على الامن المجتمعي الجزائري دراسة حالة المهاجرين الافارقة،** مجلة القانون المجتمع والسلطة، م10، ع01، س2021

19. لبوخ محمد، **عملية بناء الدولة دراسة في الغايات والمرتكزات،** جامعة تلمسان

❖ **الرسائل والاطروحات الجامعية:**

1. هنيدة سميرة، بوسالم مريم، **حركة ازواد وتداعياتها على الامن في الجزائر،** مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة قسنطينة 3 (كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية)

2. قشاشي على، مؤتمر، **برلين الثاني 1884.1885 وانعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب افريقيا،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة غرداية: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، س 2016)

3. طاهر قوبريد، **دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الدولية الراهنة في منطقة الساحل الافريقي،** مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: تخصص دراسات دبلوماسية، س2015)

4. رقية دهينه، **تأثير الهجوم الإرهابي في منطقة تيقنتورين على الامن القومي الجزائري**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، س2015)

5. الهام عطوي، **العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير**، مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة 20 اوت 1955 (كلية العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، س2021) ص12

6. بويبيه نبيل، **الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي التحديات والرهانات**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة ال جزائر3: كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، س2018)

7. يوسفي فاطمة الزهراء، **الانقسامات في مالي وانعكاساتها على الامن والاستقرار في الساحل الافريقي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2021)

8. جمعات عبد الرؤوف، **المتغير الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية**، أطروحة مقدمو لنيل شهادة الدكتوراه، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: تخصص دراسات استراتيجية، س2021)

9. روابحية حليمة، **الطرح الجزائري لدراسة الازمة في مالي في ظل التطورات الراهنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، س2015)

10. قلاع الضروس سمير، **المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة مقدمو لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، س2013)

11. ميموني عبد الكريم، **المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه دول الساحل الافريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة احمد درايعية ادرار: قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، س2023)

12. مسعد سفيان، **الدولة الفاشلة كمدخل لتفسير الوضع الراهن في دول الساحل الافريقي دراسة جالة مالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية: قسم العلاقات الدولية، 2021)

13. بن صالح عبد الله، **عملية بناء الدولة في مالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 03: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، س2015

❖ **الروابط الإلكترونية:**

1. https://www.pewresearch.org/regions-countries/middle-east-north-africa/
2. محمد بن عبد الله احمد، مالي السمات الجغرافية، في: https://qiraatafrican.com/encyclopedia/mali/ml-geo/
3. بتييري بالاس, حالة المناخ في افريقيا, https://digitallibrary.un.org/record/3949016/files/1320312A.pdf
4. لماذا تفشل افريقيا في الاستفادة من مواردها، في: عربية SKY NEWS، 17,03,2025 https://www.skynewsarabia.com/world/1573096-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF
5. الشروق اونلاين، الازواد من قبائل مهاجرة الى دولة تعلن استقلالها، نشر في 06.04.2012 تم الاطلاع في 16.04.2025 https://2u.pw/uc5aw
6. حركة الازواد تشكل جبهة واحدة في مواجهة الجيش المالي، 04.12.2024 تم الاطلاع بتاريخ 04.17.2025 https://middle-east-online.com/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-
7. أمين حبلا، وريثة امبراطورية https://2u.pw/X7vMs
8. الذهب دولة مالي التي تنهكها الاضطرابات والانقلابات، الجزيرة، 20.09.19،

9. افريقيا تاريخ حافل بالانتخابات، موقع الجزيرة، تاريخ 12.04.16 تم الاطلاع بتاريخ 20.04.2025 https://www.aljazeera.net/news/2012/4/16/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

10. صغير حيدري، هل يكتوي شمال افريقيا بنار مسيرات دول الساحل، الثلاثاء08 افريل 2025، تاريخ الاطلاع 28.04.2025 https://www.independentarabia.com/node/621281/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D9%88%D9%8A-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%B1

11. فواز كاسب العنزي، العقيدة الأمنية في قلب التحولات: الرياض انموذج، العربية، 07 اوت 2024، تاريخ الاطلاع 23 افريل 2025 https://2u.pw/zpv4g

12. بديع الزمان مسعود، التجربة الجزائرية قانون الرحمة وطريق المصالحة الطويل، صوت سوري، https://www.perplexity.ai/search/qnwn-lrhm-1995-oM25CZ1VTX6BVaSw4wtKuA

13. عبد الرزاق عبد الله، لم الشمل رابع مبادرة جزائرية لأنهاء ازمة التسعينات، الدول العربية تقارير، 2022.07.26 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%تم الاطلاع10.04.2025

14. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" http://www.interieur.gov.dz/

15. طاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر التجربة والمكاسب، المركز العربي ودراسة السياسات.
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/National-Reconciliation-in-Algeria-Experience-and-Achievement.aspx

16. الطوارق بين التهميش الرسمي وصراع من أجل الهوية والوجود"، Independent عربية، 19 أبريل 2024،
https://www.independentarabia.com/node/621967. تم الاطلاع بتاريخ 20.03.2025

17. الشيخ محمد، مالي المصالحة الصعبة، الشرق الأوسط صحيفة العرب الأولى، 21افريل 2015،
https://aawsat.com/home/article/342436/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9

18. بوحنيه قوي – باحث متخصص في التحولات السياسية وقضايا التحول الديمقراطي وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة بالجزائر، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات في الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 03جوان 2012،
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201263104292089 04.html?utm_source

19. الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي، 24 جوان 2015، https://democraticac.de/?p=8205

سيكوبا ساماكيه، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 05 افريل2012
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/201245140152206 79.htm

20. United Nations, Report of the Secretary-General on the Situation in Mali, S/2015/732, September 22, 2015, https://digitallibrary.un.org/record/804372

21. الأمم المتحدة. تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. وثيقة رقم S/2015/732، 22 سبتمبر 2015. https://digitallibrary.un.org/record/80437

22. عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي نظرة من الاخل الفرنسي الرسمي والشعبي، الجزيرة، 27 جوان 2013 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/2013127101151 64585.html

23. نيويورك تايمز: تفاصيل جديدة عن هزيمة فاغنر في مالي"، الجزيرة نت، 3 نوفمبر 2024، https://www.aljazeera.net/politics/2024/11/3/نيويورك-تايمز-تفاصيل-جديدة-عن-هزيمة

24. صينيون في قوة السلام الدولية بمالي"، الجزيرة نت، 24 مايو 2013، https://www.aljazeera.net/news/2013/5/24/صينيون-في-قوة-السلام-الدولية-بمالي

25. فريكوم.. كيف صاغت أميركا نفوذها العسكري في أفريقيا؟"، الجزيرة نت، 16 أبريل 2024، https://www.aljazeera.net/politics/2024/4/16/أفريكوم-كيف-صاغت-أميركا-نفوذها

26. الإمارات تقدم دعما لوجستيا لقوات تقودها فرنسا في الساحل الأفريقي"، الجزيرة مباشر، 26 أبريل 2021، https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2021/4/26/الإمارات-تقدم-دعما-لوجستيا-لقوات

27. المغرب يدعم تحالف دول الساحل للوصول إلى المحيط الأطلسي"، الجزيرة نت، 29 أبريل 2025، https://www.aljazeera.net/news/2025/4/29/وزراء-خارجية-الساحل-الأفريقي-يناقشون

28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. رحلة إلى التطرف في إفريقيا: مسارات التجنيد والانفصال. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023. https://www.undp.org/ar/publications/journey-extremism-africa-pathways-recruitment-and-disengagement-arabic

29. حركة انصار الدين، الجزيرة، 12.02.2014، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/12/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86

30. أنصار الدين في مالي: من الجهاد الى الحوار السياسي، الجزيرة نت. "حركة أنصار الدين." موسوعة الجزيرة. نُشر في 12 فبراير 2014. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/12/حركة-أنصار-الدين

31. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أزمة الساحل"، بوابة البيانات التشغيلية، https://data.unhcr.org/en/situations/sahelcrisis.

32. المنظمة الدولية للهجرة، تقرير مصفوفة تتبع النزوح – الجولة 54: تقرير المهاجرين في ليبيا، ديسمبر 2023، ص. 1، https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_Libya_R54_Migrant_Report_Final_V2.pdf?iframe=true&utm

33. الاحصائيات تنبئ بكثرة الاتجار بالمخدرات في الساحل الافريقي، قراءات افريقية، مجلة منبر الدفاع الافريقي، أكتوبر 24.2024، https://qiraatafrican.com/24225/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%A6-%D8%A8%D9%83%D8%AB%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF/?utm_source=chatgpt.com

34. https://www.facebook.com/ismail.encyclopedia2018/posts/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%81%D8%B1%DB%8C%D9%82%DB%8C%D8%A7-climate-of-africa%D8%AA%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-/971285986409887/

35. يستعدون لغزو العالم مالي بين الإرهاب والفساد، قناة الشرق الوثائقية، 26.01.2024، https://www.youtube.com/redirect?event=video_description&redir_token=QUFFLUhqbW9GcG5NRUo3QnRoVTN1d0hWNFNPUTJvX0FfQXxBQ3Jtc0ttQjJoejJaVHB1a2plZkFDTFdKSzVWS2VpNWZLZVRPSGxMR2R0NENKT0QyUGhhejdsMFV3VHhWNGx6ejcyRjRRWmFTZVRKbll1TFdObWdCbUtkNUtOVkZnVXM1Q1p0bzZwT1o3REl2SHozVGtaTlFkNA&q=https%3A%2F%2Fasharq.com%2F&v=Y9TJlE64oxo

36. عبد الله بالقزيز، دول فاشلة من المسؤول، سكاي نيوز، 05اكتوبر 2022، https://www.skynewsarabia.com/blog/1560763-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8C-

%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D9%80%D8%A9-
%D9%85%D9%8E%D9%86%D9%90-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%88%D9%94%D9%8
8%D9%84%D8%9F

37. محمد فرج، وظائف الدول ما المقصود بها، أحوال الدول والمجتمعات، 11.22.2016،
https://ahwalaldoalwalmogtmat.blogspot.com/2016/11/functions-
countries.html

38.
جال سند السويدي، الدولة الفاشلة: المفاهيم والمعايير، 12اكتوبر 2022،
https://www.aletihad.ae/opinion/4322393/%D8%A7%D9%84%D
8%AF%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A
9--
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8
A%D9%85-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8
A%D9%8A%D8%B1

39. المنظمات الإرهابية في الساحل الافريقي الحاضر والمستقبل،
https://2u.pw/AhPoU

40. سفيان فجري، لماذا تعارض واشنطن عملا عسكريا في مالي؟، فرانس 24، 01.10.2012، https://www.france24.com/ar/20121001-
%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B6-

41. الشرق للأخبار، قلق جزائري من تواجد فاغنر على الحدود مع مالي هل تتدخل روسيا، https://youtube.com/@asharqnews

42. حرب ونفط وذهب حقائق عن عمليات فاغنر العسكرية حول العالم، 29.06.2023، الجزيرة، https://www.aljazeera.net/news/2023/6/29/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%B9%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-

43. عبد السلام بارودي، فاغنر تثير قلق الجزائر هل كملة الفصل لمن يدفع أكثر، الحرة، 25 فيفري 2025، https://www.alhurra.com/algeria/2025/02/05/%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D8%AA%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D9%84%D9%82-

44. https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A3%D9%85-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD

45. فريدوم انوها، التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، الجزيرة نت، فيفري 13.2014، https://studies.aljazeera.net/en/node/3501?utm

46. لجزيرة للدراسات. "التدخل الفرنسي في مالي: الأبعاد الاستراتيجية والمآلات المحتملة." 14 يناير 2013. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201312710115164585.html.

47. على دريج، بعد استراتيجية القوة الناعمة عسكرة النفوذ الصيني في افريقيا، المدين، 28 ماي 2023، https://2u.pw/xDLBOsV

48. دوافع التنافس الصيني الأمريكي على النفوذ في غرب افريقيا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 13.02.2024، https://2u.pw/S6man

49. وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، "بيان وزارة الشؤون الخارجية – اتحاد دول الساحل"، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، 7 أبريل 2025، https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements/statement-of-the-ministry-of-foreign-affairs-confederation-of-sahel-states-07042025

❖ **المصادر باللغة الأجنبية:**

1. Oxford Advanced lerners dictionnaire, Edition 7 page 1321

❖ **المواقع باللغة الإنجليزية:**

2. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). TOCTA Sahel: Drug Trafficking in the Sahel. 2021 https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_drugs.pdf

3. Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (ONUDC), « الجريمة المنظمة », UNODC: Education for Justice, consulté le 3 mai 2025, https://www.unodc.org/e4j/ar/secondary/organized-crime.html

4. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). TOCTA Sahel: Drug Trafficking in the Sahel. 2021 **https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_drugs.pdf**

5. Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, Lutter contre la criminalité organisée," France Diplomatie, consulté le 3 mai 2025, https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-proliferation/lutter-contre-la-criminalite-organisee/

6. United Nations Security Council, Report of the Secretary-General on the Situation in Mali, S/2014/943, December 23, 2014 https://undocs.org/S/2014/943

6. Al Jazeera. "Timeline: Mali Since Independence." Last modified August 13, 2013 https://www.aljazeera.com/news/2013/8/13/timeline-mali-since-independ

قائمة الأشكال والخرائط والجداول

قائمة الاشكال والخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاتجار بالمخدرات في مالي والنيجر وتشاد من 2019الى 2022	126
02	نتائج استطلاع الراي حول مدى اعتقاد الماليين ان بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ	147
03	مستوى الفساد من 2014الى غاية 2022	148
04	المفسدون في مالي	148
05	نسبة الموافقة على أداء الرئيس	149
06	الفائض والعجز في الميزان التجاري لدولة مالي	157
07	تطور للميزان التجاري لمالي من 2016الى 2023	158
08	الإقليم المناخية لغرب افريقيا	38
09	الموقع الفلكي والجغرافي للساحل الافريقي	39
10	الموقع الفلكي والجغرافي لدولة مالي	44
11	الأوضاع في شمال مالي 2013	65
12	تواجد القوات الفرنسية والافريقية بشمال مالي	70
13	خريطة توضح الصراع العسكري والأمني والاقتصادي في غرب افريقيا	77
14	التدخل العسكري الفرنسي في مالي "عملية برخان"	105
15	الدعم الدولي لفرنسا في عملياتها في مالي	106
16	اماكن انتشار قوات فاغنر الروسية	109
17	بؤر الإرهاب في افريقيا جنوب الصحراء	121
18	شبكة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الافريقي	128

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العرق والدين في الساحل الافريقي	36
02	الخصاص الطبيعية لدول الساحل الافريقي	37
03	خارطة الطريق	101
04	الشركات الأمنية الصينية في افريقيا	112
05	نتائج استطلاع الراي حول مدى اعتقاد الماليين ان بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ	150
06	نتائج استطلاع الراي جول مدى رضا الماليين عن الرئيس	101
07	اقتصاد دولة مالي	156
08	تطور الميزان التجاري لمالي من 2016الى غاية 2023	159

فهرس المحتويات

الملخص	**5.....**
المقدمة	**9.....**
الفصل الأول: الأمن والسلم – الإطار المفاهيمي	22.....
المبحث الأول: ضبط المفاهيم	23.....
المطلب الأول: مفهوم الأمن	23.....
المطلب الثاني: مفهوم السلم	25.....
المبحث الثاني: الإطار النظري للعقيدة الأمنية الجزائرية	27.....
المطلب الأول: النظرية الواقعية كتفسير لبناء المقاربة الأمنية الجزائرية	27.....
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية المؤسساتية	31.....
المبحث الثالث: ضبط إيتيمولوجي	34.....
المطلب الأول: الساحل الأفريقي رؤية جيوبوليتيكية	34.....
المطلب الثاني: مالي طوبوغرافيا	42.....
المبحث الرابع: مقاربات حل النزاع	54.....
المطلب الأول: مقاربة الدولة الفاشلة	54.....
المطلب الثاني: مقاربة نقمة الموارد	57.....
الفصل الثاني: جيوبوليتيك الأزمة في مالي	62.....
المبحث الأول: دراسة الأزمة في مالي	62.....
المطلب الأول: جذور الأزمة المالية	62.....
المطلب الثاني: الاستعمار الفرنسي في مالي	66.....
المطلب الثالث: أبعاد الأزمة في مالي	71.....
المطلب الرابع: دور الأزمة الليبية	73.....
المبحث الثاني: الدور الجزائري والأزمة المالية	78.....
المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير	78.....
المطلب الثاني: المقاربات الجزائرية لبناء الأمن والسلم	82.....

المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع في مالي دراسة في التطور	86.....
المبحث الثالث: جيوسياسية التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي	104.....
المطلب الأول: التواجد الفرنسي في المنطقة	104.....
المطلب الثاني: التدخل الروسي في مالي وتداعياته على العلاقات الجزائرية الروسية	107.....
المطلب الثالث: تأثير التنافس الصيني الأمريكي على الأزمة في مالي	110.....
المبحث الرابع: دور الفواعل غير الدولية في منطقة الساحل الأفريقي (مالي)	115.....
المطلب الأول: تأثير الجماعات الإرهابية على الإرهاب في مالي	115.....
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وشبكات الإتجار بالمخدرات	122.....
المطلب الثالث: تداعيات الفواعل غير الدولية على الأمن القومي الجزائري	131.....
الفصل الثالث: الوضع في مالي المستقبل والمآلات	136.....
المبحث الأول: عملية بناء الدولة	138.....
المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة	138.....
المطلب الثاني: وظائف الدولة	141.....
المبحث الثاني: البعد السياسي والأمني لعملية بناء الدولة في مالي	143.....
المطلب الأول: البعد السياسي ودور المؤسسات	143.....
المطلب الثاني: البعد الأمني	151.....
المبحث الثالث: البعد الاجتماعي والإقتصادي لعملية بناء الدولة في مالي	154.....

المطلب الأول: دور الجانب المجتمعي في عملية بناء الدولة في مالي	154.....
المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في عملية بناء الدولة في مالي	156.....
المبحث الرابع: السيناريوهات	162.....
المطلب الأول: السيناريو الخطي	162.....
المطلب الثاني: السيناريو الكارثي	166.....
المطلب الثالث: السيناريو الاصلاحي	170.....
الخاتمة	174.....
الملاحق	177.....
قائمة المراجع	207.....
قائمة الأشكال والخرائط	224.....
فهرس المحتويات	227.....